

منتدى غزة  
للدراسات السياسية والاستراتيجية  
الثاني عشر

"تحديات حل الدولتين"

## رئيس التحرير:

أ.عاطف المسلمي

## مدير التحرير

د. خالد شعبان

## هيئة التحرير:

أ.جمال البابا

أ.مطيع بسيسو

أ.زهير عكاشة

د.محمد الحافي

## إشراف

أ.أحمد الطيبي

## طباعة وتنسيق:

محمد حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذا الكتاب أو  
خزونه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة  
إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر  
كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء الدائرة

# المحتويات

## تقديم

- 5 كلمة دائرة العمل و التخطيط الفلسطيني..... د.أحمد مجدلاني

## الجلسة الأولى: الواقع الجيوسياسي

### إدارة الجلسة: أ.عاطف المسلمي

- 14 مخاطر السياسات والإجراءات الإسرائيلية وأثرها على حل الدولتين د.عبد المجيد سويلم
- 18 القدس في حل الدولتين..... د.وليد سالم
- 50 الإجراءات الفلسطينية لمواجهة إسرائيل دولياً..... أ.عصام يونس

## الجلسة الثانية: الخيارات الفلسطينية الإستراتيجية المتاحة

إدارة الجلسة: د.منصور أبو كريم

- 56 د.هبة جمال الدين ..... الرؤى الإقليمية والدولية لخيار حل الدولتين
- 93 أ.جمال البابا ..... خيار اعلان دولة فلسطينية تحت الإحتلال  
أ.محمد التلباني
- 129 أ.عوض عبد الفتاح ..... خيار الدولة الواحدة مقارنة فلسطينية
- 143 د.أحمد يوسف ..... تعقيب  
أ.هاني حبيب
- 150 ..... مداخلات

## كلمة دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

د. أحمد مجدلاني\*

صباح الخير وتحياتي لكم ولكل الأخوات والاخوة المشاركون في غزة  
الحبيبة،

أرحب بالحضور الكرام إخواني من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الزميلات والزملاء العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية وفي دائرة العمل والتخطيط، أيضاً ممثلي القوى السياسية المشاركين معنا اليوم في هذا اللقاء المهم أريد ان أؤكد أن هذا المنتدى الثاني عشر الذي تعقده الدائرة كل عام، حيث تختار عنواناً سياسياً له دلالة وله أيضاً أهميته السياسية من أجل استخلاص التوصيات ولوضعها أمام صانعي القرار. اليوم هذا المنتدى يعقد تحت عنوان مهم وهو تحديات حل الدولتين وهي القضايا الجوهرية التي باتت تطرح نفسها للتساؤل، هل بات حل الدولتين في ظل الظروف والمعطيات السياسية الراهنة حلاً ممكناً للتطبيق؟ وما هي الخيارات البديلة لحل الدولتين الذي تشكل بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1974 أو ما سمي في ذلك الوقت البرنامج المرحلي الفلسطيني؟ هل ما زال الحل ممكناً قابلاً للتطبيق أم أن هذا الحل لم يعد ممكناً. أو ما هي البدائل التي يمكن أن تكون مطروحة؟.

---

\* عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية  
رئيس دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

سعيًا في هذا اللقاء كما هو في كل عام أن نشرك معنا عددا من الباحثين من أصحاب الخبرة والباحثين الفلسطينيين والعرب والمشاركين معنا من مصر الدكتورة هبة جمال الدين وأيضاً الباحثين الفلسطينيين على ضفتي الخط الأخضر، ولا نريد أن نفرق بين الضفة وغزة لأننا شعب واحد ونحن مصريون على أن فلسطين التاريخية هي فلسطين، وإن كان هناك حل سياسي لفلسطين هي فلسطين.

ولذلك نحن حرصنا على مشاركة كل الكفاءات والفعاليات الوطنية الفلسطينية في هذا الامر، لأنه غاية الأهمية حتى نسمع الآراء من خارج دائرة النقاش السياسي ومن طاولة الدوائر السياسية، نحن نريد أن نستمع ونحاور كل المكونات السياسية في المجتمع الفلسطيني بالضرورة فهذه الكيانات السياسية المكون السياسي للمجتمع المدني والرأي العام ومن يعبر عن الرأي العام من كتاب وباحثين وأكاديميين الذين نعزز بأرائهم ووجهة نظرهم بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع هذه الآراء، لكننا نحن نعتبر أن مشاركتهم معنا في تقدير الموقف وفي تقديم الرأي والتوصيات أمر في غاية الأهمية، وأن نستند عليه في الموقف السياسي اللاحق والوضع السياسي الذي نتوقف عليه، ذلك دعانا أن نطرح هذا العنوان الهام هو تحديات حل الدولتين، وأريد أن أشير على عُجالة تملي بعض القضايا والمؤشرات وليس تحليلاً شاملاً ومفصلاً، وإنما اريد ان أتوقف أمام بعض المشاكل الرئيسية حرصاً على الوقت وأمل كل الأجندة تلتزم الوقت حرصاً واحتراماً لوقت بعضنا البعض لأهميته، لقد اتسم الوضع السياسي خلال الفترة الماضية بإنسداد الأفق السياسي منذ محاولات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الأخيرة في عهد أوباما، حيث قدم في العام 2013 مقترح المفاوضات التي جرت في الأردن والتي استمرت عدة اشهر والتي كان واضحا تماما أن حكومة الإحتلال الاسرائيلي ليس لديها خيار سياسي قائم على العودة لحل الدولتين، بما في ذلك تطبيق ما تبقى من مفاوضات الوضع الإنتقالي بما في ذلك العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل 28 ايلول 2000، هذا الأمر لم يكن واردا عندما طرحت الخيارات في هذا الأمر وبالتالي نحن اعتبرنا من تلك

اللحظة ولغاية اليوم أن الأفق السياسي مسدود لحكومة نتتياهو وبعدها جاء العصر الذهبي لإسرائيل في عهد الإدارة الأمريكية السابقة في عهد ترامب، الذي انتقل بمستوى الشراكة والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى الإنحياز والغطاء السياسي والدبلوماسي لإسرائيل إلى مستوى الشراكة المتقدم، بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي كانت تصيغ السياسات الشرق اوسطية بما يتلاءم مع المصالح الإستراتيجية لإسرائيل والولايات المتحدة، في ضوء ذلك مشروع صفقة القرن، الذي اعاد فيها ترتيب وصياغة الوضع الإقليمي للمنطقة بما يتلاءم مع تطورات الوضع الدولي الجديد الذي كانت الولايات المتحدة تواجه فيه تراجع مكانتها الدولية، وتراجع سيطرتها وهيمنتها على العالم في صيغة النظام السياسي في نظام القطب الواحد، التي بدت تظهر فيه اقطاب دولية اخرى تهدد فيه الهيمنة الأمريكية مع صعود الصين واستعادة روسيا الاتحادية لدورها الإقليمي والدولي.

إذا نحن أمام مرحلة جديدة وندّعي كفلسطينيين وليس فقط ندّعي ونقل بوضوح كان لنا شرف اسقاط صفقة القرن بصمودنا ودفعا ثمناً غالياً وكبيراً في مواجهة صفقة القرن، ومنع تمريرها رغم المحاولات التي بذلت للتطبيع العربي الإسرائيلي تحت عنوان السلام الإبراهيمي. واضح تماماً أننا أمام دين جديد في المنطقة ليس سياسة جديدة، دين جديد اسمه الديانة الإبراهيمية التي تتجاوز الديانات السماوية الثلاث ولذلك صمدنا وأفشلنا الحل الإقليمي بديلاً عن الحل الفلسطيني.

هذا أمر يسجل للقيادة الفلسطينية وصمودها، وفي مقدمتها الأخ الرئيس محمود عباس أبو مازن، ويسجل للشعب الفلسطيني تحمله كل الضغوطات وتحمله الظروف الصعبة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية إلى أن انتهت مرحلة ترامب.

في مثل هذه الأيام بعد الإنتخابات الأمريكي وفوز الإدارة الأمريكية الديمقراطية الجديدة برئاسة جو بايدن، حيث انتقلنا من إنسداد الأفق السياسي

الذي مازال مستمراً، لمرحلة جديدة نسميها مرحلة الفراغ السياسي، نعم نحن في فراغ سياسي ومن المفترض ان الإدارة الامريكية الجديدة التي قدمت الوعود والالتزامات أثناء حملتها الإنتخابية، أو بالمكالمة الهاتفية التي جرت مع السيد الرئيس التي قدم فيها ستة التزامات رئيسية، بدءاً من اعتبار صفقة ترامب مزاحة عن الطاولة والتمسك بحل الدولتين، وانتهاءً بإعادة المساعدات للأونروا وإعادة فتح القنصلية في القدس وفتح الممثلة الفلسطينية في واشنطن، لكن هذا الفراغ السياسي ناجم عن عدم رغبة الولايات المتحدة في التقدم بأي مبادرة سياسية أو أكون دقيقاً أكثر، الموضوع الفلسطيني / الإسرائيلي ليس على جدول أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط.

أولوياتهم في الشرق الأوسط كانت تسليم السلطة لطالبان في أفغانستان، والإسحاب الآمن من العراق، وإعادة التفاوض مع ايران على الملف النووي بصيغة خمسة زائد واحد لأنه يعتبر أن الإتفاق سيساعد على نزع التوتر في المنطقة بدءاً من العراق ولبنان وسوريا واليمن وغيرها. وأيضاً جزء منه يقيد البرنامج النووي الإيراني ويقطع الطريق عليه للوصول إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة 80%.

الإدارة الأمريكية وخاصة الرئيس بايدن حيث كان نائب للرئيس الأمريكي (أوباما)، كان يستمع إلى نصائح مستشاريه، بأن لا يتورط بمبادرة ما لم تكن مضمونة النتائج حتى لا يحصل لك مثل كلينتون وباراك أوباما وعليه، فإن الإدارة الأمريكية الحالية لم تقدم مبادرة ولم تعين مبعوثاً للسلام كما هو الحال في الإدارات السابقة حتى ترامب عين صهره الذي كان ينفذ سياسته.

وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية الحالية استعاضت عن ذلك في مقترح إعادة بناء الثقة مع الإسرائيليين، وإعادة بناء الثقة هو بالضبط مشروع بينت الذي سماه تقليص الصراع في جوهره صرف النظر عن تبديل الأولويات، لكنه في الجوهر ماذا يعني لنا تقليص الصراع؟ أو ماذا تعني إجراءات بناء الثقة.

إن إجراءات بناء الثقة هي العودة لتطبيق ما لم يطبق في المرحلة الإنتقالية، أو ما تراجعت إسرائيل عنه خلال المرحلة الإنتقالية، وإن لم يكن هناك أفق للسلام كما تدعي الإدارة الأمريكية فأن هذه الحكومة غير جاهزة للسلام، وهي هشة وضعيفة، وإذا اردنا تطبيق اجراءات بناء الثقة هناك أربعة متطلبات لا بد من تنفيذها: المتطلب الأول سقف زمني محدد وأفق سياسي واضح لاستعادة الثقة بين الطرفين.

بمعنى اخر، دعوة إلى مؤتمر دولي للبدء في مفاوضات برعاية الرباعية الدولية ومجلس الأمن، ووقف التطهير العرقي وتغيير المعالم الديمغرافية في مدينة القدس. أي ثقة ومازالت إسرائيل تعبت في كل الكيان الفلسطيني.

بالمناسبة فإن إسرائيل غير موافقة على هذه المقترحات والمتطلبات، وفي هذا الوقت يطبق مخطط بينت(تقليص الصراع) وفي جوهره الأمن مقابل الإقتصاد وتهدة مقابل تحسين ظروف الحياة للفلسطينيين، بمعنى آخر سنظل تحت الإحتلال - احتلال سبع نجوم.

ومن جهة أخرى، يلعب الإتحاد الأوربي الدور المكمل للسياسات الامريكية في الشرق الأوسط بعد عودة الديمقراطيين إلى البيت الأبيض.

ثالثاً: الفراغ السياسي العربي ومبادرة السلام العربية

العرب قتلوا ودفنوا مبادرة السلام العربية وكانت مبادرة السلام العربية تقوم على معادلة بسيطة، (التطبيع مقابل الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية) لكن اليوم يقوم العرب بالتطبيع وتكوين حلف استراتيجي وعسكري مع إسرائيل، حيث اصبحت مبادرة السلام العربية خارج الفعل السياسي، في الايام القادمة هناك قمة عربية تعقد في الجزائر كان الله في عون اخواننا الجزائريين، ماذا تنتج هذه القمة.

وهناك حكومة جديدة في إسرائيل بل أسوأ من ذلك أن ميزة هذه الحكومة أنها تلقى الترحيب من قبل دول العالم، وأن الحسنة الوحيدة انها ازاحت حكومة

نتتياهو ولكنها حافظت على برنامج الإستيطان وتهويد القدس وضم الاراضي ورفض حل الدولتين. حيث يردد رئيس الحكومة الجديد بمناسبة وغير مناسبة اللاءات الثلاث معكوسة عن لاءات الخرطوم عام 1967، لا لقاء مع ابو مازن ولا مفاوضات ولا دولة فلسطينية، الاهم من ذلك أن هذه الحكومة استطاعت ان تحول ضعفها وهشاشتها إلى قوة والى فرصة من خلال تسويق نفسها لا تضغطوا علينا حتى لا تتهار الحكومة ويعود نتتياهو إلى سدة الحكم.

ويائير لايبعد يحسن التسويق وهو يتبنى بالكامل مشروع بينيت لتقليص الصراع وبالمناسبة مشروع بينيت لتقليص الصراع متداول بشكل مقبول عند الإدارة الأمريكية، حيث أنه سريعاً إلى خطاب الرئيس محمود عباس في 24 سبتمبر الماضي في الأمم المتحدة حيث أشار في خطابه إلى مرحلة سياسية ومفصل سياسي مهم، وهنا مهمة منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية ادارة حوار سياسي معمق ليحول هذا الخطاب إلى برنامج عمل سياسي لأنه يطرح بديلين مهمين إما العودة إلى قرار التقسيم وإما الدولة الواحدة. وخيار الدولة الواحدة، الدولة الديمقراطية لكل مواطنها.

السؤال الرئيسي الذي نحاول أن نجيب عليه في هذا الحوار، هل هذه الخيارات ممكن وقابلة للتطبيق في ظل معطيات دولية وإقليمية وعربية لم تتحل بعد عن خيار حل الدولتين في ظل قرارات شرعية ودولية مازالت حتى اليوم تتبنى رؤيتها وموقفها ودعمها للقضية الفلسطينية؟، هذا الموضوع الرئيسي للنقاش لا نريد أن نأخذ قراراً قفزياً في الهواء ويعيد القضية الفلسطينية سنوات إلى الوراء، ونحن نريد أن نأخذ خطوة سياسية نبني عليها إلى الأمام ونتقدم خطوات وانجازات لشعبنا الذي وصل إليها بتضحياته.

هناك العديد من الأوراق المقدمة في هذا المنتدى، تطرح تساؤلات وتطرح أفكاراً، وأنا سعيد جداً بالتساؤلات التي تطرح وتوسع النقاش وأيضاً الأفكار في ظل الظروف التي نعيشها. يا أخوة نحن نعيش أزمة سياسية ولا بد من الخروج منها.

وأنا برأبي أن الورقة المقدمة من الدكتور عوض عبد الفتاح حول موضوع الدولة الواحدة مضمونة للنقاش والحوار لتأكيدنا لهذا الخيار، وممكن أو غير ممكن، بما في ذلك موضوع الدولة على أساس التقسيم على أساس 1947،

وأخيراً نتائج هذا المنتدى وتوصياته سوف تقدم إلى رئيس اللجنة التنفيذية، للرئيس محمود عباس ولأعضاء اللجنة التنفيذية وكذلك المستوى السياسي، وجزء من هذا الحوار الذي نديره الآن للخروج من الأزمة أيضاً هناك مجلس مركزي سيعقد الشهر القادم وسنوزع نتائج هذا المنتدى على أعضاء المجلس المركزي للإطلاع عليها،

وآمل أن يكون لقاء اليوم والأوراق المقدمة لها اسهام جدي في دفع عجلة الحوار وتعزيزه وأيضاً تطويره.

شكراً لكم جميعاً



# الجلسة الأولى الواقع الجيوسياسي

# مخاطر السياسات والإجراءات الإسرائيلية

## على حل الدولتين

د. عبد المجيد سويلم

### مقدمة:

يُنظر إلى حل الدولتين (المجلس الوطني 1988) على أنه يوازي مغامرة الدخول في اتفاقيات أوسلو. أو يُنظر إلى إتفاقيات أوسلو وكأنها المحاولة الفلسطينية "لتجسيد" هذا الحل.

عدم التفريق المنهجي بين المسألتين سيوقعنا حتماً في منطقة وعرة، وسيجعل الخروج الآمن منها مسألة في غاية الصعوبة نظرياً وعملياً على حدٍ سواء.

كما ينظر إلى "الحل" الذي أدى مؤقتاً إلى توفير "جغرافيا سياسية" لمنظمة التحرير الفلسطينية على جزء مهما كانا مقيداً - من الأرض الفلسطينية المحتلة وكأنه يوازي البداية الطبيعية لاستكمال الحل بعد انتهاء المرحلة الإنتقالية الشهيرة. هذه النظرة تبين أنها قاصرة في عدم التفريق بين حل مشكلة الأرض المحتلة وحل مشكلة التواجد القيادي الفلسطيني على جزء منها.

أي أننا وفي ضوء التجربة المُعاشة لم نفرق - وكان يجب أن نفرق بين المسألتين.

إعتقدَ بعضنا أن "الحل" الذي "تبلور" في أوسلو هو حل مفخخ، لأنه مفتوحٌ على احتمالين لا ثالث لهما:

- فأما أن هذا الحل سيفضي إلى قيام دولة فلسطينية، وهو أمر ممكن إذا "أُحسِن" في الأداء السياسي، أو أنه سيؤدي إلى حالة سياسية جديدة من شأنها "التحول إلى مأزق وأزمة كبيرة يمكن أن تهدد الوجود الوطني والمشروع الوطني برمته".

وهنا أيضاً وقعنا في مطب سياسي كبير. لأننا لم ندرك أن المسألة لا ولن تتعلق بالأداء السياسي، بقدر ما أن إسرائيل (بالمجمل العام، والتفصيلي الخاص) لم تكن تريد الوصول إلى مثل هذا الحل، بل على العكس من ذلك كله، فقد تبين الآن - وكان معروفاً سابقاً - أن الإجماع الحقيقي الوحيد والأوحد - كان وما زال عدم "السماح" بقيام دولة فلسطينية بالمعنى الذي كنا نطرحه، وما زلنا نطرحه للإستقلال الوطني الناجز، كما أن هذا الإجماع يتحول إلى "إجماع" مطلق عندما يتم الحديث عن حق العودة، حتى بعد أن عدلنا الموقف من هذه العودة في ضوء قبولنا بمصطلح (الحل المتفق عليه)، لهذا الحق بعد أن تم ذلك في مبادرة السلام العربية.

في ضوء هذه الملاحظات، التي أعتبرها (محاولة منهجية تمهيدية وضرورية) للولوج إلى جوهر ومضمون الورقة حول السياسات والإجراءات الإسرائيلية أقول:

إذا أمعنا النظر في هذه السياسات والإجراءات فإننا سنجد أنها (أي السياسات والإجراءات) قامت وتأسست وتطورت وتعطلت وتحورت وتمحورت حول هدف واحد: وهو منع قيام دولة فلسطينية مستقلة، وعمل كل ما من شأنه ومهما كلف الثمن، للوصول إلى هذا الهدف، بما في ذلك طي صفحة إتفاقيات أوسلو، والتوصل الكامل "والتححرر منها".

## الإستراتيجية الإسرائيلية عملت وفق المنظور التالي:

أولاً: فكفكة مكونات المشروع الوطني.

ثانياً: ربط الحالة السياسية الفلسطينية بعد فكفكة المشروع ورهنها بأدوات الضغط الإسرائيلية وخصوصاً الأدوات العسكرية والأدوات الإقتصادية.

ثالثاً: سلخ الحالة الفلسطينية عن المحيط العربي والدولي ما أمكن.

رابعاً: العمل على خلق بدائل جديدة عن كامل الحالة الوطنية في الإطار الأول، ثم عزل القطاع بالكامل عن الضفة والقدس بواسطة (الإنسحاب من القطاع، وتشجيع الإقتتال من خلال فوضى انتشار السلاح، حصار السلطة سياسياً ومالياً لتسهيل استيلاء حماس على القطاع، تكريس الإبقاء على "حماس" قوية للمحافظة على تحكمها بالقطاع، وضعيفة "مقلمة الأظافر في قدرتها على التمرد"، وضربها بشدة مع الإبقاء عليها إذا ما حاولت التمرد.

## المنظور الثاني:

قامت إسرائيل بكل الإجراءات التي من شأنها تحويل "الطموحات التحريرية للشعب الفلسطيني محصورة بكيان فقير ومحاصر في قطاع غزة، وعملت حتى على تحويل القطاع إلى معول هدم المشروع الوطني، وهي تحاول وتستمر في محاولة هذا الهدم عبر بوابة الإقتصاد مقابل الأمن.

لاحظوا أن كل المحاولات الجارية هي في هذا السياق بالذات. وفي الضفة أيضاً فإن المنظور الجاري هو منظور "نظرية تقليص الصراع"، التي هي في الواقع تساوي أعلى درجة ممكنة من التسهيلات الإقتصادية، وأعلى درجة ممكنة من "إنزواء" الإحتلال عن الوقائع، وإعطاء الضفة طرق وجسور خاصة بها، وإعطاء أرصفة خاصة في الموانئ الإسرائيلية والحديث عن مطار مشترك في قلنديا والبحث عن سبل ووسائل بلدياته في القدس الشرقية وغيرها وغيرها.

لا أرغب في الدخول التفصيلي في قضايا القدس لأن الدكتور وليد سالم هو الأقدر على الدخول فيها، وأنا أتابع ما ينتجه الدكتور وليد وأجد نفسي على توافق تام معه.

في الإطار الثالث والرابع تعمل إسرائيل على تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية ثانوية عربياً (بصرف النظر عن الأحاديث الإعلامية المكررة حول "مركزيتها، وهي الآن تُطَبَّع مع العرب في نفس الوقت)، وبالتوازي وبالتلازم مع إعلاناتها المتكررة حول رفضها لقيام دولة فلسطينية.

وتعمل إسرائيل لكي تتحول الضفة الغربية إلى كيانات سياسية وإجتماعية منفصلة في الواقع وتشجع القوى العشائرية والحمائلية، وتدعم بعض ممثلي القطاع الخاص لكي "تتظافر كل هذه المكونات لخلق بدائل سياسية في الحالة الوطنية.

طبعاً فالأدوات الإستيطانية تعمل ليل نهار، والضم الزاحف والصامت أحياناً مستمر في الأغوار، وفي المنطقة "ج" وتراهن إسرائيل خلال أقل من ستة أشهر من الآن إلى إنهاء وحسم كل ارتباط جغرافي بين الضفة والقدس.

تفتقر الحالة الوطنية لاستراتيجية مقابلة، والإنقسام يتكسر ويتحول "موضوعياً" إلى انفصال غير معلن حتى الآن وستعمل إسرائيل على أن يُعلن رسمياً من خلال التهذئة الطويلة الأمد والتي يجري العمل عليها بنشاط وحمية وهمة عالية من قبل "الإسلام السياسي" ومن قبل أتباعهم القدامى والجدد على حد سواء.

# **على العتبة : حرب التخوم في القدس الشرقية:**

## **انكفاء المشروع الاستيطاني الاستعماري ، الحرب**

### **الشاملة، أم استمرار حرب المواقع ؟**

د. وليد سالم

#### **ملخص**

تهدف هذه الورقة إلى التحقق من مآلات حرب التخوم المستعرة في كافة أرجاء القدس الشرقية والتي يشنها الاستيطان الاستعماري الإقتلاعي الإحلالي على الشعب الفلسطيني في المدينة . تفترض الورقة أن هذه المآلات تتضمن الاستمرار في المراوحة بين حرب المواقع القائمة وبين الحرب الشاملة ، وقد لا تكون وصلت إلى عتبة الحسم بين انكفاء المشروع الصهيوني في المدينة خاصة وفي فلسطين عامة، وبين وصوله إلى الحالة التي تؤذن بالانتقال التام من حرب المواقع الجارية إلى الحرب الشاملة لتحقيق الانتصار التام للصهيونية فيها على فلسطينيي المدينة. تبدأ الورقة بإطار نظري مفاهيمي حول موضوعها ، لتنتقل، بعد ذلك إلى عرض موجز حول حرب التخوم في رؤية وممارسة الصهيونية خلال حربي 1948 و 1967، ثم تأتي إلى حرب التخوم في القدس لتدرس عملياتها العشرة في مختلف مواقع المدينة، لتنتهي بعد ذلك بخلاصات تتعلق

بالسؤال حول مآلات هذه الحرب في القدس وآثار هذه المآلات على فلسطين ككل.

## مدخل

نشأت أطروحة التخوم Frontiers لأول مرة عندما كتب عنها المؤرخ الأمريكي فريدريك جاكسون تيرنر في نهاية القرن التاسع عشر ( تيرنر ، 1898)، وذهب تيرنر في حينه إلى أن الديمقراطية الأمريكية قد نشأت على التخوم بما هي خط متحرك/ متغير للمستوطنات الاستعمارية الأمريكية يتوسع باضطراد على حساب سكان أمريكا الأصليين ، جالبا معه الحداثة والتقدم ، ومقصيا / منتصرا في الوقت ذاته على الهمجية التي كان يمثلها الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين كما تمت تسميتهم من المستوطنين المستعمرين الوافدين. ورأى تيرنر أن المستعمرات الأمريكية الناشئة قد انشأت الأمركة (Americanism) التي تميزت بسيادة الفردية وكره السلطة المركزية ورفض التعسف و مواجهته بالعنف ، كما تميزت عن الديمقراطية الأوروبية برفضها للمؤسسات المركزية والتراتبية الهيكلية (تيرنر ، 1898)

في مرحلة لاحقة اندمجت اطروحة التخوم ضمن علم الاستعمار المقارن، سيما ذلك الشق المتعلق منه بحقل الدراسات الاستيطانية الاستعمارية ، حيث اتجهت أبحاث هذا الحقل نحو دراسة الديناميكيات التي يقوم من خلالها المشروع الاستيطاني الاستعماري بتوسيع تخومه على حساب الشعب الاصلائي ، ابتداء من تصور المستوطنين المستعمرين لفضاء الدولة التي يسعون لإقامتها خارج إطار الولاية القانونية التي يعيشون في كنفها، وانتقالا بعد ذلك للديناميكيات والبرامج والمشاريع التي يتم وضعها وتنفيذها من أجل الوصول إلى تحقيق هذه الدولة المتصورة واقعيا من خلال توسيع الرقعة الجغرافية التي يستحذون عليها من أراضي الشعب الأصلي وجعل ما تبقى من أراض لذلك الشعب تخوم مواجهة قابلة للانتهاك عندما تحين الفرصة المناسبة و/ أو تتوفر القوة اللازمة لذلك . ينطوي هذا المفهوم على طابع استثنائي يتم من خلاله النظر إلى أرض الغير

على أنها أرض محتملة للمستوطنين (ريفكين، 2014)، ثم يبدأ العمل على تطبيق هذا المفهوم بداية من خلال خلق بوئر في تلك الأرض المحتملة تتوسع ' حداثتها المفترضة ' على حساب الشعوب الأصلية التي يتم افتراض تخلفها مسبقا ، وحاجتها للرجل الأبيض من أجل تحديثها ، أو إبادتها جسديا او سياسيا بذريعة أنها غير مؤهلة للحدثة وتقاومها. وهنا تنشأ التخوم كمواقع صراع بين البوئر المتوسعة وبين الشعوب الأصلية . في داخل تلك البوئر تسود الحداثة والديمقراطية ، أما خارجها فهناك التخلف والهمجية الذين ينبغي التغلب عليهما كما ذهب تيرنر .

تحيل التخوم إلى حدود داخلية، أي حدود تقع داخل البلد المعرض للاستيطان الاستعماري ، وهي تلك الحدود المرتبطة بالمكان الذي تصل إليه قدم المستوطن المستعمر داخل ذلك البلد ، سواء اتخذت تلك الحدود شكل بيت استيطاني استعماري مجاور لبيت آخر يقطن فيه مواطنون أصليون، أو شكل مستعمرة كاملة محاذية لقريّة أو حارة أو تتخللها . وبعكس الحدود الخارجية للدول التي هي حدود ثابتة ومحددة ، فإن التخوم تعيش حالة حراك دائم إذ تتغير باستمرار كنتيجة لحاصل الصراع بين المستوطنين المستعمرين وبين الشعب الاصلاني .

وفي الأدبيات حول الاستيطان الاستعماري هنالك اتجاهان بشأن دراسات التخوم، أحدهما يركز على دراسة ديناميكيات توسع التخوم الاستيطانية الاستعمارية على حساب الشعب الاصلاني حتى تحقيق انتصارها عليه كما حصل في حالات الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا ودول أمريكا اللاتينية مثلا: (وولف 2006، وفيراشيني 2011)، وأخرى تركز على ديناميكيات وحاصل الصراع بين المشروع الاستيطاني الاستعماري وبين الشعب الأصلي والذي لا يؤدي بالضرورة الى انتصار المشروع الاستيطاني الاستعماري (كيهاولاني ، 2011)، حيث بينت تجارب الجزائر وزيمبابوي العكس وهو أن الشعب الاصلاني قد استطاع الانتصار، فيما أدت تجربة جنوب أفريقيا الى حدوث مصالحة تاريخية لم ينتصر معها المشروع الاستيطاني الاستعماري بل

تصالح مع الشعب الاصيل، أما حالة أيرلندا الشمالية فقد ترتب عنها نتيجة اخرى مخالفة حيث نشأ حكم مشترك بين المستوطنين المستعمرين والشعب الأصلي تحت حكم التاج البريطاني، وليس من المعروف إلى أي مدى زمني يمكن أن يستمر هذا التعايش المضطرب.

تتبنى هذه الدراسة المنهج الأخير، بما هو منهج يمنح البحث رحابة وغنى يشتمل على بحث حالة الصراع على التخوم في القدس الشرقية بين المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني والشعب الفلسطيني الاصيل في المدينة من جميع جوانبها بهدف التحقق من سؤال المآل الذي يمكن أن يقود إليه هذا الصراع بشأن مستقبل القدس باتجاه تكون عتبة تحول تؤدي إلى إما إلى هزيمة أو انكفاء المشروع الاستيطاني الاستعماري في المدينة، أو وصوله إلى عتبة من نوع آخر ممهدة لشن حرب شاملة لتحقيق الانتصار التام للمشروع الاستيطاني الاستعماري على الشعب الفلسطيني فيها ، ثم الخروج بتعميمات موجزة بشأن فلسطين كلها . ويمثل مفهوم العتبة هنا مفهوما مركزيا للدراسة، إذ تعرف الدراسات الاستيطانية الاستعمارية العتبة (threshold) بأنها اللحظة التي يصل فيها المشروع الاستيطاني الاستعماري مرحلة تحول نحو انتصاره الكامل أو هزيمته الكاملة، أو انكفائه ضمن حدود أقل من طموحه الأصلي لصالح الانفصال عن الشعب الاصيل (انظر/ ي مثلا : لوستيك، 1993) . فهل وصل المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين إلى أي من هذه الحالات الثلاثة، أم لا زال في وضع حرب المواقع القائمة على الكر والفر بدون حسم؟ ستحاول هذه الورقة رصد مؤشرات الاجابة على هذا السؤال من خلال الوقائع الجارية على الأرض.

بهذا الاتجاه تستخدم الدراسة المنهجين التاريخي والمقارن، اضافة لمنهج دراسة الحالة.

بعد هذا المدخل الموجز، تنتقل الدراسة إلى تقديم إطارها النظري ، يليه مراجعة موجزة لأطروحة التخوم في ممارسة الحركة الصهيونية قبل عام 1948

وكيف انتقلت من حرب مواقع إلى حرب شاملة أدت إلى النكبة آنذاك، وإلى النكسة عام 1967 في إطار المواجهة مع الشعب الاصلاني سيما قبل حرب 1948 وخلالها. ثم تنتقل بعد ذلك لموضوعها الرئيس المتعلق بحروب التخوم في ' الأقداس الثلاثة ' الموحدة والكبرى والمتروبوليت حسب تسميات الصهيونية لها، لتخلص بعد ذلك بنتائج بشأن حاصل الصراع الجاري والمحتمل في الأقداس الثلاث بين الصهيونية والشعب الأصلي ، ومنها بتعميمات أوسع بما يخص القضية الفلسطينية ككل.

## اطار نظري

في حرب التخوم ينشأ الحي الاستيطاني الاستعماري متاخما للحي الذي يمثله الشعب الأصلي ، وحتى لا ينشأ أي التباس عن هذه العبارة يجدر القول أن الحي الاستيطاني الاستعماري لا ينشأ إلى جانب أحياء الشعب الأصلي وليس على حسابها كما تدعي أطروحات " الأرض الفارغة"، (انظر /ي مثلا ايزنشتات1967)، بل يقوم على أنقاض تلك الأحياء بدءا بالسيطرة على أراضيها الاحتياطية المخصصة للزراعة أو للتوسع العمراني المستقبلي ، وانتقالا بعد ذلك لاختراق الأحياء الاصلانية من الداخل بتأسيس بوئر استيطانية استعمارية داخلها تتوسع بالتدرج مستخدمة وسائل قانونية وغير قانونية للترحيل وهدم البيوت والاستحواذ على الأراضي . وفي أحيان كثيرة تأتي العمليتان المذكورتين كعمليتين متلازمتين ، ومن الأمثلة على ذلك تجربة الاستعمار الصهيوني في فلسطين الذي لم يستول على الاراضي الزراعية وحسب ، بل ترافق قيامه بذلك مع اختراقه للمدن والاستحواذ على بيوت وأحياء فيها ، وفي مقدمتها مدينة القدس.

قامت بخوض حرب التخوم الدولة الفرنسية بذاتها في الجزائر عندما قررت فرنسته منذ عام ١٨٤٨، ولكن في حالات أخرى قامت بذلك حركات استيطانية استعمارية رعتها دولة أم كاستيطان الكويكرز لفرجينيا واستيطان توماس بن لبسلفانيا مطلقا عليها إسمه في القرن السابع عشر فيما أصبح يعرف

لاحقا باسم الولايات المتحدة الأمريكية برعاية بريطانية وهناك ايضا مثال الحركة الصهيونية التي أرسلت المستوطنين المستعمرين إلى فلسطين برعاية بريطانيا ايضا كدولة أم.

يتغذى المستوطنون المستعمرون بما يطلق عليه اسم " عبء الرجل الابيض " لنقل العالم من الهمجية إلى الحضارة، ويسبغون مسحة إلهية على توجههم الاستيطاني الاستعماري عبر الادعاء بأنهم مكلفون من الله للقيام بما يقترفون من اقتلاع وإحلال واستحواذ . كما ويتلطفون بادعاءات الحداثة والتحديث. وفي هذا الإطار قامت مساعيهم للتحديث على أفكار وممارسات استثنائية للشعوب الأصلية ، تأسست في البداية على أساليب منها الإبادة الجسدية (تجربة الولايات المتحدة)، او الإبادة الديمغرافية ( تجربة الصهيونية مع الشعب الفلسطيني كما سماها نديم روحانا : روحانا، 2015)، والتطهير العرقي، والتطهير المكاني، والتهجير القسري داخل البلاد وخارجها، وهكذا . ثم تطورت في العقود الاخيرة لتشمل أساليب مستحدثة تستخدمها النيو ليبرالية مع تكييفها لتناسب مع الاستيطان الاستعماري، مثل ما يطلق عليه اسم الاستطابق (gentrification) الذي طورته عالمة الاجتماع البريطانية روث غاس أول مرة ليصف " اجتياح قوى اقتصادية وفئات سكانية من الأغنياء والطبقة الوسطى العديد من أحياء الفقراء في لندن في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، والتسبب بتحسين البنية العمرانية والتجارية والسياحية لهذه الأحياء على حساب انتقال سكانها منها بسبب ارتفاع الأسعار وغزوه ثقافيا " (بشير 2021 ، ص75). في إطار استيطاني استعماري يتخذ الاستطابق شكلا آخر فالاغنياء والطبقة الوسطى هنا يكونون من المنتمين للمجتمع الاستيطاني الاستعماري الذين يقوم بعمليات الاستطابق داخل المجتمعات الاصلانية ولاحقا في هذه الدراسة سترد أمثلة على ذلك تتعلق بتعامل الصهيونية مع الفلسطينيين في القدس الشرقية وخاصة مثال سيليكون وادي الجوز الذي سيتم التطرق اليه.

انتهت حروب التخوم في الولايات المتحدة الأمريكية مع القاء آخر هندي أحمر السلاح عام 1924، وبهذا تحقق الانتصار الكامل للمستوطنين

المستعمرين على الشعب الاصلاني في الداخل، وفي المقابل نشأ التوسع الإمبراطوري الأمريكي في العالم حيث لم تعترف الولايات المتحدة بحدود أي دولة بل اعتبرتها تخوما قابلة للانتهاك في أي وقت. أما إسرائيل فهي تمثل حالة حروب التخوم المستمرة في دولة لم تحدد حدودها النهائية بعد، بل تجعل تحديدها مرهونا بإنهاء حروب التخوم اولا.

## الصهيونية واسرائيل كحالة تخومية

بما يشابه الحالات الاستيطانية الاستعمارية الاخرى في العالم اعتمدت الصهيونية جلب مستوطنين مستعمرين من الخارج لينشئوا دولة في بلد لا تعود لهم. وعلى غرار تلك الحالات أنشأت الصهيونية في البداية تخومها الاستعمارية المتوسعة عبر الاستحواذ على أراضي الشعب الأصلي بإسم إحلال الحداثة مكان التخلف، متطية بادعاءات الحق الإلهي والحق التاريخي ، ثم أنشأت لاحقا دولتها على جزء من فلسطين بعد أن كسبت في حرب التخوم عام 1948 ، ثم توسعت مرة أخرى لتلتهم كل فلسطين عام 1967.

من جهةٍ أخرى وعلى خلاف الحالات الاستيطانية الاستعمارية الاخرى فإن الصهيونية لم تتحول بعد من حركة ايديولوجية إلى دولة عادية فوق إقليم محدد ، بل لا زالت على التخوم متأهبة للحرب والمزيد من التوسع رغم التهامها لكل فلسطين. فلا زالت ايديولوجيا التوسع تحكم الدولة التي نشأت عام 1948، وتوسعت عام 1967، وكأن المرء يقف أمام دولة ليست بالدولة ، وإنما هي حركة ايديولوجية تتغذى شكليا برداء الدولة (سالم، 2020). ونظرا لطابعها هذا فهي لا زالت في حالة حرب دائمة مع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس الشرقية وحتى داخلها مع فلسطينيي 1948، كما أنها في حالة حرب دائمة مع المحيط مرة باسم تهديدات حزب الله، واخرى ايران وغيرها، كما وينتابها القلق الدائم من إمكانية حدوث تغيرات في العالم العربي تؤدي إلى اندلاع حروب ضدها. ولهذا يجد المرء القول الرائج داخل الكيان الاسرائيلي بضرورة البقاء في العيش ' على حد السيف ' وعلى أهبة الاستعداد، مما جعل إسرائيل تصبح

المكان الأقل أمنا لليهود في العالم ، فيما كانت الصهيونية تروج دائما للعكس وهو أن جمع اليهود في فلسطين هو الطريقة الوحيدة لتوفير ملاذ آمن لهم. (بار - أون 1993).

اعتمدت الصهيونية في إنشاء تخومها الأولى على دعم بريطانيا لها لدولة أم، ثم انتقلت لاحقا وحتى اليوم للاعتماد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية، سيما الدعم العسكري والحماية من أية عقوبات دولية . وباختلاف آخر عن الحركات الاستيطانية الاستعمارية السابقة فإن الصهيونية لم تستهدف الشعب الفلسطيني فحسب، بل استهدفت ولا زالت تستهدف المنطقة العربية والإقليم ككل من خلال أدوات ثلاث هي: التوسع الجغرافي، والهيمنة الاقتصادية، وشن الحروب والتهديد بها بما يشمل أيضا تجزئة العرب ودول الإقليم ضد بعضها البعض من خلال تحالف بعضها أمنيا وعسكريا واقتصاديا مع إسرائيل ضد الدول الأخرى في الإقليم.

بسبب هذه الاتجاهات التوسعية ليس صدفة أن دولة إسرائيل لا زالت بدون حدود دائمة محددة من خلال دستور أو قانون أساسي ، فمشروعها التوسعي لم يكتمل بعد، ولم يحن الاوان بالنسبة لها لتحولها إلى دولة عادية تعيش بسلام وأمان وعلاقات طبيعية مع الدول المجاورة لها . وبالخلاصة فهي لا زالت تعتبر نفسها على التخوم في الصراع مع الشعب الفلسطيني داخل حدودها لعام 1948، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، كما أنها تعتبر نفسها على أنها لا زالت على التخوم في مواجهة ما تسميه بالتهديدات العربية والإقليمية. ليس فعل الصهيونية على هذا الصعيد حتمي النتائج ، فهو مرهون أيضا بالرد الفلسطيني والعربي الحالي والمستقبلي والذي سيترتب عن طبيعته حاصل صراع التخوم لصالح العرب، أو لصالح إسرائيل، أو لصالح حالة توازن.

## صراع التخوم : حالة القدس الشرقية

يجري صراع التخوم في القدس الشرقية وللسيطرة عليها بين دولة وقوى مجتمعية صهيونية من جهة، وبين الشعب الفلسطيني . جماع قوى الطرف الأول تشمل حكومة ووزارة شؤون القدس، وبلدية، وقوى أمن وشرطة وقوى غير دولانية مدعومة من الحكومة منها إلعاد التي تتشط في الاستيطان الاستعماري في سلوان ، وعطيرت كوهانيم الناشطة في البلدة القديمة من القدس، ونحلات شمعون الناشطة في الشيخ جراح، و28 منظمة من منظمات جبل الهيكل التي تتشط للسيطرة على الحرم القدسي الشريف (محارب، 2020)، والملياردير ايرفينغ موسكوفيتش الذي يدعم مباني استيطانية استعمارية في مختلف أنحاء المدينة، وجهاز القضاء الذي يشرعن السيطرة على الأرض الفلسطينية وفقا للقانون الاسرائيلي، وسلطات حماية الطبيعة والآثار وغيرها . ولكل من هذه المؤسسات والقوى خططها، كما أن هنالك خططا لكل الوزارات الاسرائيلية بشأن القدس يجري تطبيقها في المدينة بطريقة الهجوم الشامل على الأرض والمكان والاقليم والمشهد. تستخدم هذه القوى والمؤسسات حرب المواقع في كل موقع من مواقع القدس جنباً إلى جنب مع الحرب الشاملة على المدينة ككل.

بشكل أكثر تحديدا تستخدم هذه المؤسسات والقوى أساليب الاختراق، والتطويق، وحصر الحيز، والترحيل، والتخطيط الهيكلي، وتغيير الاسماء والملاحم والفضاء والمشهد لاحداث الأسرلة والتهويد، والخلع من المواطنة والهندسة الديمغرافية، واحتلال الزمن والحواس (السمان 2018، وكيفوركيان 2017)، وتفكيك المجتمع وتشويه الوعي، والاستطباق وابداء الكيان الاقتصادي في ممارستها، وفرض أنظمة المراقبة الشاملة. وفيما يلي وصف موجز لهذه الأساليب وأماكن تطبيقها في القدس الشرقية:

### 1-الاختراق

يأخذ اختراق التخوم الفلسطينية في القدس الشرقية أحد شكلين : أولهما هو إختراق الضفة كلها (أي محافظات الوطن الشمالية) كلها من خلال توسيع

القدس على حسابها . والثاني هو اختراق حارات وقرى القدس الشرقية من الداخل.

فيما يتعلق بالأول ، لم يعد المشروع الصهيوني يقوم على سلخ القدس عن الضفة الفلسطينية ، فقد كان المشروع على هذا النحو حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي ، حيث حل محله منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي مشاريع التهام الضفة الفلسطينية من خلال اختراق القدس لها ، ولهذا فقد تم إقرار مشروع ما يسمى بـ " القدس الموحدة " من قبل الحكومة الاسرائيلية عام 1993، ومشروع " متروبوليت القدس " عام 1998. الأول يتضمن ضم مستعمرات معاليه أدوميم إلى القدس من الشرق ، ومن الشمال ضم مستعمرة جفعات زئيف إليها ، ومن الجنوب ضم مستعمرة غوش عتصيون للقدس. أما الثاني فيتضمن وصول حدود القدس حتى البحر الميت شرقا ، وحتى قرية اللين الشرقية في منتصف الطريق إلى نابلس شمالا، وحتى مشارف الخليل جنوبا بحيث يكون هذا المشروع مكتملا تماما مع حلول عام 2050، ويشتمل المشروع على خلق تواصل عمراني بين كل المستعمرات القائمة ضمن حدوده من الشرق والشمال والجنوب ، وبناء مطار ضخم في منطقة النبي موسى ومنتجعات سياحية وفنادق وصناعات تكنولوجية عليا بما يلتهم 2850 كم مربع من مساحة الضفة الغربية ، أي 40 بالمئة منها خطة 5800 لعام 2050، (وسالم 2010، والقواسمي 2021).

أما الاختراق الثاني فيتم داخل الحارات والقرى الفلسطينية في داخل قدس 1، أي القدس الواقعة ضمن حدود البلدية الحالية لها. ويتم ذلك من خلال زرع بؤر استيطانية داخل هذه المواقع إما بادعاء أنها كانت مملوكة لليهود قبل عام 1948 كما في حالة بيوت الشيخ جراح وسلوان، أو عبر عمليات شراء مزورة كما في حالة البلدة القديمة من القدس وجوارها، أو عبر المصادرة المباشرة، أو طرح قضية تسجيل الأملاك الجارية حاليا والتي تتطلب دراسة خاصة. أو الإعلان عن مناطق بأنها مخصصة لإنشاء حدائق ومواقع توراتية كما هو الحال بالنسبة لبعض مواقع سلوان والولجة المحاذية للقدس.

## 2- التطويق

التطويق هو احد الاساليب الاستيطانية الاستعمارية المعروفة، ويتم من خلال وضع السكان الأصليين في معزل محاط بسياج كما جرى مع فلسطيني النقب بعد حرب عام 1948 (نصاصره، 2017)، أو من أجل الحصر في محميات أو بانتوستانات يتم اقتصار مواطنيها الأصليين فيها وحسب كما جرى مع الهنود الحمر في أمريكا، ومع الشعب الأصلي في جنوب أفريقيا، واحيانا يكون التطويق مرحلة تمهيدية للقيام بعملية إبادة للمطوقين أو ترحيلهم كما حصل في حالات عديدة مع الهنود الحمر في أمريكا ، ومع مدينتي اللد ويافا وغيرهما في فلسطين قبل عام 1948.

تطبق إسرائيل التطويق في " الأقداس الثلاثة" التي خطت لها وتخلقتها على الأرض: ما يسمى بالقدس الموحدة التي ضمت عام 1967، وما يسمى بالقدس الكبرى ومتروبوليت القدس الموصوفتان اعلاه. في الاولى منها يتم تطويق كل بلدة وحارة فلسطينية بالمستعمرات من كل الجوانب بما يسلب أراضيها ويحول دون توسعها مما يؤدي إلى خلق حالات اكتظاظ سكاني هائل، يولد نتيجة للضغط الذي يخلقه انفجارات داخلية وحالات فلتان وفقدان السلم الاهلي والامن والامان. ومن الامثلة على هذا التطويق مخيم شعفاط مثلا المحاصر من مستعمرات عناتوت و علمون والتلة الفرنسية ورمات اشكول والتي تفصله عن شعفاط والعيسوية وتحول هذه المواقع الثلاث إلى مناطق تخوم مباشرة مع المستعمرات المحيطة بها. يزيد الأمر تعقيدا أن شعفاط ذاتها مطوقة بمستعمرتي رامات اشكول وبسجات زئيف، وتفصل الاخيرة شعفاط جزئيا عن بيت حنينا، وهذه الاخيرة محاطة ايضا بمستعمرة النبي يعقوب، كما أن مستعمرة بسجات زئيف تلتهم جزءا من أراضيها. ويمكن ايراد المزيد من الامثلة من مواقع جنوب القدس ووسطها، ولكن هذه الامثلة تكفي لتبيان تحول المواقع المقدسية في القدس الشرقية إلى مواقع تخومية في مواجهة المستعمرات المتوسعة على أراضيها، والتي يكون مستعمروها جاهزون للقيام بمساعدة قوى الأمن الإسرائيلية الرسمية

في الاعتداء على الفلسطينيين المقدسين وممتلكاتهم كلما استدعت مصلحة المشروع الاستيطاني الاستعماري ذلك.

في إطار ما يسمى بالقدس الكبرى ومتروبوليت القدس، يدور الحديث عن مخططات من نوع آخر تهدف إلى تطويق مدن رام الله وبيت لحم وأريحا بمستعمرات من جميع الجهات تهدف إلى خلق غالبية يهودية حول كل منها خلال العقدين القادمين، وإلى عزل كل مدينة من هذه المدن الثلاث عن القرى المحيطة بها بحيث تصبح المدن الثلاث وقراها المحيطة كلها بمثابة مواقع صدام تخومية. فرام الله ستطوق من الشمال بمستعمرة عطرورت التي ستفصلها عن القدس، ومن الغرب بسلسلة مستعمرة جفعات زئيف والمستعمرات المجاورة لها، ومن الشرق بسلسلة مستعمرات مترابطة جغرافيا تبدأ بآدم وبساغوت وتنتهي بعوفرة وما بعدها أي شيلو الواقعة في منتصف الطريق نحو نابلس، وستسمى كل هذه المواقع باسم القدس بحدود متروبولها الاسرائيلي. أما أريحا فإن المخطط له هو توسيع مستعمرة معاليه أدوميم وفروعها كميثور أدوميم وكفار أدوميم ومعاليه افرايم وغيرها حتى البحر الميت، وخلق مطار ومناطق صناعات تكنولوجية عليا ومنتجعات سياحية في المنطقة، إضافة لتوسيع مستعمرات الغور مما سيحول محافظة أريحا إلى جيب صغير داخل كل هذه الاطواق الاستعمارية. واخيرا يتم تطويق بيت لحم بمستعمرات جفعات همتوس وهار حوما التي تفصلها عن القدس وتحولها والقدس إلى مواقع صدام تخومية، كما يتم ربط كل مستعمرات غوش عتسيون مع بعضها البعض بما يفصلها عن مدينة الخليل ويحول كليهما إلى مواقع صدام تخومية.

وبهذا تصبح مواقع القدس المتروبوليت كلها مواقع تخومية لاختراق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 كلها، موضعا لتوسع التخوم الاستعمارية من خلال تحويل المواقع الفلسطينية إلى تخوم منتهكة يتم التوسع على أراضيها يوميا. فلا حدود ثابتة في معركة التخوم إذ تتغير يوميا وفقا لما تصل إليه قدم المستوطن المستعمر في ذلك اليوم.

## 3- حصر الحيز

يتم حصر الحيز المتاح لتوسع مناطق المقدسين من خلال مصادرة الأراضي المحيطة بها، وتطويقها بمستعمرات استيطانية استعمارية، كما يتم من خلال أساليب تقنية وفي مقدمتها التخطيط الهيكلي المتناقض مع التخطيط الهيكلي الفلسطيني المتوارث. قام الأخير تاريخياً على إنشاء أحواش (جمع حوش) للعائلات الممتدة، بحيث تعيش كل عائلة في حوش واحد تتوسطه ساحة. وعبر سكن الاحواش عن نمط بناء مرتبط بالتضامن الاجتماعي وفكرة 'الجار قبل الدار'، وهي فكرة دمرتها الحداثة المعمارية التي اتجهت للبناء الفردي، بما يشابه 'الفندق' كما سماها اسماعيل ناشف (2005)، بحيث يصبح كل بيت اقرب للغرفة الفندقية تصميماً واستعمالاً. وقد اعتمد نمط البناء الاستيطاني الاستعماري على هذا النموذج الفردي المستند للتخطيط المسبق لبناء الأحياء، ثم تنفيذ هذه المخططات على الأرض، وهو ما تناقض مع البناء الفلسطيني بطريقتين: الأولى أنه يسعى لإعداد مخططات هيكلية جديدة للمواقع الفلسطينية وفق منظور التخطيط المسبق مما تعارض مع المباني الفلسطينية القائمة قبل التخطيط وجعلها خاضعة للإزالة في حال تعارضها مع المخطط الورقي وذلك كما يجري في مواقع سلوان المعرضة للهدم لتعارضها مع المخططات. والثانية: تتمثل في تعارضه مع طابع التعامل مع البناء فلسطينياً حيث يشتري الفرد قطعة أرض لبناء بيت له ولعائلته بدون ارتباط مع التخطيط الهيكلي الجماعي لها، مما يعرض البيت لخطر الهدم.

بهذه الطريقة يلعب المخططون التقنيون دورهم بوصفهم أدوات في إطار توسيع الاستيطان الاستعماري وتوفير المبررات التي تبدو للوهلة الأولى تقنية له، ولكنها استيطانية استعمارية بامتياز في نهاية المطاف،

كما أوضح خمائسي (خمائسي، 2020). ويحصر الحيز تتحول البلدات الفلسطينية إلى مناطق سكن صودرت منها مساحاتها الزراعية والأراضي الاحتياطية المخصصة للتوسع العمراني، ومع تكثيف حصول هذا التوسع في

الحيز الضيق المتاح تنشأ مبان عشوائية، ومناظر عمرانية منفرة، تتسم باكتظاظ سكاني لدرجة التكديس الذي لا يطاق. أمثلة جبل المكبر والعيسوية ومخيم شعفاط وكفر عقب وغيرها من بلدات المدينة هي أمثلة صادمة بهذا الخصوص.

#### 4- الترحيل

قام المشروع الاستيطاني الاستعماري الأمريكي على الإبادة الجسدية للشعب الاصلي (الجيوسايد)، فيما جمعت الصهيونية بين الابادة الديمغرافية عبر الترحيل خارج البلاد (روحانا، 2015) والتطهير العرقي (بابيه، 2007) وبين الترحيل الداخلي والتهجير القسري ، والتطهير المكاني (حنفي، 2013). وحالات كل ذلك قبل نكبة 1948 و نكسة 1967 معروفة.

وفي حالة القدس يتعرض المقدسيون للترحيل بوسائل متعددة منها: أو لآ إعلان منطقة على أنها تقع ضمن المخطط الهيكلي لمستعمرة وبالتالي إصدار أوامر بترحيل سكانها الاصليين منها (كما في حالة قرار إخلاء فلسطينيي الخان الأحمر والإخلاء السابق لعرب الجهالين عن موقع سكانهم الأصلي عند تأسيس مستعمرة معاليه أدوميم).

ثانيا: الترحيل بعد مصادرة أراض وبيوت لتتفيذ مخطط رسمي كما يحصل مع أحياء بلدة سلوان.

ثالثا: الترحيل في ضوء ادعاء ملكية يهودية قديمة للأرض والمباني، أو بعد شرائها بطريقة مزورة، كما في حالتي الشيخ جراح، والبلدة القديمة . ورابعا: الترحيل في ضوء هدم البيوت وابقاء أهلها بدون مأوى، وهذه الظاهرة منتشرة في كل أرجاء القدس ، ومن جديدها إتخاذ قرارات هدم جماعية للبيوت في حارات سلوان بطن الهوى والبستان وعين اللوزة ووادي حلوة وواد ياصول وواد الربابة (CAPI، 2014)

#### 6- تغيير الأسماء و المعالم والملاح والفضاء والمشهد لتحقيق

#### الأسرلة والتهود

لا يكتفي المشروع الاستيطاني الاستعماري في القدس بالسيطرة على المكان من خلال الاستحواذ عبر الاختراق والتطويق وحصر الحيز والترحيل.

ولكنه يسعى أيضا لتغيير أسماء المواقع لتصبح أسماءه العبرية والتوراتية و/ أو الصهيونية، واستبدال الفضاء الاصلاني بفضائه، وتكوين مشهد جديد يجتث المشهد الاصلاني تماما أو يعدله ليعطيه معاني جديدة. بهذا تصبح عملية الصراع على التخوم حالة صراع صفرية لاحلال وجود محل وجود آخر بشكل كامل، لا فيزيائيا فقط بل ثقافيا أيضا ، وكذلك من خلال اختراع تاريخ مختلف للمكان تعبر عنه التسميات الجديدة ، والمشهد الجديد والفضاء الجديد.

في السنوات الأخيرة اتخذت هذه العمليات طابعا مكثفا حيث تم تغيير اسم باب العامود أحد بوابات البلدة القديمة للقدس إلى هدار وهداس وهما اسمان لمجندتين يهوديتين قتلتا في المكان في العقد الأخير، وتم تسمية الساحة المقابلة للهوسيبس في منطقة الواد داخل البلدة القديمة باسم ساحة هجفورا (ساحة الابطال ) تيمنا بأفراد قوات الامن الإسرائيلييين الذين قتلوا فلسطينيا قام بطعن مستوطنين يهود في المنطقة، ويسمى شارع الواد المؤدي مباشرة إلى المسجد الأقصى المبارك بذاته باسم " شاعر حجابي ". ويخطط له في المستقبل أن يصبح ممرا لليهود لوحدهم نحو حائط المبكى، وكذلك نحو ما أطلق عليه اسم حائط المبكى الصغير الذي تم نصب اسمه بجانب بوابة المسجد الأقصى التي يتم الدخول إليها من باب الحديد. حدث ذلك في سبعينيات القرن الماضي عندما زار حاخام اسرائيلي الموقع وأعلن عنه حائط مبكى صغيرا ويتم التخطيط اليوم لتوسيع منطقتة من خلال هدم البيوت الفلسطينية المجاورة من أجل تحويله إلى مصلى خاص بالنساء اليهوديات لفصلهن عن الرجال الذين ستبقى صلاتهم في حائط المبكى الأكبر . هذا وقد هودت الأسماء سابقا أيضا في الحي اليهودي، فأصبح سوق الحصر مثلا يسمى شارع حباد، كما تمت أسرلة الأسماء في منطقة باب الخليل.

في مجال تغيير الاسماء أيضا، فقد أجبرت شركات الباصات العربية في القدس الشرقية عام 2021 على وضع صندوق صوتي يعطي أسماء يهودية للمحطات التي يتوقف عندها الباص أثناء مسيره . ففي باص بيت حنينا الذي يستقله كاتب هذه الورقة يوميا، يسمع اسم محطة لوي فنسن عند المرور أمام

فندق الامريكان كولوني، ومحطة شخيم/ توبلر عند وصول الباص إلى مفرق الشيخ جراح، ومحطة هيونفرستا هعفريت (الجامعة العبرية) / كتسير لدى وصوله للمنطقة التي كانت تسمى بالعروة الوثقى، ثم محطة هيونيفرستا هعفريت / جادة حايم بارليف في المنطقة التي كانت تسمى بأرض السمار، ثم مفرق عناتوت لمفرق عناتا، وهكذا حتى يصل المسافر الى محطة الباص الأخيرة التي اقامها الاحتلال على أرض مطار القدس مطلقا عليها اسم " ملعب هييدو". وعلى خطوط الباصات الاخرى في المدينة يستمتع المرء لتسميات أخرى تقتضي إعداد دراسة خاصة حول هذا الموضوع.

وقد شهدت القدس عملية تغيير متسارع للمعالم منذ عام 1967، فمشهد الحي اليهودي ليس عربيا، ومشهد منطقة باب الخليل لم يعد كذلك أيضا، وقد أدى البناء الاستيطاني الاستعماري المكثف في منطقة كرم لويس المجاورة لأرض السمار إلى إلغاء الغابة التي كانت في المنطقة، وقضى البناء الاستعماري المكثف في أراضي بيت حنيئا وشعفاط على الطابع القروي الأليف الذي كانت المنطقتان تتمتعان به سابقاً. ويأتي مشروع التفريغ المطروح للتنفيذ ليخلق مشهدا جديدا في المدينة لنقل السياح من جبل الزيتون في القدس الشرقية ومن محطة القطار العثماني القديم في القدس الغربية نحو سلوان وحائط المبكى (المركز العربي للتخطيط البديل، 2021). كما أن الأنفاق والحفريات التي يتم القيام بها تحت البلدة القديمة قد باتت تخلق مدينة أخرى تحت المدينة الحالية، ويطلق ما يسمى " بالحوض المقدس" المحيط بالبلدة القديمة مشهدا جديدا مغايرا لذاك القائم في البلدة القديمة، كما أن سوق ماميلا المجاور لباب الخليل يعكس مشهدا مختلفا عن المشهد داخل البلدة القديمة يحاول انتزاع جاذبيتها والاستعاضة عنها بالزجاج العاكس والأضواء المبهرة ونمط المعمار الملق الذي يجمع ما بين حجارة قديمة وبلاط قديم المظهر ولكن معاد إنتاجه بشكل فني حديث.

يترتب عن كل ذلك إعادة إنتاج القدس لتصبح إسرائيل من خلال تسميات إسرائيلية وأخرى مستوحاة من التوراة ، ومشهد وفضاء اسرائيليان .

## 6- الخلع من المواطنة، والهندسة الديمغرافية

طور الفيلسوف الإيطالي مفهوم ال(Homosacer)، (أجامين 2005) والذي يمكن ترجمته إلى العربية بكلمات " المخلوع من المواطنة ". ويعود هذا المفهوم إلى عهد الامبراطورية الرومانية في تعاملها مع أولئك الذين تنزع عنهم المواطنة وما يترتب عنها من حقوق، وبالتالي يصبح دمهم مهدرا ومباحا لكل من يريد قتلهم . في حالة الاستيطان الاستعماري في القدس وفلسطين يتخذ هذا المفهوم أشكالا مضاعفة حيث يتم إنكار المواطنة الفلسطينية أولا ، وينظر للمقدسيين بدل ذلك على أنهم 'مواطنون اردنيون مقيمون في أرض إسرائيل'، وثانيا: يتم التعامل مع الفلسطيني ككائن قابل للقتل لمجرد اعتدائه على إسرائيلي أو القائه حجرا، أو لمجرد تواجده في مكان ألقى منه حجر، وثالثا: يتم التعامل مع الفلسطيني المقدسي على أنه مجرم إذا بنى بيتا بدون ترخيص في وقت لا تقوم فيه البلدية الاسرائيلية بواجباتها في التخطيط الهيكلي بما يتيح الترخيص ، ويتعرض بيته لإمكانية الهدم في ضوء ذلك . ورابعا: يطبق وضع المخلوع من المواطنة لا على الأفراد وحسب ؛ بل على الجماعات أيضا، فيتم النظر إلى العيسوية مثلا على أنها "وكر للإجرام والارهاب" بسبب مقاومة أهلها الاحتلال الجاثم على صدورهم وهكذا.

ويرتبط الخلع من المواطنة بسحب الهويات لكل من يقيم خارج المدينة لمدة سبع سنوات، وكذلك لكل من لا يبدي الولاء لدولة إسرائيل. كما تسري سياسات أخرى للهندسة الديمغرافية عبر إجراءات لتقليص التزايد السكاني الفلسطيني فيها، وزيادة أعداد اليهود بالمقابل. ومقابل الخلع من المواطنة الفلسطينية لا يتم فتح الباب واسعا أمام التجنس بالجنسية الاسرائيلية، مرة أخرى من أجل منع الإخلال بالمعادلة الديمغرافية لتصبح لصالح الفلسطينيين.

## 7- احتلال الزمن والحواس

في حربه لتوسيع تخومه لا يستحوذ المستوطن الاستعماري على الأرض والمكان والمشهد فقط ، ولكنه يسعى أيضا لإنهاك الشعب الاصلاحي من خلال احتلال زمنه وحواسه.

صيرورة الزمن هي حياة الإنسان، ووفقا لمها السمان يحتل الاحتلال زمن / حياة الفلسطيني من خلال خلق نظامين للتخطيط المكاني أحدهما يوفر الحركة السلسة السريعة للمستوطن المستعمر، والثاني يعرقلها من خلال الجدران والحواجز، مما يزيد الوقت اللازم للوصول إلى العمل أو التعليم اضعافا مضاعفة (السمان 2018). وتحصي منظمات حقوق الانسان الزمن الذي يحتاجه تلاميذ المدارس للوصول إلى مدارسهم، وتجمعها على مدار سنوات الدراسة لكل تلميذ وتلميذة حيث يصل الزمن الضائع إلى شهور عديدة لكل تلميذ تضيق من حياتهم.

على أن إحتلال الزمن لا يقتصر على التخطيط المكاني، بل إنه يمتد لإشغال الفلسطيني المقدسي في معارك يومية، لم يخطط لها مسبقا، تحرفه مضطرا عن العمل الذي خطط له بحيث لا ينجزه، ويغرق في دهاليز حل المعارك اليومية التي تخلق له بدون أن يصل فيها إلى نهاية . على سبيل المثال يصدر للمقدسي أمر قضائي إسرائيلي بهدم بيته فيضطر لترك كل أعماله متوجها اليوم للمحامي وغدا للمهندس، وبعده للمساح ، ثم يضطر لاعادة كرة المتابعة مئات المرات كلما جاء طلب جديد من إحدى دوائر بلدية الاحتلال ذات العلاقة بالترخيص وهي دوائر كثيرة كدائرة المساحة والطرق والآثار والطرق والسير وغيرها، ووفقا لطلبات هذه الدوائر قد يستهلك الحصول على ترخيص مدة تصل إلى عشرين عاما، يبقى على المقدسي أن يكافح خلالها يوميا للحفاظ على بيته من الهدم، حيث أن كفاح الأمس لا يصلح لليوم التالي، ويكون على المقدسي أن يبدأ الكفاح من جديد مع مطلع كل صباح. في ظل استنزاف وإشغال من هذا النوع تصبح إدارة حياة المقدسي غير ممكنة إلا بالمياومة، وتضيق إمكانية التخطيط البعيد المدى ويضيع الانجاز وتركيم الانجاز. يؤدي ذلك إلى استنفاد طاقة المقدسي، لذا يهرب البعض ممن لا يستطيعون المواصلة بنفس أطول إلى الضواحي الواقعة خلف جدار الفصل العنصري، ليواجهوا هناك مشاكل من نوع آخر ذكرت أعلاه لدى التطرق لحالة كفر عقب. هذا ولا يقتصر الإشغال اليومي للمقدسي على قضايا البيوت التي يتقرر هدمها، فهناك الإشغال

بالملاحقات الضريبية ، وقضايا تسجيل الجمعيات وقضايا معاملات التأمين الوطني والصحي وغيرها من القضايا التي تجعل تكريس صمود المقدسيين في المدينة كفاحا يوميا.

واحتلال الحواس هو أمر إضافي أيضا تطرقت له الباحثة نادرة شلهوب كيفوركيان، وحسب كيفوركيان يقوم الاحتلال باحتلال الحواس كشكل من أشكال العنف الذي يمارسه في حربه للسيطرة على التخوم وتوسيعها، ويحتل المحتل حواس الشعب الاصلاني من خلال اللغة وفرض المشهد الجديد المغاير للمشهد السابق المؤلف، والسيطرة على الوقت، وذلك من خلال رش مياه المجاري على المظاهرات مما يؤثر على حاسة الشم، والاهم من خلال الاستعراضات العسكرية والمارشات ومسيرات المستوطنين، وإقامة حفلات موسيقية باللغة العبرية، وعروض مرئية على جدران البلدة القديمة عن ' بطولات ' الجيش الاسرائيلي اثناء احتلاله للمدينة عام 1967، واقامة الجداريات واعمال الغرافيتي والرسومات، ومن خلال ما يبثه الاعلام الاسرائيلي المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني الذي يتعرض له المقدسيون، وغير ذلك مما يجري في المدينة وتجبر حواس المقدسيين على التعامل معه، مع ما يخلقه كل ذلك من إحباطات أو مشاعر نقمة واستفزاز (كيفوركيان ، 2017).

## 8- تفكيك المجتمع، وتشويه الوعي

لا يستطيع المجتمع الاستيطاني الاستعماري الانتصار في حروب التخوم وتحقيق السيادة بدون أن يفكك المجتمع الاصلاني المنتهك. وتتأتى عناصر التفكيك من عوامل عدة يقف في مقدمتها أولاً نشر الجريمة عبر غض النظر عن الجرائم وعدم التحقيق الجدي فيها وتسريب السلاح للعصابات والعائلات المتناحرة، وخلق مناطق مخلوعة يفتح فيها المجال على مDAH للفوضى والبناء العشوائي وانتشار السيارات غير المرخصة والتجارة بالبضائع المهربة والاعتداء الصارخ على الأملاك العامة. ومن الامثلة الصارخة في هذا المجال منطقة كفر عقب التي تستتف الشرطة الاسرائيلية عن الدخول إليها عمدا مما يخلق

الظواهر المذكورة، ولكنها في المقابل تمنع دولة فلسطين واجهزتها الامنية من التدخل فيها ، كما انها من المفارقة ترسل قواتها للمنطقة لإزالة أي معلم للسيادة الفلسطينية يتم نصبه فيها (الملتقى الفكري العربي، 2016).

بمعنى آخر لا تتدخل الشرطة الاسرائيلية لمعالجة قضايا التسبب والفلتان وإنفاذ القانون ، ولكنها في المقابل تتدخل لمنع أي مظاهر من السيادة الفلسطينية فيها. يعني ذلك توجهها اسرائيليا لخلق مناطق انفلات يتصادم فيها الفلسطينيون مع بعضهم البعض مما يشق وحدتهم ويمنع تأزرهم معا في الكفاح من أجل إنهاء الاحتلال .

ثانيا يمارس الاحتلال لعبة المعتدلين ضد المتطرفين، ولا يقتصر ذلك على تجنيد العملاء، ولكنه يمتد لأولئك الذين يشاركون في مشاريع التطبيع معه، وآخرين يعملون في الوظائف المهنية الممولة غالبا من الدول المانحة وحسب مترفعين عن العمل الوطني تحت شعار "لا دخل لنا بالسياسة" مما يجعلهم يتخذون مواقف الحياد تجاه إجراءات الاحتلال وعدم الفعل في مواجهة تداعياتها.

يضاف لكل ما سبق ثالثا ما سبق ذكره وهو أن مصادرة أراضي القرى والبلدات الفلسطينية يقلص مسطحاتها الهيكلية ويخلق بالتالي سجوننا مكتظة بالأجساد ينفجر ساكنوها في وجه بعضهم البعض في ظل عدم القدرة على مواجهة الاحتلال.

ورابعا : يعدل الاحتلال المناهج التعليمية ويفرض منهاجه، ويحاصر مؤسسات التعليم الفلسطيني لخلق جيل مختلف بوعي جديد.

وخامسا وأخيرا يخلق الاحتلال أوهاما عبر تشويه الوعي لدى بعض الفئات بأن العيش في ظلاله أفضل من الانتقال إلى الاستقلال الوطني الفلسطيني، حيث أن الرواتب لديه أعلى، كما أنه يوفر التأمينات الاجتماعية والصحية التي لا تتوفر في فلسطين. وينظرة خاطفة يمكن تبين أن هذه ليست سوى أوهام توظف لتشويه الانتماء الوطني، ففي ظل السياسات النيوليبرالية وتزايد التوجه نحو الخصخصة تزداد رسوم التأمينات غلاء، وتقلص القيمة

الشرائية للرواتب المرتفعة ، كما أن نظرة في المقابل لميزان الربح والخسارة يشيران إلى أن ما يتعرض له المقدسي من مهانة في اجتياحات الاقصى واستفزازات باب العامود والتوسع الاستيطاني وهدم البيوت وفرض الضرائب الباهظة وسحب الهويات يفوق فترات امتيازات التأمينات المقدمة ، ولعل هذا الميزان السلبي هو ما ادى لأن تكون هبات المقدسيين في العقد الأخير ضد الاحتلال هي هبات من الفتيان والشباب الذين لم يغويهم الفئات المقدم من الاحتلال للتنازل عن كرامتهم وانتمائهم الوطني، كما لا تحرفهم مناهج التعليم المشوهة عن ذلك ، وكذلك عن حقوقهم في المكان والزمان في حرب التخوم المستعرة كرا وفرا في المدينة.

### 9- الاستطابق وإبادة الكيان الاقتصادي

ينفذ الاستطابق في المجتمعات الرأسمالية الغربية في إطار نيوليبرالي كما تم ذكره، ويتم تنفيذه داخل اسرائيل في إطار إثني تستقوي من خلاله النخب الاشكنازية على فقراء أطراف المدن الكبرى كتل أبيب وغيرها، وكذلك على بقايا القرى العربية في الداخل كقرية الجماسين قرب يافا التي يريد المستثمرون الإسرائيليون إزالتها من الوجود. وفي القدس يتخذ الاستطابق شكلا استيطانيا استعماريًا أكثر سفورا. فها هي بلدية القدس الاسرائيلية تقدم مثلا مشروعا باسم منطقة ' سيليكون وادي الجوز'، لإقامة مجمع تكنولوجيا عليا وكلية مهنية وفنادق في المنطقة، ويدعى اصحاب الكراجات في المنطقة ومالكي الأراضي فيها على التحول بهذا الاتجاه، ويتم التوجه للرأسمال الاسرائيلي للاستثمار في المشاريع المعروضة والتفاوض مع المالكين المحليين لشراء أراضيهم ومحلّتهم أو استئجارها لمدة طويلة، وتعرض البلدية على أصحاب الكراجات إخلاء محالهم والانتقال إلى مجمع كراجات آخر قرب العيسوية. وهكذا وفي السياق ذاته تزور فلور حسن ناحوم نائبة رئيس البلدية الإمارات العربية المتحدة عدة مرات وتشكل مجلس أصحاب أعمال مشترك اسرائيلي اماراتي، وتعرض تشغيل شباب القدس الشرقية في مشاريع إماراتية إسرائيلية مشتركة كونهم يتكلمون كلا اللغتين العبرية والعربية (ناحوم، سنوات متعددة)، ولهذا الغرض تفتح الجامعات الاسرائيلية

أبوابها أمام المزيد من الطلبة من القدس الشرقية للدراسة فيها، وذلك لكي ينخرطوا في الاقتصاد الإسرائيلي في مواقع العمل المهنية الوسيطة كمهندسين واطباء وصيادلة وعاملين في شركات التكنولوجيا العليا وذلك في ظل خلو هذه الوظائف من الإسرائيليين الذين انتقلوا لإدارة مشاريع التكنولوجيا العليا وللوظائف العليا المتخصصة. بهذه الطريقة يندمج الاستطابق مع الدمج الاقتصادي للمقدسيين في القطاعات الوسيطة من الاقتصاد الإسرائيلي ليكونوا في خدمة تطور الاقتصاد الأخير، هذا فيما تغلق المحلات التجارية داخل أسوار البلدة القديمة من القدس، ويمنع أي تواصل اقتصادي بين القدس وبقية فلسطين، وبالتالي يتم ابادنة نشوء أي اقتصاد مقدسي مستقل، حيث يخدم المقدسيون بناء اقتصاد محتليهم ويكونون مستهلكين لمنتجاته في الوقت ذاته.

#### 10- فرض نظام مراقبة يومي صارم

أينما يمت الوجه في القدس تجد الكاميرات التي ترصد كل نأمة للشعب الاصلاني، يجد المرء ذلك في كل حواري البلدة القديمة، وكل الشوارع المحيطة بها، وكل البلدات والقرى المجاورة بحيث تحصي هذه الكاميرات كل حركة وعلى مدار الساعة. أمر مشابه تماما للـ Panopticon وهو مصطلح اشتقه الفيلسوف جيرمي بنثام من حالة سجون القرن الثامن عشر حيث كان السجن يصمم على شكل دائري يتيح مراقبة الأسرى بشكل دائم وعلى مدار الساعة (بنثام، الكلية الجامعية لندن). وقد طبق هذا المفهوم لاحقا على النمط العمراني المدني الذي يتيح مراقبة المواطنين على مدار الساعة، وهو ما تفعله إسرائيل عبر كاميراتها وأجهزة مراقبتها وتعقبها للفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية، بل وفي كل فلسطين المحتلة عام 1967.

لا تقتصر المراقبة على الكاميرات، فهناك أيضا أبراج المراقبة المباشرة المنصوبة على كل مداخل البلدة القديمة وعلى مشارف البلدات والقرى، عوضا عن المراقبة من خلال مجموعات الشرطة وحرس الحدود الراجلة، ومن خلال الحواجز العسكرية، وكذلك من خلال المراقبة الاستخباراتية لتعقب المكالمات

الهاشمية وما يكتب على الواتساب والفيس بوك ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي. أضف إلى ذلك المراقبة من خلال المناطيد التي يتم نصبها في سماء القدس أيام الجمعة وأثناء احتفالات الأعياد اليهودية لمراقبة أي تحرك فلسطيني مضاد لتوجه اليهود المكثف إلى البلدة القديمة خلال تلك الأعياد.

تلخص هذه الأساليب العشرة الطرق المتجهة من قبل الصهيونية وكيانها الإسرائيلي للسيطرة على الأرض والاقليم والفضاء والمشهد تطويقا واختراقا واحتلالا لزمان وحواس المقدسيين وتفكيك مجتمعاتهم ووعيهم وابتداء اقتصادهم. وحصر الحيز وتضييقه على الباقين في أحيائهم واخضاعهم لنظام مراقبة صارم على مدار الساعة مما يجعلهم في وضع شبيه بوضع السجن. فماذا عن دور المقدسيين والشعب الفلسطيني في حرب التخوم هذه المفروضة عليهم؟ وماذا يمكن أن يكون حاصل الصراع عليها؟

## دور الفلسطينيين وحاصل الصراع في القدس

يظهر التاريخ الفلسطيني المعاصر أن محاولات الصهيونية للسيطرة على القدس غالبا ما تواجه برد فلسطيني شامل يشارك فيه المقدسيون والضفة وغزة وفلسطينيو 1948، واللجوءون الفلسطينيون والجاليات الفلسطينية في كل أرجاء العالم وأنصارها من القوى الدولية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني. ويكفي كمثال أخير ذلك الذي تجسد في هبة نيسان أيار 2021 التي فجرتها محاولات الاحتلال للسيطرة على باب العامود مثلا على تضافر جهود وفعاليات هذا التكتل الفلسطيني الدولي معا من أجل الدفاع عن القدس (أبوعلي، 2021، وسالم 2021). كما يجدر الإشارة إلى احياء فلسطينيي 1948 للبلدة القديمة من القدس من خلال زياراتهم المكثفة لها وتسوقهم من أسواقها على مدى خمسة ايام كل اسبوع هي أيام الجمعة والسبت والأحد والثلاثاء والخميس.

حاصل الصراع في حرب التخوم في القدس، يشتمل على تحقيق الاحتلال لبعض الانجازات في مجال التوسع الاستيطاني الاستعماري، والتي بدأت بصفر مستوطن في حزيران عام 1967، ولكنها وصلت إلى 219.900

مستعمر في قدس 1 (ما تطلق عليه اسرائيل اسم القدس الموحدة)، وتصل إلى 408.100 مستعمر في منطقة ما يسمى ب " متروبوليت القدس " حسب إحصائيات نهاية عام 2018. يقابلهم 349.600 فلسطيني في قدس 1، يصلون إلى 556.100 ضمن المنطقة المسماة بمتروبوليت القدس حسب إحصاءات ذات العام (باسيا 2021)، رغم استمرار التفوق الفلسطيني ديمغرافيا إلا أن النجاحات الديمغرافية الصهيونية واضحة من صفر مستوطنين عام 1967 إلى الأرقام المذكورة. ويزيد الأمر تعقيدا الخطط المطروحة حتى عام 2050 لخلق أغلبية يهودية في محافظة القدس، وأغلبية يهودية حوالي محافظات رام الله وبيت لحم وأريحا ضمن مشروع متروبوليت القدس الذي سيلتهم 40 بالمئة من أراضي الضفة الفلسطينية.

من النجاحات الصهيونية الأخرى : تحقيق اختراقات داخل البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح من القدس من خلال السيطرة على بيوت داخلها، وزرع بؤر استيطانية فيها تمثل واجهة الصدام مع المقدسيين، وكذلك المساعي المحمومة لتغيير الاسماء والمشهد والفضاء سيما في البلدة القديمة وما يطلق عليه اسم منطقة "الحوض المقدس". وهناك ايضا النجاح في اقامة الجدار وفصل كفر عقب ومخيم شعفاط وعناتا عن القدس، وفصل القدس عن فلسطين منذ عام 1993 حين تم إنشاء الحواجز ومنعت الحركة من الضفة وغزة نحو القدس بدون تصريح . فرضت إسرائيل المؤسسات الاسرائيلية ايضا في المدينة وأصبح الحصول على رخص لمزاولة المهن في القدس مرهونا بالحصول عليها من النقابات الاسرائيلية.

عوضا عن ذلك اشتمت عمليات السيطرة على المسجد الأقصى واقتحاماته والمساعي لتقسيمه زمانيا ومكانيا، كما راحت المستعمرات المقامة في القدس الشرقية تتحول إلى مراكز لزيارة الاطباء والمراكز الصحية، وحتى للتسوق، ولاستتجار وشراء البيوت فيها وإن بصعوبات نظرا لعنصرية المستوطنين، وذلك كمقدمة لجعل حصول الفلسطيني على بيت ممكنا فقط من خلال شرائه واستتجاره في مستوطنة استعمارية مقامة على حسابه ولا يكون

الفلسطينيون فيها أكثر من مجرد أقلية هامشية. كما تحولت القدس الغربية إلى مراكز الشراء والعمل والترفيه لفلسطينيي القدس الشرقية، نظرا لرخص الاسعار وتوفر عروض مغرية للشراء ولعدم توفر أماكن ترفيه ومرافق عمل كافية في القدس الشرقية.

مقابل هذه النجاحات الصهيونية ، لا زالت محاولات الاحتلال لخلق أغلبية يهودية داخل البلدة القديمة من القدس وهي قلب الصراع تعاني من مشكلة كبرى، ففيها لا زال يقطن أكثر من 30 ألف فلسطيني مقابل 3100 مستوطن مستعمر فقط (باسيا، 2021). كما فشل الاحتلال في معركة احتلال وعي الشباب والفتيان الصغار الذين راهن على أنهم سينسون فيما جاءت هبة أيار 2021 لتبين العكس. ترتب عن ذلك ما يواجهه المشروع الاستيطاني الاستعماري من محاولات للتقدم في الشيخ جراح والخان الأحمر والتي اضطر الى الانكفاء عن ترحيل سكانها الفلسطينيين، كما أن معركته للسيطرة على مواقع سلوان المختلفة لا تتم بسلاسة.

## العتبات الثلاث : ما بين الانكفاء والحرب الشاملة ، أم

### استمرار حرب المواقع ؟

مع إعلان صفقة القرن في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وما سبقها من نقل السفارة الأميركية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس عام 2017، وما احتوت عليه من اختراع لـ 13 مكان توراتي يهودي في القدس الشرقية، واعتراف بالسيادة الإسرائيلية على كل القدس مع إنشاء عاصمة فلسطينية في كفر عقب ومخيم شعفاط وابوديس تحت السيادة الاسرائيلية. وما لحقها ورافقها من قرارات إغلاق القنصلية الأمريكية للقدس الشرقية، وتسجيل الأمريكيين المولودين في القدس على أنهم مولودون في إسرائيل، ووقف الدعم الأمريكي لمستشفيات القدس الفلسطينية، ولوكالة القدس بما يشمل خدماتها في القدس ... مع هذا الاعلان وما سبقه ولحقه من إجراءات بشأن القدس بدا وكأن

الدولة الأم للمشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني قد قررت منحه إجازة الانتقال من حرب المواقع في القدس، إلى الحرب الشاملة لحسم الوضع حسمًا شاملاً في المدينة المقدسة لصالح سيطرة الاحتلال بشكل كامل على المدينة . في ذلك الوقت ترددت أيضاً أطروحات أمريكية تحت عنوان " تحقيق النصر التام على الفلسطينيين " (بايس، 2017)، وتشكل إئتلافان برلمانيان لتجنيد الدعم الكامل لهذه الأطروحة في كل من الكنيست الإسرائيلي والكونغرس الأمريكي. أدى ذلك لتطبيع عربي جديد مع إسرائيل في حينه حاول من خلاله تطبيع دخول مواطنيه للصلاة في المسجد الأقصى من خلال البوابة الإسرائيلية، ولكن هذه المحاولات ما لبثت أن فشلت أمام الرفض الشعبي المقدسي والفلسطيني لها.

أخذت الحكومة الإسرائيلية القرارات الأمريكية على محمل الجد، ونفذت على الفور ما كان في جعبتها من قرارات مؤجلة، حيث بدأت بإجراءات الترحيل القسري المباشر من الخان الأحمر والشيخ جراح وسلوان، ووسعت حملتها لإعلان المسجد الأقصى مكاناً مقدساً لليهود، وغيرت الأسماء في كل أنحاء المدينة إلى أسماء عبرية. بل وقامت بتجاوز ما ورد في صفقة القرن بالإعلان عن الشروع في التخطيط لإنشاء مستعمرة عطروت على أراضي مطار القدس المخصص في صفقة القرن لأمر آخر هو تنظيم السياحة والحجيج العربي والإسلامي نحو القدس بالتعاون مع الأردن . كما تجاوزتها من خلال المضي قدماً في تنفيذ مشروع متروبوليت القدس الذي سيكلفهم 40 بالمئة من أراضي الضفة . عنى ذلك انتقال إسرائيل من حرب المواقع إلى الحرب الشاملة لحسم موضوع السيطرة على القدس حسمًا شاملاً. ولكن هذا الانتقال الإسرائيلي إلى الحرب الشاملة في القدس لم يمر بسلاسة إذ واجهته وتواجهه مقاومة شعبية فلسطينية وعربية ودولية.

لذا تضطر دولة الاحتلال مع هذه المقاومة إلى الانكفاء مجدداً نحو حرب المواقع التي لم تستطع حسمها في مواقع الخان الأحمر والشيخ جراح وسلوان والبلدة القديمة، وذلك مع استمرارها في الحرب الشاملة على المدينة في الوقت ذاته، ولكن ضمن المراوحة بينها وبين حرب المواقع غير المحسومة.

لم يكن لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن دور جوهري في انكفاء المشروع الصهيوني في القدس عن الحرب الشاملة وعودته لحرب المواقع، فقد انكفأ المشروع الاحتلالي نحو حرب المواقع مجددا بسبب المقاومة الشعبية الفلسطينية وداعميها الدوليين أساسًا. أما إدارة بايدن فلم تغير شيئاً من مضامين وقرارات إدارة ترامب السابقة بشأن القدس كما بين الباحث في مكان آخر (سالم ، 2021). ولعل أقصى ما استطاعت إدارة بايدن فعله هو فرملة وتأجيل توجه الحكومة الإسرائيلية لإقامة مستعمرة عطروت فوق مطار القدس حيث تتناقض هذه الإقامة مع ما ورد في صفقة القرن كما ورد ذكره.

يترتب عما سبق أن خيار الانتصار الشامل للمشروع الصهيوني في القدس قد تم كبجه حتى الآن، وإن استمرت محاولات الاحتلال لتحقيقه في السنوات القادمة، وفي نفس السياق لا يبدو خيار هزيمة الشعب الفلسطيني الكاملة في القدس ممكنة، فلا زال هذا الشعب صامدا يواصل حرب الكر والفر رغم كل التضحيات. من جهة ثالثة لم تصل الأمور إلى وضع يسمح بتسوية سياسية تؤدي إلى انكفاء المشروع الصهيوني ضمن حدود معينة وإقامة دولة فلسطين المستقلة إلى جانبها. وعليه سيستمر الكر والفر إلى حين الوصول إلى عتبة تحول تؤدي إلى انتصار فلسطيني كامل أو انتصار إسرائيلي كامل، أو إلى الوصول إلى حالة توازن تسمح بالانفصال وبالتالي انكفاء المشروع الصهيوني ضمن حدود أقل مما كان يطمح إليه.

كل من هذه العتبات الثلاث لها شروطها ومتطلباتها من العوامل الفلسطينية والعربية والدولية بديناميكياتها وتحولاتها وتغيراتها وليس بوضعها الحالي وحسب. ينطبق هذا الوضع على كل فلسطين حيث لا زالت معارك الكر والفر مستمرة مع كيان الاحتلال مستمرة حتى داخل أراضي 1948. يعني ذلك أنه بدون حسم حروب المواقع لن تستطيع دولة الاحتلال كسب معركة وجودها، وستبقى على التحوم في حالة اعتداء دائم على الشعب الأصلي وعلى الدول المجاورة إلى أن تنتصر أو تندحر، ولحين ذلك ستستمر حرب المواقع سجالاتاً.

## خاتمة

يشن كيان الاحتلال حرب المواقع لتوسيع تخومه من خلال تنسيق أدوار تتشاطر الدولة الجهود فيها مع قوى غير دولانية تدعمها الدولة وتتجسد في القدس من خلال منظمات مثل إعاد وعطيرت كوهانيم ونحلات شمعون ومنظمات جبل الهيكل. على نتائج حروب المواقع هذه سنترتب مسألة حسم وجود كيان الاحتلال وكذلك قدرته على حسم أن تصبح القدس كاملة عاصمة دولته الموحدة كأمر مسلم به لا يخضع ذلك لأي جدال أو تشكيك فلسطيني وعربي ودولي رغم وجود عشرات القرارات الأممية التي ترفض شرعية هذا الوجود مما يشكل داعماً للكفاح الفلسطيني. ناقشت الورقة محاولة كيان الاحتلال الانتقال من حرب المواقع إلى حرب الحسم الشاملة خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وهي الحرب المستمرة حتى اليوم، وبينت ما يواجهه هذه الحرب من عقبات تجعل تحقيقها أمراً غير يسير، مما يجعل الاحتلال ينكفي عن الحرب الشاملة إلى المراوحة بينها وبين حرب المواقع مجدداً رغم أنه، مستمراً في الوقت ذاته في محاولاته للحسم الشامل ولكن بدون جدوى نظراً لعملية الكر والفر المستمرتين في حرب المواقع.

يستعمل الاحتلال في حربه أساليب متعددة للسيطرة على المكان والقضاء والمشهد من خلال التطويق والاختراق وحصر الحيز واحتلال الزمن والحواس وتفكيك المجتمع وإبادة الاقتصاد وغير ذلك من الأساليب التي تم شرحها في هذه الورقة. نجح الاحتلال في تحويل بعض المستعمرات إلى مراكز وتحويل المواقع الفلسطينية إلى أطراف تتلقى الخدمات في تلك المراكز، وحقق نجاحات أخرى، ولكنه فشل في أسرلة وعي المقدسيين وتبهيته هويتهم الوطنية الفلسطينية. يعني ذلك أن الابواب مفتوحة أمام الصمود وثبوت الوجود وتعزيز المناعة الوطنية وليس أمام نكبة جديدة سيستطيع الشعب الفلسطيني منع حدوثها هذه المرة.

## المراجع العربية

- 1- ابو علي ، سعيد ( صيف ٢٠٢١ ) " القدس : الثورة المجيدة والولادة الجديدة " . مجلة المقدسية ، العدد الحادي عشر . ص. ٣- ص. ١٦
- 2- بابيه ، ايلان ٢٠٠٧ . التطهير العرقي في فلسطين . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- 3- بار - اون ، دان ، ١٩٩٣ . الايديولوجية الصهيونية إلى أين ؟ . القدس : المركز العربي للدراسات المعاصرة.
- 4- بشير ، نبيه خريف ، ٢٠٢١ . " التهويد المستحدث - الاستطابق الاثني بقيادة الدولة في عصر النيوليبرالية " . مجلة قضايا اسرائيلية ، عدد 83 . ص . 70-83
- 5- خماسي ، راسم صيف ، ٢٠٢٠ . " تسوية وتسجيل الاراضي في القدس الشرقية: الاشكاليات ، التحديات والاسقاطات " . مجلة المقدسية ، العدد السابع . ص. 15-50
- 6- سالم ٢٠١٠ . " القدس : بين السياسات اللاحاقية الاسرائيلية والرد الفلسطيني المعاكس " . في : منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة شؤون القدس . القدس حاضر ومستقبل . ص. ١٠٩-١٢٨ .
- 7- سالم ، وليد خريف ٢٠٢٠ . " اعادة النظر في الحاضر الاستعماري ، استمرار المشروع الاستيطاني الاستعماري من خلال الدولة الاستيطانية الاستعمارية : حالة اسرائيل " . مجلة قضايا اسرائيلية ، عدد ٧٩ . ص. ٦٣-٧٤ .
- 8- سالم ، وليد صيف ، ٢٠٢١ . " هبة القدس : الآفاق والمعاني " . مجلة المقدسية ، العدد الحادي عشر، ص ١٧-٣٢ .

- 9- سالم ، وليد ايار ، ٢٠٢١ . " بين إرث توامب وعكسه: توجهات ادارة بايدن بشأن قضية فلسطين " .مجلة سياسات، عدد ٥١ ، ص. ١٣٤-١٥٢
- 10-القواسمي ، فراس صيف ، ٢٠٢١ . " المشاريع الاستيطانية الصهيونية في محافظة القدس " . مجلة المقدسية ، العدد الحادي عشر . ص ٦٣-١١٢
- 11-محارب ، محمود ) ربيع ، ٢٠٢٠ . ( " سياسة إسرائيل تجاه الاقصى " . مجلة المقدسية ، العدد السادس . ص. ٢٣-٥٦
- 12- الملتقى الفكري العربي ٢٠١٦ . تقييم الاحتياجات الاساسية : كفر عقب . القدس .
- 13- المركز العربي للتخطيط البديل ٢٠٢١ . " مشروع التفريك إلى البلدة القديمة للقدس .
- 14-ناشف ٢٠٠٥ . فك الصهيونية : الفضاء والايديولوجيا في المدينة الاسرائيلية . جامعة بيرزيت : معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

## English Resources

- 1- Agamben, Giorgio( 2005). State of Exception. University of Chicago Press.
- 2- CAPI( Center for Advancement of Peace Initiatives) ( November , 2014).
- 3- Geography of Dispossession : Settlers Activities in Silwan . Jerusalem.
- 4- Eisenstadt , S. N ( 1967). Israeli Society .New York: Basic Books , Inc Publishers.

- 5- Hanafi, Sari ( 2013). “ Explaining Spacio- Cide in the Palestinian Territory : Colonization, Seperation and State Exception “. Current Sociology: Sage Journals.
- 6- Hassan- Nahum , Fleur . “ News and Latest Stories of Fluer Hassan- Nahum”. <https://m.jpost.com>
- 7- Kauanui, Kehaulani ( Spring , 2016). “ A Structure not an Event : Settler Colonialism and Enduring Indegenity”. Lateral Journal of Cultural Studies Association. Vol,5. No. 1.
- 8- Kevorkian , Nadera ( November , 2017). “ The Occupation of the Senses: The Prosthetic and Aesthetic of the State of Terror”. British Journal of Criminology. pp. 1279- 1300.
- 9- Jerusalem 2050 . [www.jerusalem5800.com](http://www.jerusalem5800.com)
- 10- Lustick , Ian( 1993). Unsettled States Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and West Bank and Gaza. Ithaca: Cornell University Press.
- 11- Nassara, Mansour ( 2017). The Naqab Bedouins. Columbia University Press.
- 12- PASSIA( 2021). “ Jerusalem” . In : PASSIA DIARY. Jerusalem : Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs. pp. 460- 283.

- 13- Pipes, Daniel ( 2017). “ The Way to Peace, Israel Victory, Palestinian Defeat”. [www.danielpipes.org](http://www.danielpipes.org)
- 14- Rifkin , Mark ( 2014). “ The Frontiers as ( Movable ) Space of Exception”.
- 15- Settler Colonial Studies Journal . Vol, 4. No.2. pp. 176- 180.
- 16- Rouhana, Nadim, and Sabbagh- Khoury , Areej( 2015). “ Settler Colonial Citizenship : Conceptualizing the Relationship Between Israel and the Palestinian Citizens”. Settler Colonial Studies Journal. Vol,5. No.3. pp. 205-225.
- 17- Samman, Maha( May , 2018). “The Production of Colonial Temporal Patterns in East Jerusalem” . Holy Land and Palestine Studies Journal. Vol,17. No.3.
- 18- Turner, Fredrick Jackson ( 1898). “ The Frontier in American History”. [www.Xroads.virginia.edu/-HYPER/Turner](http://www.Xroads.virginia.edu/-HYPER/Turner)
- 19- University College London . UCL Library Collection , Box 119 of Bentham Papers. [www.ucl.ac.uk](http://www.ucl.ac.uk)
- 20- Veracini, Lorenzo ( 2011). “ Introducing Settler Colonial Studies”. Settler Colonial Studies Journal . Vol,1. No.1. pp. 1-12.
- 21- Wolfe, Patrick ( 2006). “ Setter Colonialism and the Elimination of the Native “. Journal of Genocide Research . Vol,8. No.4. pp.387-409\_\_.

## الإجراءات الفلسطينية لمواجهة إسرائيل دوليا

د. عصام يونس

وضع مسار أوصلو، في ظل دعم دولي هائل لعملية السلام التي توجت بتوقيعات للسلام، وهي اتفاقيات مرحلية، إطارا لحل الصراع قائم على المفاوضات بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال فيما أبقى القضايا الجوهرية الأساسية في الصراع، كالأرض والمياه والقدس واللجئين، لمفاوضات الحل النهائي.

أريد لتلك الاتفاقيات أن تكون مرحلية لخمس سنوات، تجرى خلالها مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتتوج باتفاق نهائي بين الطرفين. وفي الوقت الذي قام به الفلسطينيون بتظهير مطلبهم بأن نهاية المفاوضات هي حصولهم على دولتهم المنشودة على حدود الرابع من حزيران للعام ١٩٦٧. وفي ظل دعم دولي غير مسبوق لعملية السلام ولفكرة المفاوضات حتى لو لم تكن تحكها أي مرجعيات سوى المفاوضات نفسها وما سوف تؤول إليه، قامت إسرائيل وفي سياق محموم مع الزمن بعثت خطير في كل قضايا المفاوضات ولاسيما القضايا المؤجلة استباقا لتلك المفاوضات وتغييرا جذريا في الواقع،

وحسما لها من الناحية الفعلية، لتخلق حقائق جديدة يبدو أحيانا أنه لا عودة عنها، وقد شكل شعار المجتمع الدولي "أعطوا السلام فرصة" مدخلا نفعيا وخطيرا من قبل إسرائيل حيث أصبحت المفاوضات بذاتها هي من تحظى بدعم سخي مالي وسياسي من قبل المجتمع الدولي وتم غض الطرف عن الإجراءات والسياسات التي قامت بها وتبنتها إسرائيل ولاسيما الاستيطان الذي شهد تكثيفا غير مسبوق في الأراضي الفلسطينية، فقد كان عدد المستوطنين عشية مفاوضات أوسلو حوالي مائة ألف مستوطن ليصبح الآن قاب قوسين أو أدنى من المليون مستوطن، في ظل إقامة مستوطنات جديدة وإضافة عشرات آلاف الوحدات السكنية فيها واقتطاع أراضي واسعة لصالحها ولصالح إقامة طرق التفافية وبنى تحتية.

ترافق ذلك مع عملية منظمة لتفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية ووحدة الشعب حيث عمدت على تحويل الشعب الفلسطيني من شعب عزيز كريم إلى جماعات وبلانتوستانات منعزلة يسهل لها السيطرة عليها وتعبث في كل جماعة منها وتغرقها في همومها ومشاكلها، علما بأن اتفاقية أوسلو قد أكدت على وحدة الأراضي الفلسطينية وسلامتها الإقليمية وان لم تعرف مركزها القانوني بأنها أراض محتلة. فقد قامت بعزل مدينة القدس عن باقي الأراضي الفلسطينية وأغرقتها وسكانها في عملية متواصلة من تفريغها من سكانها الفلسطينيين وتغيير طابعها العربي، الإسلامي والمسيحي وإبقت سكانها في مشاغل يومية لمواجهة القوانين والإجراءات العنصرية ورخص البناء وما تفرضه من ضرائب ورسوم وغيرها من الإجراءات، وفي المقابل فرضت حصارا مشددا على قطاع غزة لازال متواصلا منذ ما يزيد عن ١٤ عاما، قيدت من خلاله حركة الأفراد والبضائع على نحو غير مسبوق، حيث فاقت من الحالة الإنسانية المتدهورة وتسببت في افقار السكان وفي انعدام الأمن الغذائي وفي تفاقم أزمة البطالة وامدادات الطاقة

والمياه الصالحة للشرب وعزلته بشكل كامل عن باقي الأراضي الفلسطينية وشنت عليه أربعة عدوانات كبيرة تسببت في سقوط الآلاف من المدنيين شهداء وجرحي ودمرت البنية التحتية في الوقت الذي أبقته فيه سجل النفوس (السجل المدني) في يدها.

كما قامت بتفتيت الضفة الغربية شمالا وجنوبا في ظل تصعيد محموم للاستيطان في قلب تلك الأراضي مترافقا مع تغيير جذري فيها بإنشاء طرق وبنى تحتية لخدمة المستوطنين اليهود الذين تصاعد عنفهم بشكل غير مسبوق وقامت بإنشاء جدار فصل عنصري تسبب بمصادرة أراضي وأملاك الفلسطينيين وتقييد حركتهم وانتقاعهم بأراضيهم بشكل خطير كما وقامت بالسيطرة الفعلية الكاملة على مياه وموارد ومعابر الأراضي الفلسطينية.

ما قامت به دولة الاحتلال يعني من الناحية العملية تفتيت وحدة الجغرافيا والديمقراطية وقتل أي إمكانات لحل الدولتين، وقد توج ذلك بخلق البنية التحتية للإتقسام السياسي الداخلي الفلسطيني ليكمل الفلسطينيون بأيديهم مشروعاً تفتيتياً لا يهدد فقط وحدة الشعب والأرض بل يهدد وحدة الهوية الوطنية الجامعة على نحو غير مسبوق.

ترافق ذلك كله مع تغيير الأولويات من قبل المجتمع الدولي بفعل الربيع العربي والزلازل الذي ضرب المنطقة ولا زالت تداعياته وارتداداته حتى اليوم، ففي ظل غياب حماس المجتمع الدولي للانخراط في عملية سلام جادة توقف الاستيطان وقائمة على حل الدولتين فقد تراجع بند فلسطين على أجندة المجتمع الدولي بعد أن كان يحتل موقعا متقدما دائما لينزاح للأسفل لصالح قضايا أخرى أفرزها الربيع العربي وما شهدته المنطقة من تطورات، كسوريا وليبيا واليمن... الخ وقضايا كونية أخرى كجائحة كورونا التي اجتاحت العالم وأوكرانيا قضايا الهجرة والتغير المناخي وقضايا أخرى.

في ظل هذه الحقائق وفي ظل وصول مسار التفاوض إلى نهايته المحتومة فإن الفلسطينيين الآن أبعد ما يكونون عن تحقيق مشروعهم الوطني والوصول للعدالة، ولا خيار سوى إعادة الصراع إلى أصله، شعب يسعى للحرية وحركة وطنية تسعى للتحرر من الكولونيالية العنصرية وتحقيق مشروعها الوطني بالانعتاق وتقرير المصير وحق العودة.

لحظة الحقيقة القائمة تستوجب المبادرة إلى فعل سياسي مخالف ومن الخيارات العملية والمتوفرة فإن هناك عدد من الإجراءات يمكن القيام بها لمواجهة إسرائيل دولياً:

1 - الكف عن السياسة الإنفعالية التي تعتمد على ردود الأفعال والمرتبطة بالتطورات الحاصلة والارتهان لنتائج الانتخابات في الولايات المتحدة مثلاً وفي غيرها من الدول. ان السياسة الارتهازية والقائمة على رد الفعل ذات كلفة سياسية عالية، ذلك يستوجب القيام بأخذ زمام المبادرة والقيام دائماً بفعل سياسي منظم.

2 - تغيير قواعد اللعبة بإعلان فشل المرجعيات التي قامت عليها عملية التفاوض وإعلان فلسطين دولة تحت الاحتلال والتحلل من الشروط التي أضرت بالقضية الوطنية، واعتبار قرار التقسيم المنشئ للدولة هو أساس إعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال زمنياً وجغرافياً.

3 - تعظيم الاشتباك السياسي والقانوني والدبلوماسي بما يبقى القضية حية ودفعة بندق فلسطين وقضيته للمكان الذي تستحقه، خصوصاً أن فلسطين أصبحت دولة عضو في الأمم المتحدة منذ العام ٢٠١٢ وهو ما منحها الشخصية الدولية التي مكنتها من التوقيع على الاتفاقيات والانضمام للمؤسسات الدولية، وهو ما يجب أن يساعد في خلق هوامش جديدة للفعل والاشتباك السياسي.

4 - حيث أن الشرعية لاتصنع العدالة، فإن المطلوب خلق كل الممكنات لترجمة الشرعية إلى فعل حقيقي يؤكد على الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف وهي قوام

العدالة وعنوانها الأساسي وفي هذا يجب تمتين العمل القانوني وتحصينه سياسيا ووطنيا فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية وتخصيص الموارد المطلوبة له.

5 - تعزيز العمل المشترك بين مختلف الفاعلين القانونيين والسياسيين، سواء الفصائل أو المجتمع المدني والفعاليات القانونية والسياسية والمجتمعية في الجاليات الفلسطينية وأصدقاء الشعب الفلسطيني ومناصريه، لفرض رقابة على ما يقوم به الاحتلال ومؤسساته الرسمية وشبه الرسمية والاشتباك معها قانونيا وسياسيا في كل مكان.

6 - العدالة لا تتحقق بالضربة القاضية وإنما بمجموع النقاط وعلى الضحية دائما أن يحسن استخدام أدواته، وهو ما يتسوجب أيضا خطابا مختلفا دون مواربة بأن إسرائيل في كل أماكن اشتباكها مع الفلسطينيين هي النسخة الأحدث من نظام الإبرتهديد ودفع العالم لتبني هذا الخطاب بما يلقي واجبات قانونية وأخلاقية جديدة على العالم، خصوصا في ظل عملية التهريب التي تقوم بها إسرائيل للحكومات وللفاعلين السياسيين فيها بوصم كل انتقاد لها بأنه فعل لاسامي، وهي قامت ومنذ فترة طويلة بالعمل على إزالة الحد الفاصل بين ما هو لاسامي وما هو ناقد للاحتلال.

7 - الدعم السياسي للفاعلين الذين يتعرضون لهجمات وتحريض دولة الاحتلال، فلسطينيين ومناصريين ومنظمات دولية، وهو إجراء مهم حتى لا يتم الاستفراد بهم وتهريب الآخرين في حالة الاقتراب من قضية الفلسطينيين.

8 - إعادة الاعتبار للعلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني الدولي العاملة من أجل القضية الفلسطينية وأصدقاء الشعب الفلسطيني حيث كانت هناك شبكة قائمة تضم آلاف المؤسسات من أمريكا الجنوبية وحتى أفريقيا، مرورا بآسيا وأوروبا وهي التي كانت تتبع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تم إهمالها وتجفيفها منذ انطلاق عملية أوسلو.

9 - أحد أهم أدوات الفعل الدبلوماسي والسياسي هي السفارات والممثلات المختلفة في العالم والمنظمات الدولية، وهي بحاجة إلى اصلاح حقيقي بما يعكس الإرادة السياسية لمسار مختلف ويعيد الاعتبار لأدوارها في واقع شديد الاختلال.

الجلسة الثانية  
الخيارات الفلسطينية الإستراتيجية المتاحة

# الرؤى الدولية لحل الدولتين في ضوء صفقة القرن: الموقف الأمريكي، والأوروبي، والروسي، والصيني

د هبة جمال الدين\*

## مقدمة:

تصفية القضية الفلسطينية هي الطرح الأقرب لوصف صفقة القرن الامريكية أو ما يطلق عليها باسم المبادرة الأمريكية للسلام والازدهار. ومع الرفض الفلسطيني والعربي لها، إلا أننا نشهد منذ إعلان دونالد ترامب لها في يناير 2020 فصلا جديدا في تاريخ القضية الفلسطينية.

يعكس حملة من الاستيطان المستمرة للتهويد والاستيلاء على القدس كاملة، اتفاقات ابراهام للسلام بدون أية مقابل لدعم القضية الفلسطينية.

هذا التغيير جعل بعض الأطراف والقوى المعنية بالصراع تعيد النظر في المبادرة العربية للسلام التي تستند على قرارات الشرعية الدولية التي تنص جميعها على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية، وإقامة

---

\* مدرس العلوم السياسية بمعهد التخطيط القومي- عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967 وإنهاء كافة قضايا الحل النهائي، وتقضي بتحقيق السلام القائم على تطبيع العلاقات العربية وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بعد أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967.<sup>1</sup>

هذا في مقابل تقييم بعض الأطراف المعنية كالاتحاد الاوروبي لما يتم على الارض بأنه يمثل حائلاً دون إقامة دولة فلسطينية، فيطرح الخبير ديفيد ميدنيكوف بأن الآمال الطويلة الأمد في وجود دولتين مستقلتين منفصلتين لفلسطين وإسرائيل<sup>2</sup> قد تحطمت بسبب: الوجود المتزايد للمستوطنين الإسرائيليين اليهود في الضفة الغربية ونقص الإرادة أو القدرة لدى القادة على كلا الجانبين للعمل للوصول لاتفاقية تحقق حل الدولتين. ويعتقد بأن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو افتراض أن حل الدولتين قد مات، وإقران ذلك بالضغط لتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين في إسرائيل والضفة الغربية وغزة.<sup>3</sup>

ومنهم من بدأ بطرح صيغ جديدة للسلام كحل الدولة الواحدة التي تضمن مواطنة متساوية للفلسطينيين مع الصهاينة الأمر الذي يمثل تهديداً للحق التاريخي والإنساني والعربي في أرض فلسطين.

ويقدم أيدي كوفمان وإبراهيم رسلان رؤية تدور في نفس الفلك تسمى بالصفقة الكبرى تتجسد في إقامة الدول العربية علاقات مع إسرائيل ، مقابل توفير إسرائيل استقلالاً سياسياً حقيقياً وتسهيل الاستثمار والتحسينات الاقتصادية للفلسطينيين. ويعتبران أن التحول في موقف الحكومات العربية لقبول إسرائيل في المنطقة ، وانفتاح بايدن على السياسة واسعة النطاق واعطاء أهمية للعمل في

<sup>1</sup> وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، الجامعة العربية: الرؤية العربية للسلام ستطرح غدا على الرابعة الدولية، 25 يونيو 2009 ،

[http://wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=6RBKwpa518233315512a6RBKwp](http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=6RBKwpa518233315512a6RBKwp)، متوفرة بتاريخ 10 ديسمبر 2021.

<sup>2</sup> ZAHA HASSAN (& Others), Breaking Israel Palestinian Status Quo, Carnegie Endowment, 19 April 2021, <https://carnegieendowment.org/2021/04/19/breaking-israel-palestine-status-quo-pub-84167>, accessed on 12/12/2021

<sup>3</sup> Ibid

المحيط الهندي والهادئ أكثر من الشرق الأوسط ، وضعف إيران النسبي عالميا ، ورفض الرأي العالمي ضد المعاملة الإسرائيلية للفلسطينيين يمكن كل ذلك أن يشكل ظروفًا مواتية كافية لجعل هذه الفكرة مقبولة للفلسطينيين.<sup>1</sup>

ومن هذا المنطلق، تحاول الورقة الوقوف على ماهية المواقف الدولية بشأن حل الدولتين في ضوء صفقة القرن الأمريكية. فتتناول الورقة الموقف الأوروبي، والموقف الأمريكي خاصة اثناء حكم ادارة بايدن، وكذا الموقف الروسي والصيني للوقوف على المواقف الدولية نحو حل الدولتين ومبررات تمسكهم أو تخليهم عنه حتي يمكن لصانع القرار رسم سياسات في ضوء تغيير تلك المحددات.

وتنقسم الورقة لثلاثة أقسام رئيسة، القسم الأول يناقش موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية، والثاني الموقف الأوروبي، أما الثالث فيطرح الرؤية الصينية والروسية.

### القسم الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

كان الصراع العربي الإسرائيلي عامة، والفلسطيني الإسرائيلي خاصة يحتل موقعا هاما على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية. فإذا نظرنا إلى عام 2005 فقد أصدر الرئيس بوش الأب مبادرة خارطة الطريق كأول وثيقة أمريكية يذكر فيها لفظ إقامة دولة فلسطينية معترف بها دوليا، بنيت على مبادرة اللجنة الرباعية للشرق الأوسط عام 2003 والتي نصت على قيام دولة فلسطينية معترف بها دولياً ضمن حدود مؤقتة ، تحمل جميع خصائص السيادة ، خلال المرحلة الثانية من الخطة ، بينما تشمل المرحلة الثالثة مفاوضات بين الدولتين. على اتفاق دائم. وافق مجلس الأمن الدولي على الخطة ، لكن في حين وافق الجانبان عليها ، لم يتم تنفيذ الخطة . وحينما انتخب الرئيس بارك أوباما عين

<sup>1</sup> Edy Kaufman & Ibrahim Raslan, Human Rights Israeli Palestinian Peace Agreement, 6 August 2021, <https://theconversation.com/making-peace-between-israelis-and-palestinians-is-now-the-time-for-a-different-approach-161565>, accessed on 10/12/2021

الرئيس جورج ميتشل مبعوثًا خاصًا له إلى الشرق الأوسط في غضون 48 ساعة من تنصيبه في إشارة إلى نيته إعطاء الأولوية للصراع في وقت مبكر.<sup>1</sup>

ثم جاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليعلن صفقة القرن "المبادرة الأمريكية للسلام والأزدهار" 2020 وتوقيعها على قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس وتقنين المستوطنات واعتبار مرتفعات الجولان جزء من الكيان المحتل، الأمر الذي يعمل على تصفية القضية الفلسطينية وما أعقبها من اتفاقات إبراهيم التي تعتبرها الباحثة آليات تنفيذ الجزء الأكبر من صفقة القرن غير المعلن. ثم جاء بايدن ليعلن أن الإدارة الأمريكية لديها أولويات أخرى تضعها على أجندة السياسة الخارجية. فهل يمكن اعتبار الأمر سماحا للكيان الصهيوني لاستمرار سياسة التهويد والتوسع الاستيطاني لتغيير الواقع على الأرض تمهيدا لتنفيذ المبادرة الأمريكية للسلام والأزدهار المزمع تطبيقها عقب أربع سنوات من إعلانها لتكون أمام واقع مغاير على الأرض بشكل كلي؟

### **1. إدارة ترامب وصفقة القرن "المبادرة الأمريكية للسلام":**

أعلنت الإدارة الأمريكية السابقة "إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب" في 20 يناير 2020 عن صفقة القرن؛ حيث تضمنت الخطة تصفية للقضية الفلسطينية كما يظهر في الخريطة رقم 1 خريطة الدولة الفلسطينية وفقا لصفقة القرن المعلنة من إدارة ترامب.

<sup>1</sup> Lior Lehrs, To recognize or not to recognize: EU recognition of Palestine , August 5, 2020, <https://www.mei.edu/publications/recognize-or-not-recognize-eu-recognition-palestine>, accessed on 10/12/2021

## الخريطة رقم 1 : خريطة الدولة الفلسطينية وفقا لصفقة القرن المعلنة من إدارة ترامب



المصدر: **US Federal Government & White House publication, PEACE TO PROSPERITY: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, Jan 2020, <https://trumpwhitehouse.archives.gov/peacetoprosperty/>, accessed on 15/05/2021**

ويمكن طرح أبرز البنود الواردة بالخطة المعلنة فيما يلي:<sup>1</sup>

- **الدولة الفلسطينية:** تمثل الخطة إجهاضا للحق الفلسطيني عبر استيلاء إسرائيل على أكثر من 70% من الأراضي الفلسطينية عبر السيطرة الإسرائيلية على معظم الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وضم

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل انظر:

PEACE TO PROSPERITY :A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, Jan 2020, <https://trumpwhitehouse.archives.gov/peacetoprosperty/>, accessed on 15/05/2020

الكتل الاستيطانية الضخمة في الضفة الغربية إلى إسرائيل وستقوم بربط قطاع غزة بالأراضي المتبقية من الضفة الغربية عبر نفق؛ ولن يسمح للدولة الفلسطينية إنشاء أو تشغيل ميناء في غزة في المرحلة الأولى، وبدلاً من ذلك ستوفر إسرائيل عبر مينائي حيفا وشدود المنشآت الضرورية لاستيراد وتصدير السلع والمواد لصالح الدولة الفلسطينية خلال السنوات الخمس الأولى، وبعدها يمكن للدولة الفلسطينية إقامة مرفأ في غزة بعد الوفاء بالمتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل .

• القدس: بقاء مدينة القدس موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية. مع تعهد إسرائيل بالحد من النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية لمدة أربع سنوات وهي الفترة الممنوحة للجانب الفلسطيني كي يقر الدخول في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لتطبيق الخطة. وستكون للدولة الفلسطينية التي ستقام بموجب الخطة عاصمة تحمل اسم القدس في أي مكان آخر لكن لا علاقة له بمدينة القدس التي ستبقى موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة لها وستضم العاصمة الفلسطينية بعض الضواحي النائية من القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

• الحرم الشريف بالقدس: أما فيما يتعلق بالحرم الشريف في القدس فسيبقى الوضع كما هو وستواصل إسرائيل حماية الأماكن المقدسة في القدس وضمان حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين واليهود والديانات الأخرى. ويحتفظ الأردن بموجب الخطة بمسؤولياته على المسجد الأقصى في القدس.

• حوافز اقتصادية: أوضح ترامب أن مليون فرصة عمل جديدة ستخلق للفلسطينيين في حال قبولهم بتنفيذ الخطة، كما سيتم خفض معدل الفقر إلى النصف، مما سيؤدي إلى رفع الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني مع توفير 50 مليار دولار للإنفاق في مشروعات للبنية التحتية والاستثمار على مدى 10 سنوات لكل من الدولة الفلسطينية وجيرانها الأردن ومصر ولبنان.

• اللاجئين: رفض أي عودة للاجئين الفلسطينيين وإسقاط أي مطالب مستقبلية بالتعويض. وكل لاجئ فلسطيني لا يتمتع بحقوق المواطنة في أي بلد أمامه ثلاثة خيارات: العودة إلى الدولة الفلسطينية الجديدة التي تمثل أقل من

30% من المساحة الكلية لأرض فلسطين وتبعاً لقدرات الدولة: أو منحه حق الاستقرار في البلد الذي يقيم فيه وبناء على موافقة البلد، أو إدراجه ضمن برنامج توزيع اللاجئين الفلسطينيين على الدول الراغبة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحيث تقبل كل دولة استيعاب خمسة آلاف لاجئ سنوياً وعلى مدار عشرة أعوام.

ورغم ما تم إعلانه إلا أن الباحثة تعتبر ما أعلن هو جزء أولى من الخطة، يستهدف تصفية القضية الفلسطينية كبادرة للانتقال لمخطط أشمل يضم المنطقة العربية ككل وغيرها من دول الجوار التي تسمى بالشرق الأوسط، كما أعلن كوشنر من قبل في فبراير 2019 (بمقابلة بقناة اسكاي نيوز عربية)، حيث أعلن أن صفقة القرن ستضمن إزالة الحدود وفقاً للمشترك الديني كحل لمشكلة الشرق الأوسط ككل وإن الخطة مقدمة للمنطقة برمتها.1 وتري الباحثة أن إجراء التطبيق لمدة أربع سنوات لتقوم إسرائيل بتغيير الموقف على الأرض، عبر احتلال المساحة المتبقية، ومن ثم يتم تصفية القضية ككل ومن ثم لن يصبح التفاوض مجدي فيما بعد.2 وقد اتخذت السلطة الفلسطينية موقفاً رافضاً من هذه المبادرة المطروحة أمريكياً.

وفي هذا السياق، ستستعرض الباحثة للسلام الإبراهيمي (المشروع الأمريكي المرتبط بصفقة القرن)، ورؤى بعض المؤسسات البحثية ومراكز الفكر الأمريكية والتي تعتبرها الباحثة هي مخطط صفقة القرن والتي تعتقد أن إدارة بايدن تماطل لتحقيقها وفرضها على الأرض دون مقاومة شعبية ملحوظة.

**أ. ورؤية حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لجامعة هارفارد  
"مؤسسة مبادرة مسار إبراهيم":**

أصدرت جامعة هارفارد بالتحديد مؤسسة مسار إبراهيم رؤية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحت ستار الإبراهيمية والاخوة الإنسانية الهادفة لإعادة

<sup>1</sup> لقاء جاريد كوشنر مع سكاى نيوز عربية.. النص كاملاً، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1230713-east-لقاء-جاريد-كوشنر-سكاى-نيوز-عربية-النص-كاملاً>، 25 فبراير 2019

<sup>2</sup> Deutsche Welle, Trump reveals Israeli-Palestinian peace plan, <https://www.dw.com/en/trump-reveals-israeli-palestinian-peace-plan/a-52179629>, 28/01/2020

تفسير الصراع وتغير هويته تمهيدا لإجهاض الحق الفلسطيني. فيقدم ويليم أوري رئيس مجلس أمناء مبادرة مسار إبراهيم وأحد فريق التفاوض الأمريكي خلال مبادرة السلام المصرية الاسرائيلية. رؤية المسار لحل القضية عبر ستة مداخل رئيسية، تمثل نظرة مختلفة لاسباب الصراع وانماطه بل وتقدم مداخل جديدة للحل برؤية تعكس مداخل خطيرة لا تصب في صالح الطرف العربي.<sup>1</sup>

• **تغير هوية الصراع لصراع هوية:** يزعم أوري أن السلام الدائم في الشرق الاوسط يدور حول قضية اساسية ألا وهي قضية الهوية<sup>2</sup>، فخلف الصراع يوجد "قصة" فكل من المسلمين واليهود والمسيحين لديهم قصصهم الخاصة بشأن الارض والتاريخ الذي يحدد هويتهم وتعتبر هذه هي محركات الصراع، فتغيرها سيؤدي إلى حل الصراع تدريجيا.

• **الصراع بسبب الشعور بالاحتقار والإهانة:** في مركز كل طرف من أطراف الصراع هناك قصة تتعلق بالخبرة المشتركة للاستبعاد والصدمة والشعور بالإهانة والذل. فكل طرف يرغب في ألا يتعرض لمثل هذا الوضع ثانية. فاساس الجروح المزدوجة في قلب الصراع في الشرق الأوسط هي الإقصاء والتهميش المستمدة جذورها من إقصاء العائلة البشرية، فقد شعر إسماعيل بأنه مستبعد، كما أن هاجر شعرت بأنها مستبعدة وسارة أيضا كما أن اسحق على الأرجح شعر أنه مستبعد. من هنا يشعر الفلسطينيون بالإقصاء. ويشعر الإسرائيليون بالإقصاء. يشعر المسلمون بالإقصاء ، ويشعر المسيحيون أنهم مستبعدون ، ويشعر اليهود بالاستبعاد. فقصص الهوية القائمة حول المعاناة ربما عبر الوقت ستكون مدخل لخلق بداية جديدة من اجل المصالحة.

• **اعادة تعريف الصراع مطلب هام:** يذكر أوري أن إعادة تعريف الصراع بين الأمم أحد أهم مداخل الحل. فالصراع يجب النظر إليه بأنه شبيه

<sup>1</sup> Kimberlyn Leary (&others), Negotiating the Path of Abraham, working papers, Harvard Business School, December 21, 2009, <https://www.hbs.edu/ris/Publication%20Files/10-049.pdf>, accessed on 12/12/2021

<sup>2</sup> الصراع حول الهوية يعيد مقولات الصهيونية حول ان تغير وتلاشي الهوية العربية وان تحديث الشخصية العربية عبر تدميرها والقضاء عليها فتغير الكينونة هي المحرك نفس المبررات. ايضا خلاف ان ذلك فيه تزييف لحقيقة الصراع وفيه ضياع للحق العربي

للصراع الأسري الذي ينشأ بين أطراف العائلة الواحدة. وهذا ما يقدمه طريق إبراهيم، فيمكن أن ينظر إليه على أنه محاولة لوضع إطار مادي يدور حول قصة إبراهيم التي يعتبرها بمثابة نوع من الترياق لإعادة تعريف الأطراف المتصارعة كأقارب ترمز للاحترام والضيافة والترحاب تمتد عبر الحدود المشتركة، التي تخلق المصالح المشتركة، وإعطاء قيمة للآخر. فهذا المسار يمثل أرضية مشتركة في المنطقة، فهو سفينة للأمل، وسيلة للقاء متبادل، ومحرك التنمية الاقتصادية للقرى الواقعة على أطراف الطريق.

• **تحويل الصراع لصراع نبوي<sup>1</sup>:** فاستحدث اوري مفهوم الطرف الثالث في الصراع الذي يقضي تعبئة الجماعات الموجودة علي هامش الصراع بالمناطق المحيطة لتتدخل للتأثير علي مجريات الصراع ومستقبله لتحويل الصراعات الميتة لصراعات بنويية تهتم بتغيير ملامح السلوك دون معالجة اسبابه الهيكلية، لأن الصراع بالشرق الاوسط سرفقا له - عالق في لعبة صفرية Zero Sum Game. فإذا أعطى أحد الطرفين الأرض فستقل مساحة الأرض المتاحة. ما نحتاجه هو "تغيير قواعد اللعبة"، فالمسار لديه القدرة على إضافة عناصر إيجابية للمزيج. "إذا أعطيتك الاحترام، من المرجح أن تمنحني الاحترام ومن ثم فإن الالام لن تتكرر. فإبراهيم هو الطرف الثالث الذي سيقرب المتصارعين في الشرق الاوسط عبر التذكير بالاطار الاوسع "الذاكرة الثقافية" فطريق إبراهيم هو مشروع للذاكرة الثقافية الواجب تطبيقه على الارض.

• **بناء "ذاكرة ثقافية مشتركة":** سمح مسار إبراهيم بالتركيز على اعتبارات الهوية وترجمتها في الأنشطة المطبقة على مسار الطريق. فالسير في طريق إبراهيم يجعل المسافر جزءاً من قصة في الشرق الأوسط يتم قصها عبر أنشطة الحكيم التي تتم خلال السير المشترك، ليتم بناء "الذاكرة الثقافية المشتركة"، لذلك إذا كان بإمكان المرء أن يتنازل عن القصة القديمة ويسمع قصة جديدة، ملائمة لليوم وغدا، ستكون مدخل لشفاء الجروح القديمة.

<sup>1</sup> أي دراسته من خلال تحليلها الى العناصر المكونة لها بدون الأخذ في الاعتبار عوامل خارجية عنها كالاسس الفكرية والعقيدية. ومن ثم مجرد الصراع العربي الاسرائيلي من ثوابته

• **بناء أمة جديدة:** مكان الصراع هو بين النهرين Mesopotamia - وفقاً لتعبير أوري أي انه يتحدث عن نهري النيل والفرات- حيث كان يعيش النبي إبراهيم ووعده الرب بوجود أمة جديدة، ومن ثم فهذا وعد إلهي يجب تحقيقه. فخلق طريق يعيد للذاكرة رحلة ابراهيم رحلة الحج الدائمة، ومن ثم يحيي السياحة الدينية بل ويجعلها دائمة كمصدر دخل للعاملين عليها والمستفيدين مما يزيد من دائرة المستفيدين لدعم الطريق وتقليل حدة الصراع. فسيحتضن الدين الصراع ويعالجها بطرق مختلفة فالكشف عن خطوات ابراهيم وعائلته منذ آلاف السنين تعمل على تنشيط وتنظيم عدد لا يحصى من الجهود وعقد المفاوضات التي ستكون ضرورية للتغلب على الحواجز التي تحول دون تحقيقها. فإبراهيم هو رمز للتوحيد والمسار يحمل وعداً جسدياً بتمثيل الأرضية المشتركة وإعادة بناء الثوابت المقدسة.<sup>1</sup>

ورغم أن هذه الرؤية مطروحة من جامعة هارفارد ولكنها تتكامل مع رؤى بعض المؤسسات الإسرائيلية تقدم في ضوء اتفاقيات السلام الإبراهيمي المبرمة بين إسرائيل والإمارات، والبحرين، والمغرب، والسودان خلال عام 2021 أو ما أسماه الرئيس بايدن باتفاقيات إبراهيم.<sup>2</sup> التي اتخذت من رسول الله (ص) رمزاً لها على خلاف العرف في العلاقات الدولية وحرصها بالنص على التطبيع الشعبي والثقافي والسياحي كشرط منصوص عليه بداخل نصوص الاتفاقيات خلاف الاتفاقية المصرية "كامب ديفيد 1978" والأردنية "وادي عربة" 1994.<sup>3</sup> بهدف

<sup>1</sup> Kimberlyn Leary (&others), Op.cit

<sup>2</sup> وكالة الأنباء الألمانية DW، اتفاقيات إبراهيم" تمهد لتحالف جديد يضم الهند.. فما أهدافه؟، 24 أكتوبر 2021، <https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D9%85%D9%87%D8%AF-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D8%B6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%81%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%87/a-59586543>

ديسمبر 2021

<sup>3</sup> رباب فتحي، من كامب ديفيد ووادي عربة إلى اتفاق " إبراهيم " .. 41 عاماً من السلام العربي مع إسرائيل.. صحف أمريكية تبرز الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل.. نيوزبيك: الأول منذ 25 عاماً .. CNN: سمي تيمنا بـ"أبو الديانات السماوية"، اليوم السابع، 14 أغسطس 2020،

خلق هوية ابراهيمية تنطلق من ركيزة الأسرة الأبراهيمية تقبل بالتطبيع مع الكيان الصهيوني وتشابك الموارد في إطار الرابطة الإبراهيمية والأخوة المتبادلة.

## ب. الولايات المتحدة الأبراهيمية والدولة الإبراهيمية المطروحة أمام

### فلسطين:

تمهد اتفاقات إبراهيم لتحقيق ما اسمته جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الإبراهيمية التي تركز على بناء هوية إبراهيمية تقبل خلالها الشعوب بحكم الكيان الصهيوني للأوطان العربية والإسلامية يتم بموجبها إعلان إقامة دولة فيدرالية كبرى على نهج الولايات المتحدة الأمريكية تركز على النموذج الفيدرالي الذي يذيب الحدود السياسية تكون إسرائيل في السلطة الفيدرالية بمساعدة تركيا - التي ستسقط فيما بعد وتقسّم لتتحول لولاية كباقي الدول العربية فوجودها مرحليا من أجل قبول الشعوب بالدولة السنوية الإسلامية- ليتحكما مركزيا في موارد الدول العربية وإيران التي ستتحول وفقا لجامعة فلوريدا إلى ولايات بعد إعلان موت الدول القومية وحكوماتها. وشرعية الحكم الإسرائيلي للسلطة الفيدرالية هي تكنولوجيا ترشيد الموارد، التي سقتت بها العالم الذي يعاني من تغير مناخ يجعل بقاء الكوكب رهينة بالتحكم التكنولوجي الرشيد لتلك الموارد الطبيعية أو ما يسمى بـ "حوكمة إدارة المورد"<sup>1</sup>، الأمر الذي تدعمه الأمم المتحدة وفقا لتصريح أنتونيو جوتيرش في مجلس الأمن عام 2018 حيث طالب بالإدارة المشتركة للمورد.<sup>2</sup>

<https://www.youm7.com/story/2020/8/14/%D9%85%D9%86-%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%AF%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-41-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7/4927836>، متوفرة بتاريخ 1 ديسمبر 2021

<sup>1</sup> • Official Website of United Nations: Secretary General Statements & Messages, Sharing Benefits of Natural Resources Helps Conflict Prevention, Sustainable Development, Secretary General Tells Security Council, Environmental Issues and Sustainable Development, 16/10/2018, SG/SM/19303-SC/13541-ENV/DEV/1896, www.un.org/press/en/2018/sghsm19303.doc.htm, accessed on 15/01/2020

<sup>2</sup> Daniel Kampel & (others), The United States of Abraham: A Path toward Peace in the Middle East?, Energy Synthesis 8: Theory and Applications of the Emery

ومشروعات الربط التي تتم الان في اتفاقات إبراهيم تتم بتمويل من قبل دول الخليج كالامارات والبحرين وفقا لما ذكرته دراسة الولايات المتحدة الابراهيمية لدانيال كامبل حيث اعتبر أن القدرة التمويلية لدول الخليج العربي هي محفزا لمشروعات الربط والدافع في ذلك هو الهاجس الايراني وهذا بالفعل المبرر الذي أقبلت عليه دول الخليج في عقد اتفاقات إبراهيم.<sup>1</sup>

والمفارقة إن التمهيد لهذا الاتحاد الفيدرالي هو تصفية القضية الفلسطينية في دولة واحدة او دولة فلسطينية رمزية داخل دولة إبراهيمية واحدة تتحكم في سلطتها المركزية إسرائيل وهذا ما يروج له شأوؤل عوز خلال مبادرة الحركة الابراهيمية بإسرائيل.

## فيقدم الصهيوني شأوؤل عوز رؤية لإقامة دولة اتحادية

### فيدرالية إبراهيمية تجمع الفلسطينيين والإسرائيليين معا

وفقا لصيغة 3، 2، 1<sup>2</sup>:

أولاً: الترتيبات الثلاثية:

اعلام ثلاثي: مؤسسات اعلامية اسرائيلية، واخرى فلسطينية، وثالثة ابراهيمية، وعلم ثلاثي: اسرائيلي، وفلسطيني، وابراهيمية. وشرطة: شرطة اسرائيلية، واخرى فلسطينية، واخرى ابراهيمية مشتركة فيدرالية

Methodology , University of Florida, Gainesville Fl Volume, Jan 2015,

[https://www.researchgate.net/publication/291818421\\_The\\_United\\_States\\_of\\_Abraham\\_A\\_Path\\_toward\\_Peace\\_in\\_the\\_Middle\\_East](https://www.researchgate.net/publication/291818421_The_United_States_of_Abraham_A_Path_toward_Peace_in_the_Middle_East), accessed on 1/12/2021

<sup>1</sup>وكالة الاخبار الالمانية DW، "اتفاقات أبراهام" تأسيس لحقبة جديدة في الشرق الأوسط،

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/a-54920092>

ديسمبر 2021

<sup>2</sup> Yoel Oz, The Abrahamic Federation Movement 3-2-1 Plan: The Deal of the Millennium, the times of Israel, 22 July 2020, <https://blogs.timesofisrael.com/the-abrahamic-federation-movement-3-2-1-plan-the-deal-of-the-millennium/>, accessed on 12/09/2020

الحكومة: تضم مقاعد من ثلاثة جهات: الكنيسة الاسرائيلي بالقدس الغربية، والبرلمان العربي في القدس الشرقية. يضاف لوجود مجلس فيدرالي ابراهيمي في جبل الزيتون

### ثانياً: الترتيبات الثنائية:

برلمان: اسرائيلي واخر فلسطيني، ووجود رئيس أو/ و رئيس وزراء لكل دولة، علاوة على اللغة فهناك لغتان العبرية والعربية يضاف إلى اللغة الانجليزية كلغة معترف بها. هذا كله مع حصول فلسطيني على عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة: دولتين في الجمعية مثل فرنسا وألمانيا. ووجود جواز سفر اسرائيلي، وجواز سفر فلسطيني وكلاهما تحت الفيدرالية الابراهيمية مثل جوازات سفر دول الاتحاد الاوروبي يوجد لكل مواطن جواز للدولة وجواز للاتحاد ككل

### ثالثاً: الترتيب الأحادي:

وجود عملة واحدة، ومنطقة اقتصادية واحدة، وجيش واحد، ومجلس فيدرالي واحد بسلطات واضحة ومحددة، وجنسية ابراهيمية واحدة، وقانون للحقوق واحد.

هنا يتضح أن ما ينتظر الدولة الفلسطينية هو تقنين لوضعهم القائم بالأساس "حالة الاحتلال"؛ فعضوية الامم المتحدة لن يوجد بها الجديد لأن الدولة واحدة السلطة ابراهيمية في يد اسرائيل، الجيش اسرائيلي والاقتصاد اسرائيلي، أما الباقي كله مشترك لتصفية المطالبات الفلسطينية بوجود دولة مستقلة على حدود 1967 وفقاً للرؤية العربية. لتمهد للتوسع اقليمياً مستقبلاً فحدود تلك الدولة المزعومة غير محددة او مرسمة.

## القضية الفلسطينية وإدارة بايدن:

عند تولي إدارة بايدن 2021 كانت مواقفها واضحة أن الشرق الأوسط سيحتل المقعد الخلفي إلى حد كبير في أجندة سياستها الخارجية.<sup>1</sup> لكن التطورات

<sup>1</sup> Shibley Telhami, Biden's bungled response on the Israeli-Palestinian conflict, 20 May 2021, <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/05/20/bidens-bungled-response-on-the-israeli-palestinian-conflict/>, accessed on 21/11/2021

الأخيرة في القدس والحرب التي استمرت 11 يوماً على غزة أعادت الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى صدارة الاهتمام الدولي وكشفت عن عناصر من مقاربة الإدارة للصراع. لطالما كانت سياسة الولايات المتحدة بشأن الصراع نقطة انسجام بين الحزبين ، مع إجماع أكثر من الخلاف. تتوافق السياسة الناشئة لإدارة بايدن إلى حد كبير مع سياسات الإدارات السابقة، مع بعض الاختلافات الملحوظة، فعلى الرغم من أن ترامب كان منافساً شرساً لبايدن ولكن الأخير أعلن دعمه لاتفاقات إبراهيم التي عقدها ترامب مما يعني التقارب بينهما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية

ومع تولي بايدن لم تضع إدارته الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على جدول أعمالها في السياسة الخارجية في بداية ولاية الإدارة ، كان الملف النووي الإيراني والحرب على اليمن هما الموضوعان الوحيدان اللذان حظيا بالأولوية في الشرق الأوسط. وهنا يكمن التساؤل هل نحن أمام سيناريو يتكامل مع صفقة القرن لتغيير الوضع على الأرض وعض الطرف عما يرتكبه الكيان الصهيوني المحتل.

ومع تأكيد إدارة بايدن أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لحل النزاع وفق ما أشار الرئيس بايدن ووزير الخارجية بليكنن في مناسبات عديدة، لكن إدارة بايدن لم توضح أية دولتين وبأي محددات فلم تدخل في أي تفاصيل بعد فيما يتعلق بالقضايا الأساسية مثل القدس والحدود النهائية واللجئين والأمن. على النقيض من ذلك ، حددت الإدارة السابقة إطاراً تفصيلياً لحل النزاع ، كما تم القيام به - على الرغم من اختلاف الرؤية بشكل صارخ عن خطة ترامب - خلال إدارات أوباما وجورج دبليو بوش وكلينتون.

وعلى الرغم من ذلك تحاول إدارة بايدن اتخاذ مواقف وسط، تفسرها الباحثة بمواقف أقل حدة من إدارة ترامب ولكنها أكثر دهاءاً لتكسب وقت ودعم حتي تفسح المجال أمام الكيان الصهيوني ليغير على الأرض. فقامت إدارة بايدن بمنع صدور قرارات مهمة في الامم المتحدة ومجلس الامن لصالح القضية

الفلسطينية وضد اسرائيل ففي 12 مايو 2021 اعلنت الولايات المتحدة رفضها الموافقة على بيان مشترك يدعو إلى حل سلمي من خلال "حل الدولتين، وفي 13 مايو 2021 عرقله الولايات المتحدة مناقشات مجلس الأمن الدولي. كما امتعت واشنطن أيضاً عن تبني بيان رئاسي لمجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية الإسرائيلية. كما تم تأجيل اجتماع طارئ آخر لمجلس الأمن الدولي ، كان من المقرر عقده في 14 مايو 2021 بعد اعتراضات أمريكية.<sup>1</sup>

وهنا يمكن رصد أبرز ملامحها في الآتي:

- تتطلع الإدارة إلى إعادة العلاقات مع القيادة الفلسطينية في رام الله بعد أن أغلقت الإدارة السابقة القنصلية الأمريكية في القدس - البعثة الأمريكية الطويلة الأمد للفلسطينيين - وأوقفت جميع المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني تقريباً. بالعودة إلى حقبة الانخراط الأمريكي - الفلسطيني الذي بدأ مع إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994<sup>2</sup>، استأنفت إدارة بايدن المساعدة جزئياً وخلال رحلته إلى المنطقة ، طلب بليكن من إسرائيل السماح للولايات المتحدة بإعادة فتح القنصلية ولكن الأخيرة رفضت طلب القوى العظمى فهل القوى المتحكمة في العالم تعجز عن سماح إسرائيل لها بذلك أم أنه موقف لغسل ماء الوجه والمماطلة<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> Danil Bochkov, [https://thedi diplomat-com.translate.google/2021/05/what-are-china-and-russia-saying-about-the-israel-palestine-conflict/?\\_x\\_tr\\_sl=auto&\\_x\\_tr\\_tl=ar&\\_x\\_tr\\_hl=nl](https://thedi diplomat-com.translate.google/2021/05/what-are-china-and-russia-saying-about-the-israel-palestine-conflict/?x_tr_sl=auto&x_tr_tl=ar&x_tr_hl=nl#:~:text=FLASHPOINTS%C2%A0%7C%C2%A0DIPLOMACY-.What%20Are%20China%20and%20Russia%20Saying%20About%20the%20Israel%20DPalestine%20Conflict%3F.-Beijing%20and%20Moscow, the Diplomat , 20 May 2021, <a href=), accessed on 2/11/2021

<sup>2</sup>Hesham Youssef, 10 Things to Know: Biden's Approach to the Israeli-Palestinian Conflict, United States Institute for Peace, June 10, 2021 , <https://www.usip.org/publications/2021/06/10-things-know-bidens-approach-israeli-palestinian-conflict>, accessed on 1/12/2021

<sup>3</sup> اسكاي نيوز عربية، اسرائيل تؤكد رفضها فتح قنصلية أمريكية للفلسطينيين بالقدس، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1476960-%D8%A7%D9%95%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A%D9%8>

- مارست إدارة بايدن ضغوطاً على إسرائيل لإنهاء الحرب على غزة.:  
بعد فترة وجيزة من إعلان وقف إطلاق النار في غزة ، قال بايدن إنه تحدث إلى رئيس الوزراء نتنياهو ست مرات في غضون أيام قليلة. كان هذا النهج أقل أهمية من المشاركة الأمريكية في عامي 2012 و 2014 عندما أرسلت إدارة أوباما وزير الخارجية كلينتون وكيري ، على التوالي، إلى المنطقة لمحاولة تحقيق وقف إطلاق النار. لكن التقارير أشارت إلى نفاذ صبر واشنطن وأن المكالمات القليلة الماضية اتسمت بتحذيرات حازمة وواضحة لنتنياهو. يمثل هذا انعكاساً لنهج إدارة ترامب المتعلق بأقصى مدى ممكن لإسرائيل.<sup>1</sup> ولكن مراكز الفكر في إسرائيل صنفت الحرب على غزة بخسائر فادحة أمام العالم والرأي العام الإسرائيلي واعتبرت ما تم يحتاج لمراجعات كبيرة بشأن العقيدة الاسرائيلية والقبلة الحديدية، فهل تدخلت إدارة بايدن لحماية الكيان الصهيوني من هزائم وخسائر أكبر وهذا ما تم بعد حملة الاعتقالات التي اتخذتها قوات الاحتلال مؤخراً عقب التهدة<sup>2</sup>؟.

- ترسل إدارة بايدن رسائل واضحة مفادها أن القدس لا تزال مطروحة على الطاولة. وأثناء زيارة بليكنك لإسرائيل ، أعلن أن القنصلية التي يسعون إلى إعادة فتحها ستكون في القدس. كما حذر القادة الإسرائيليين من أن خطوات مثل إجلاء العائلات الفلسطينية من القدس الشرقية يمكن أن تقوض بشكل أكبر

[4-%D8%AA%D9%88%D9%94%D9%83%D8%AF-%D8%B1%D9%81%D8%B6%D9%87%D8%A7-%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%82%D9%86%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8201](https://www.aljazeera.net/news/alquds/2021/5/28/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%AB%D9%91%D9%82%D9%88%D8%A7-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2)  
7 نوفمبر 2021

<sup>1</sup> Hesham Youssef, Op.cit

<sup>2</sup> مركز الجزيرة للدراسات، محامون وثقوا عشرات القصص.. العنف أبرز سمات الاعتقالات الأخيرة بالقدس وتوجه نحو سياسة الاعتقال الإداري،

<https://www.aljazeera.net/news/alquds/2021/5/28/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%AB%D9%91%D9%82%D9%88%D8%A7-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2>  
28 مايو 2021

الاحتمال الصعب المتمثل في قيام دولتين" ، و "تجدد التوتر والصراع والحرب". مع الامتناع عن تحديد الوضع النهائي للقدس ، فإن الرسالة هي مسار خلفي واضح لخطة ترامب التي نصت على أن "القدس ستبقى العاصمة السيادية لدولة إسرائيل ، ويجب أن تظل مدينة غير مقسمة ."

**- تنظر إدارة بايدن إلى الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء كأطراف لها حقوق ومصالح:** بايدين وأعضاء إدارته مرارًا وتكرارًا إن الولايات المتحدة تعتقد أن الفلسطينيين والإسرائيليين "يستحقون تدابير متساوية للأمن والحرية والفرص والكرامة". هذا التكافؤ هو خروج عن نهج الإدارة السابقة،<sup>1</sup> ولكن هل هذا الموقف قد يعد من قبيل القبول وغسل السمعة خاصة أنها لم تتدخل لحماية المدنيين الفلسطينيين في ظل الوضع المأسوي للأسري الفلسطيني بسجون الاحتلال.<sup>2</sup>

**-** تعتبر إدارة بايدن النشاط الاستيطاني والضم إجراءات أحادية الجانب تقوض احتمالات حل الدولتين. قال بليزكين إن الولايات المتحدة تعارض أي خطوات يتخذها أي من الجانبين "إما أن تخاطر بإثارة العنف أو ... تقوض في النهاية احتمالية العودة إلى السعي وراء الدولتين". وذكر النشاط الاستيطاني ضمن هذه الخطوات ، إلى جانب هدم المنازل والإخلاء والتحرير على العنف ودفع الأموال للمقاومة التي اسماها بالارهاب.<sup>3</sup> فكانت إدارة بايدن حازمة بشأن الحاجة إلى حماية أمن إسرائيل ، لكنها التزمت الصمت بشأن دور غور الأردن في تلك المعادلة، حتى كما فعلت. أوما برأسه إلى القيمة الأمنية لمرتفعات الجولان - وهي المنطقة التي اعترفت بها إدارة ترامب كجزء من إسرائيل. وتغض الطرف بشأن الاستيطان المستمر وحملة التهويد بالقدس وتهجير الفلسطينيين من حي الشيخ جراح وغيرها من الأحياء الفلسطينية في هذا الشأن.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Hesham Youssef, Op.cit

<sup>2</sup> جريدة الاهرام، أوضاع مؤلمة.. هيئة شؤون الأسرى الفلسطينيين تحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن مأساة الأسرى داخل السجون|فيديو ، <https://gate.ahram.org.eg/News/3088406.aspx> ، 7 نوفمبر 2021

<sup>3</sup> Hesham Youssef, Op.cit

<sup>4</sup> مركز الجزيرة للدراسات، أحدث سياسات تهويد الأقصى.. تنظيم رحلات مدرسية للطلبة اليهود في رحابه بزعم أنه "جبل"

<https://www.aljazeera.net/news/alquds/2021/11/19/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8>

- لا تعتقد إدارة بايدن أن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ممكنة الآن: فقد قسم وزير الخارجية الامريكية أنتوني بلينكن خطوات الإدارة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى ثلاث مراحل متتالية واضحة لتكون مقدمة لأية جهود تهدف لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات:

- التركيز على الاحتياجات الإنسانية والعاجلة لإعادة الإعمار في غزة.
- معالجة الإجراءات الإسرائيلية والفلسطينية التي من شأنها تخفيف التوتر وتقليل أو منع تجدد العنف.
- البناء على الخطوات السابقة ، بمرور الوقت ، لتحسين حياة الناس وإضافة شعور بالكرامة والأمل.
- خلق بيئة أفضل يمكن فيها استئناف الجهود لتحقيق حل الدولتين.

ويلاحظ أنها خطوات مسكنة لا تصب في صالح القضية الفلسطينية حتى حديث الإدارة الأمريكية عن حل الدولتين لكنها لم تذكر أية دولتين كما سبق الذكر.

- تسعى إدارة بايدن إلى المشاركة مع أصحاب المصلحة الآخرين. أشارت إدارة بايدن إلى أنها ستتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجموعة من القضايا العالمية ، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ كاللجنة الرباعية للشرق الأوسط (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) ، استأنفت هذه الهيئة متعددة الأطراف ، اجتماعاتها بعد فترة من السكون بقيادة ترامب. تفضل الإدارة العمل على هذه القضية من جانب واحد. علاوة على ذلك ، قال بلينكين إن الولايات المتحدة ستعمل مع شركائها لتلبية الاحتياجات الملحة في غزة ، ومعالجة بعض الأسباب الكامنة التي قد

تؤدي إلى اندلاع دائرة أخرى من العنف<sup>1</sup>. فهل هذا تنسيق دبلوماسي خاصة في ظل تقييم الطرف الاوروبي للموقف الأمريكي بالبعيد.

- تدعم إدارة بايدن صفقات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية لكنها لا تعطي الأولوية لدفع المزيد إلى الأمام<sup>2</sup>، ولكنها أبرمت اتفاقات ابراهام مع الهند لتضع الهند ضمن اتفاقات التطبيع داخل دائرة الضوء والضغط فكيف يمكن تفسير ذلك؟<sup>3</sup>

### مستقبل نهج إدارة بايدن:

- يبدو أن نهج إدارة بايدن تجاه الصراع هو نهج تدريجي حذر . ينصب التركيز الفوري على العمل مع مصر والشركاء الآخرين لتحقيق الاستقرار ويبقى أن نرى ما إذا كانت الإدارة ستنتظر في رفع أولوية الصراع على أجندة سياستها الخارجية ، وما إذا كانت سياساتها ستعزز آفاق السلام.
- ولم توضح الإدارة بعد موقفها بشأن الربط بين إعادة الإعمار والعملية السياسية. سيكون هذا أمرًا حاسمًا لبث الأمل.
- فهل تستكمل إدارة بايدن نهج ادارة ترامب ولكن بغلاف أكثر قبولاً ودهاءً هل غضت الطرف أمام الالة الحربية الإسرائيلية لقلع الجذور الفلسطينية من الأرض لتغير الوضع وتصفية القضية قبل مخطط دولة المؤسسات المزمع تطبيقه بعد أربع سنوات من اعلام المبادرة الامريكية للسلام والازدهار.<sup>4</sup>

### **القسم الثاني: الموقف الأوروبي من حل الدولتين:**

يقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية موقفاً أقل حدة من الجانب الأمريكي، فعلى الرغم من دوره في عرقلة تنفيذ صفقة القرن، وضم إسرائيل الاراضي الفلسطينية، ولكنه أخذ يبعد عن الالتزام باتفاق أوسلو وما أقرته بإنشاء دولة فلسطينية جنباً لجنب مع دولة الاحتلال. وأصبح كما يدعي يطالب بما

<sup>1</sup> Hesham Youssef, Op.cit

<sup>2</sup> Ibid

<sup>3</sup> وكالة الانباء الألمانية DW، اتفاقيات أبراهام" تمهد لتحالف جديد يضم الهند.. فما أهدافه؟، مرجع سابق

<sup>4</sup> Hesham Youssef, Op.cit

يسمى بحلول واقعية تضمن حقوق الإنسان وفقا للصورة المغلوطة التي تصدر لهم ومنهم. واخذوا على كاهلهم الآن المطالبة بحل إقامة الدولة الواحدة. وظهرت اصوات تنادي بصياغة الاتحاد الأوروبي لنموذج جديد لحل الصراع بعيداً عن أوصلو، يقوم على غياب حل الدولتين على أن تضمن إسرائيل حقوقاً متساوية للفلسطينيين في دولة ديمقراطية واحدة. مع أهمية ردع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي ودفع الفلسطينيين نحو التجديد السياسي كشرط أساسي لحل النزاع في المستقبل. 1.

### أ. الرؤية الأوروبية لدور الاتحاد الأوروبي بعد صفقة القرن:

- ينظر الاتحاد الأوروبي لصفقة القرن بأنها خربت المعايير المتفق عليها دولياً التي توطر حل الدولتين ، واقتרכת مكانها "دولة فلسطينية غير متصلة" - وهي في جوهرها كيان يتمتع بالحكم الذاتي تحت الاحتلال الإسرائيلي المستمر ويفتقر إلى ، من بين أمور أخرى ، السيادة والسيطرة على حدودها.
- يصف الاتحاد الأوروبي لدوره تجاه القضية الفلسطينية عقب إعلان إدارة ترامب لصفقة القرن بالنجاح ؛ فقد ساعدت الدول الأوروبية في مواجهة رؤية الإدارة الأمريكية لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وحشد المعارضة الدولية ضد الخطط الإسرائيلية لضم أراضي الضفة الغربية رسمياً. فكانت جهود الاتحاد الأوروبي تدور حول :
- كيفية تعميق " سياسة التمايز " الخاصة باستبعاد المستوطنات الإسرائيلية من العلاقات الثنائية مع إسرائيل. كما اقتרכת إمكانية اتخاذ تدابير تقييدية مثل إعادة تقييم التمويل الذي تتلقاه إسرائيل من خلال أداة الجوار الأوروبية
- وتعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل

<sup>1</sup>Hugh Lovatt, The end of Oslo: A new European strategy on Israel-Palestine , <https://ecfr.eu/publication/the-end-of-oslo-a-new-european-strategy-on-israel-palestine/>, 9 December 2020

- ومراجعة الترتيبات التجارية ووصول إسرائيل إلى برامج المجتمع مثل برنامج إيراسموس وهورايزون أوروبا.
- دعا أكثر من 1000 نائب برلماني حكوماتهم إلى اتخاذ إجراءات إذا نفذت إسرائيل تهديدها. المبادرات المنفصلة البلجيكي ، البريطانية ، الهولندية ، و الفرنسية البرلمانيين دعت الى فرض عقوبات.
- في النهاية ، في أغسطس 2020 ، قررت إسرائيل تأجيل الضم الرسمي لصالح تطبيع العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة.
- وعلى الرغم من أهمية التدخلات الأوروبية. لكنهم، لم يفعلوا الكثير لتغيير ديناميكيات الصراع وسرعان ما استئنفت إسرائيل التوسع في المستوطنات ويمكن القول ان الدعم الأوروبي لم يحدث فرقًا كبيرًا على الأرض ، حيث يستمر ترسيخ واقع الدولة الواحدة المتمثل في احتلال غير محدود وحقوق غير متكافئة وتدعيم سياسة للفصل العنصري.

#### **ب. تقييم الاتحاد الاوروبي للوضع بعد اتفاقات أبراهام:**

- يعتبر الاتحاد الاوروبي أن التطبيع المتزايد بين إسرائيل والعالم العربي، يعطي إنطباعا أن القضية الفلسطينية لم تعد الخط الفاصل المركزي في الشرق الأوسط ، ورغم ذلك ليس نهاية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
- يقيم التطورات على الأرض ويعتبرها أنها تزداد سوءًا بشكل مطرد وتثير القلق بشكل دوري في عواصم الدول الأعضاء
- إذا تُركت لتتفاقم ، فسوف تستمر في إحاق الضرر بالمصالح الأوروبية - وتعمل كخزان لعدم الاستقرار والتطرف والعنف (محلّيًا وفي الجوار المباشر على حد سواء). لن يؤدي الصراع الذي لم يتم حله إلا إلى إعاقة آفاق أوروبا في تعميق العلاقات مع كل من إسرائيل وفلسطين ، وسيمثل إخفاقًا مستمرًا للنظام الدولي القائم على القواعد.
- إذا لم يعد حل الدولتين قابلاً للتطبيق ، فسيتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين تحقيق المساواة في نظام سياسي بديل ، بما في ذلك الاختلافات المحتملة لنموذج الدولة الواحدة.

• لا يمكن أن تكون حقوق الإسرائيليين والفلسطينيين متناقضة. لا ينبغي للحكومات الأوروبية أن تتجنب الحجة (أو السياسة الخارجية الناتجة) بأن الطريقة الوحيدة لضمان مستقبل عادل وآمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء هو إنهاء الاحتلال وضمان حقوق متساوية للجميع.<sup>1</sup>

### ت. التزام الاتحاد الأوروبي لاتفاق أوسلو بعد صفقة القرن:

• يعتبر أن الألتزام بأوسلو<sup>2</sup> لم يعد ذات جدوي فلم يحقق تقدماً مستداماً على الأرض ، ولم يمنع حدوث مزيد من التدهور على الأرض.

• فقد سمحت عملية أوسلو للاتحاد الأوروبي بالإعلان عن التزامه بحقوق الفلسطينيين حتى في الوقت الذي تعمق فيه علاقاته مع إسرائيل ومستوطناتها.

• يجب على أوروبا أن تتخذ نهجا معاكسا ، من خلال إعادة توجيه رؤيتها نحو المساواة والتخلي عن الاحتلال كمكونات أساسية لحل عادل للصراع

• سيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تشكيل أسس علاقاته مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية

• فقد أصبحت الإستراتيجية الأوروبية متقادمة وغير مرنة. إن بث حياة جديدة فيها ليس فقط شرطاً أساسياً للتقدم ولكنه أيضاً قابل للتحقيق بشكل بارز.

• تتطلب مواجهة هذا الاتجاه السلبي الآن إعادة تعيين نموذج جديد لـ "ما بعد أوسلو" يضع تفكيك الاحتلال والمساواة في الحقوق في الصدارة.

<sup>1</sup>Jean-Marie Guéhenno ,Why Europe needs a rights-based policy after the Gaza conflict, 8 June 2021 , <https://ecfr.eu/article/why-europe-needs-a-rights-based-policy-after-the-gaza-conflict/>, accessed on 12/12/2021

<sup>2</sup>جمدت أوسلو الوضع السياسي كما كان في عام 1993 - من خلال وضع الاستقلال الفلسطيني على الجليد ، في انتظار صفقة تفاوضية - فقد فشلت في كبح الإجراءات الإسرائيلية أو تجميد الوضع على الأرض. وبدلاً من ذلك ، فقد وفرت لإسرائيل غطاءً دبلوماسياً فعالاً لترسيخ سيطرتها على الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) من خلال إظهار استعداد ظاهري للتحدث مع الفلسطينيين حتى في الوقت الذي تكثف فيه النشاط الاستيطاني وتسلبهم من ممتلكاتهم (من خلال الهدم المستمر للمنازل ومصادرة الأراضي) ، والقيد المفروضة على الوصول) ، مما أدى إلى تهجيرهم قسراً. لقد أدت هذه الاتجاهات إلى طريق مسدود في المفاوضات ، وقضت على البصمة الإقليمية اللازمة لاتفاق الدولتين القابل للحياة ، ورسخت حقيقة الدولة الواحدة مكانها.

- هذا لا يعني التخلي عن دعم حل الدولتين. فإذا استمرت إسرائيل في عرقلة نتيجة الدولتين فسيتعين عليها ضمان حقوق متساوية في دولة ديمقراطية واحدة. في كلتا الحالتين.

### ث. المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين:

- يضعون الجزء الأكبر من المسؤولية على عاتق الفلسطينيين لإعادة الانخراط في المفاوضات.

### ج. العلاقات الإسرائيلية الأوروبية:

- يتحدثون عن رغبتهم في تكثيف التعاون الثنائي مع إسرائيل ، بما في ذلك احتمال عقد مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل للمرة الأولى منذ عام 2012.

- توقف عمل الاتحاد الأوروبي لمواصلة تطوير قائمة ردوده على الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

- أهدر الاتحاد الأوروبي القدر الضئيل من النفوذ الذي أنشأه خلال النصف الأول من عام 2020. وهكذا ، بينما اعترض بشدة على احتمال الضم بحكم القانون ، أظهر أنه قادر على التعايش مع الضم الفعلي المستمر.

### ح. نفعية الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الصراع:

- يُظهر الاتحاد الأوروبي كل قدرة على استيعاب حقيقة تعميق الحقوق غير المتكافئة والاحتلال المفتوح على الأرض ، على الرغم من معارضة إضفاء الطابع الرسمي على هذا الوضع على النحو الذي اقترحه خطة ترامب.

- منذ اتفاق التطبيع الإسرائيلي مع الإمارات ، كان هناك ارتفاع في النشاط المتعلق بالاستيطان. قدمت السلطات الإسرائيلية ما لا يقل عن 6205 وحدة سكنية جديدة منذ ذلك الحين - جميعها تقريباً في مناطق سيتعين على إسرائيل إخلائها في سياق حل الدولتين

- يأتي ذلك جنباً إلى جنب مع استمرار هدم الممتلكات والمنازل الفلسطينية ، بما في ذلك تلك التي بنيت بأموال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء

- يواجه الاتحاد الأوروبي قائمة طويلة من تحديات السياسة الخارجية ، والعديد منها في الشرق الأوسط.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي أن هناك أيضًا حاجة عملية للحفاظ على علاقة فعالة مع إسرائيل على خلفية عدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط.
- فيسعي الأوروبيون للتأكد من استخدام استثماراتهم بأكثر الطرق تأثيرًا ممكنًا - من خلال دفع التحول الإيجابي للنزاع بدلاً من محاولة الحفاظ على استراتيجية معطلة بشكل أساسي
- فإن إعادة التفكير الاستراتيجي هي الوسيلة الوحيدة لتعزيز المصالح الأوروبية - ليس فقط من حيث السلام المستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، ولكن أيضًا كمحفز لمزيد من الاستقرار على أعتاب أوروبا والعلاقات الثنائية الأكثر ازدهارًا.

#### خ. الاعتراف بالدولة الفلسطينية:

- يعتبر الاتحاد الأوروبي (وفقا لكاثرين أشتون) أنه قد فشل في الاستفادة من أحد إنجازاته القليلة الملموسة ، وهو الاستثمار بشكل كبير في المساعدة على جعل المؤسسات الفلسطينية جاهزة لإقامة الدولة .
- باستثناء السويد ، ترفض الدول الأعضاء بثبات اتخاذ الخطوة النهائية من خلال الاعتراف رسميًا بالدولة الفلسطينية ، غالبًا على أساس الاعتقاد بأن هذا من شأنه أن يستبق نتيجة المفاوضات.
- ويسبب استمرار الاحتلال وتقويض المؤسسات الفلسطينية كانت النتيجة تهديد الاستثمارات الأوروبية في فلسطين بما في ذلك أكثر من ملياري دولار تم منحها لموازنة السلطة الفلسطينية منذ عام 2007.
- ومن خلال هذا الدعم ، لقد أعطى الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية بشكل فعال مسؤوليات إقامة الدولة ، مثل تقديم الخدمات للفلسطينيين والأمن للإسرائيليين ، دون أي من مزاياها ، كالاعتراف السياسي والسيادة على الأرض.

• وبعد اعلان صفقة القرن واستمرار اسرائيل في الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية بالضفة الغربية هناك رأيان.

• بينما نوقش الاعتراف في الماضي كجزء من اتفاق إسرائيلي فلسطيني مستقبلي ، تعتبره عدة دول أوروبية هذه الأيام رداً على الضم .لن يتطلب قرار الاعتراف إجماعاً ، ويمكن لكل عضو في الاتحاد الأوروبي أن يقرر بنفسه .على الرغم من أن الاعتراف سيكون تعبيراً عن احتجاج على الضم ، إلا أنه لن يشكل عقوبة أوروبية ضد إسرائيل ، وسيُنظر إليه بدلاً من ذلك على أنه إجراء موازنة مصمم للحفاظ على جدوى رؤية الدولتين ، وتعزيز السلطة الفلسطينية ضد التهديد من الانهيار والتصعيد .

• يعتبر الاعتراف إلى حد كبير تدبيراً رمزياً لا يندرج بالضرورة بتغيير واقعي على الأرض ، كما كان الحال مع إعلانات الاعتراف السابقة التي لم تسفر عن تغيير جوهري .ومع ذلك ، فإن التحرك الواسع من قبل العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي - وخاصة من قبل الدول الرئيسية مثل ألمانيا وفرنسا ، وكذلك المملكة المتحدة ، التي خرجت من الاتحاد الأوروبي - يمكن أن يكون لها أهمية دبلوماسية مهمة من حيث الشرعية الدولية للفلسطينيين وتؤثر على الاستجابة الدولية لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية.<sup>1</sup>

#### د. التقييم الأوروبي للتنسيق الأمني الفلسطيني مع إسرائيل:

ينظر الاتحاد الاوروبي لهذا التنسيق باعتباره إدارة الاحتلال نيابة عن إسرائيل.

• ففي الضفة الغربية ، شهد هذا ظهور شراكة أمنية وثيقة بين السلطة الفلسطينية التي تحكمها فتح وإسرائيل ، مما حال دون أي تعبئة شعبية حقيقية ضد الاحتلال.

<sup>1</sup> Lior Lehrs To Recognize or not to Recognize: EU Recognition of Palestine, <https://www.mei.edu/publications/recognize-or-not-recognize-eu-recognition-palestine>, accessed on 1 Dec. 2021

• توصلت حماس إلى اتفاقيات وقف إطلاق نار متكررة تسمح بتخفيف محدود للقيود الإسرائيلية على قطاع غزة مقابل قيامها بمراقبة الجماعات الفلسطينية المحلية. وينظر للمقاومة بأنها اشتباكات أمنية عرضية (وعلى الأخص في غزة) استثناءات للقاعدة.

### ذ. التقييم الاوروبي لحركة حماس:<sup>1</sup>

• يجب أن تدعم الدبلوماسية الأوروبية عملية حقيقية لإعادة التوحيد الوطني الفلسطيني ، وإعادة الديمقراطية ، وإعادة المؤسسة.

• يجب على الأوروبيين تبني سياسة براغماتية للانخراط مع حماس

• وتشجيع مشاركة الحركة في عملية سياسية شاملة يمكن أن تدعم إعادة تطوير غزة على المدى الطويل.

### ر. الرؤية الاوروبية للحرب الأخيرة على غزة 2021:<sup>2</sup>

• أظهرت الحرب الأخيرة مرة أخرى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لقطاع غزة أو للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ككل.

• يعتبر القتال بمثابة تذكير وحشي بأنه ما لم يحل الطرفان الأسباب الأساسية للصراع الطويل الأمد ، فسيستمر اندلاع أعمال العنف

• في ظل عدم إيلاء إدارة بايدن للصراع الفلسطيني الإسرائيلي أهمية كبيرة توصل الاتحاد الأوروبي لقناعة مهمة تتمثل في أنه إذا أراد الأوروبيون منع المزيد من العنف والتقدم في حل يحترم حقوق الإسرائيليين والفلسطينيين ، فسوف يحتاجون إلى ممارسة ثقلهم السياسي للتأثير على الصراع. ولا شك في أن هذا سيكون موضع ترحيب من قبل البيت الأبيض.

• وقد تعهد المانحون الأوروبيون وغيرهم من المانحين الدوليين بتقديم أموال كبيرة لإنعاش غزة - ومع ذلك ، لكسر حلقة الصراع ، يجب على الدول

<sup>1</sup> Jean-Marie Guéhenno (& Others), Why Europe needs a rights-based policy after the Gaza conflict, <https://ecfr.eu/article/why-europe-needs-a-rights-based-policy-after-the-gaza-conflict/>, 8 June 2021

<sup>2</sup> Ibid

الأوروبية والاتحاد الأوروبي دفع استجابة سياسية قائمة على الحقوق تتجاوز المساعدات الإنسانية الضيقة، ودعم إعادة الإعمار. فهذا هو السبيل الوحيد نحو حل مستدام لغزة وجهود حقيقية لإحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

### ز. المدخل الأوروبي لحل الصراع:

• أهمية عمل الاتحاد الأوروبي مع الشركاء الرئيسيين للقضية، بما في ذلك في العالم العربي

• يجب على الدبلوماسيين الأوروبيين أن يوجهوا جهودهم نحو إرساء أسس محادثات جوهرية بين إسرائيل وفلسطين.<sup>1</sup>

### س. الانتخابات الفلسطينية:

أدان الاتحاد الأوروبي قرار السلطة الفلسطينية بإجراء تنظيم الانتخابات ووصفه بالاستبداد فلم يراعوا موقف وثابت القضايا المصرية التي أحالت دون تنظيم العملية الانتخابية كعقد انتخابات بداخل القدس ذاتها.

• وفي هذا الصدد تطالب بعض مراكز الفكر الأوروبية بالاتحاد الأوروبي وجود قيادة تمثيلية للفلسطينيين ومؤسسات خاضعة للمساءلة، ويطالبون القادة الأوروبيين الضغط على الرئيس أبو مازن لتحديد مواعيد جديدة لانتخابات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ش. توصيات بعض مراكز الفكر الأوروبية للضغط الأوروبي على إسرائيل لوقف الصراع:

• حدث تحول في الحوافز السياسية لإسرائيل ، التي تفضل الاحتلال حالياً.

• ويلعب الإنفاذ الحيادي وغير المشروط للقانون الدولي دوراً هاماً في هذا الصدد.

<sup>1</sup> [ibid](#)

- تعين على الحكومات الأوروبية بذل المزيد من الجهد لضمان أن علاقاتها الثنائية مع إسرائيل لا تفقد مشروع الاستيطان في البلاد ، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334.
- كما ينبغي عليها دعم آليات المساواة الدولية ، مثل المحكمة الجنائية الدولية. هذه وسيلة لا غنى عنها لتحدي الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية بما في ذلك العائلات التي تواجه الإخلاء القسري في أحياء القدس الشرقية مثل الشيخ جراح وسلوان.
- يمكن أن تساعد هذه الآليات أيضًا في منع الصراع في غزة واستهداف المدنيين هناك ،ويمكنه محاسبة الجماعات الفلسطينية المسلحة (بما في ذلك حماس) <sup>1</sup>.

### ص. توصيات لتفعيل الدور الاوروبي في غزة:

- يجب على الأوروبيين معالجة أسباب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في غزة
- ينظر الاتحاد الاوروبي إلى تحمل حماس مسؤولية مأسوية الوضع في قطاع غزة على الرغم من أن مشاكل غزة هي ، قبل كل شيء ، نتاج سنوات من القيود والإغلاق الإسرائيلي. في حين أن هذه الإجراءات تستهدف حماس ظاهرياً ، فإن مليوني فلسطيني يعيشون هناك هم أكثر من عانى. ويرى المركز الاوروبي للسياسة الخارجية أنه لا يمكن أن يكون هناك مستقبل لغزة ما دام الحصار الإسرائيلي قائمًا.

### ثالثاً: الموقف الروسي والصيني من القضية الفلسطينية:

يبدو أن روسيا والصين تنتهجان موقفًا أكثر حيادية بشأن الصراع. ويدعمان حل الدولتين على حدود 67 ويعلنان ان القدس الشرقية عاصمة فلسطين وبيدنان الاستيطان يدعو كل من موسكو وبيكين كلا الطرفين إلى تهدئة التوترات وحل القضايا الناشئة سلمياً عبر المنظمة الأممية.

<sup>1</sup> Ibid

وكلاهما رفضا صفقة القرن الأمريكية ورفضاً المشاركة في ورشة المناقشة التي دشنت المرحلة الأولى لصفقة القرن فأعلن سفير الصين لدى السلطة الفلسطينية في 29 مايو 2019،<sup>1</sup>

"أن بلاده وروسيا الاتحادية لن تحضرا مؤتمر البحرين الدولي حول الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتي تعرف إعلامياً باسم "صفقة القرن".

تتقوض كلا من الصين وروسيا الموقف الأمريكي المقيض للقضية الفلسطينية بمجلس الأمن كأحد مجالات التصعيد ضد الولايات المتحدة داخل بنية النظام العالمي:<sup>2</sup>

- فقام سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي ، باتهام واشنطن بمحاولة إنشاء نادي مغلق للديمقراطيات على أساس الأيديولوجية ، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى "تفاقم التوتر الدولي".
- شككت وزارة الخارجية الصينية في دوافع الولايات المتحدة ووبخت البلاد لكونها "غير مبالية بمعاناة الفلسطينيين". وألقت باللوم عليهما بشكل غير مباشر على "انتهاك" الالتزامات الدولية و "منع محاولات محاسبة أولئك الذين ينتهكون القانون. وفيما يلي سنستعرض موقف كلا من الصين وروسيا من القضية الفلسطينية:

### 1-الموقف الصيني من القضية الفلسطينية:

الصين تعي جيداً مركزية القضية الفلسطينية لدى الدول العربية، وفي نفس الوقت تحرص على دعم الاستقرار في المنطقة، وقد دعمت بكين القضية الفلسطينية مراراً في المحافل الدولية. وفي 2013 ابدت الصين اهتماماً أكبر بالتوسط لحل الصراع فأعلن الرئيس الصيني جين بينغ اقتراحاً لحل الصراع يقوم على أربعة مبادئ رئيسية تشمل: حل

<sup>1</sup> بي بي سي عربية، ما تأثير مقاطعة روسيا والصين لمؤتمر "صفقة القرن" في البحرين؟، 29 مايو 2019، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48344289>، متوفر بتاريخ 12 ديسمبر 2021

<sup>2</sup> [https://thediplomat-com.translate.google.com/2021/05/what-are-china-and-russia-saying-about-the-israel-palestine-conflict/?x\\_tr\\_sl=auto&x\\_tr\\_tl=ar&x\\_tr\\_hl=nl](https://thediplomat-com.translate.google.com/2021/05/what-are-china-and-russia-saying-about-the-israel-palestine-conflict/?x_tr_sl=auto&x_tr_tl=ar&x_tr_hl=nl)

الدولتين، المفاوضات السلمية، ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وأهمية إنهاء الصراع ومسئولية المجتمع الدولي تجاه تسويته. وأعلنت الصين عن استعدادها للوساطة حال موافقة الطرفين.<sup>1</sup>

لكن رغم محاولة توسطها هذه لتسوية الصراع ورغم التقارب الاسرائيلي مؤخرا مع الصين- كما سلف الذكر- لكن مازالت الصين تدعم الموقف الفلسطيني والعربي من الصراع لذا تحاول اسرائيل التقارب لتغيير الوجة الصينية وتجعله هدفها الاستراتيجي خلال المرحلة القادمة.

ومن ثم يمكن القول انه ورغم هذا التقارب إلا أن اسرائيل تهدف للعمل لتغيير توجه الصين تجاه بعض القضايا التي تؤرقها:<sup>2</sup>

- الدعم الصيني للقضية الفلسطينية
- النظرة الصينية للبرنامج النووي الإيراني الذي لا تعتبره مصدر تهديد
- التقارب الصيني الإيراني ودورها الداعم لها دبلوماسيا خلال اتفاقية البرنامج النووي الإيراني
- العلاقات الرسمية الصينية الداعمة لحزب الله وحماس

هذا وتحاول اسرائيل في ذات الوقت الموازنة بين التقارب مع الصين من ناحية والحساسية الامريكية تجاه عمق هذا التقارب من جهة أخرى، كما تخشي اسرائيل من التعاون التكنولوجي مع الصين في نقل المعرفة HOW KNOW الراقية الى الصين، كما تخشي من التعاون في مجال الحرب السيبرانية من الاضرار بمصالح الشركات الاسرائيلية التي تتشغل بهذا المجال.<sup>3</sup>

ورغم هذه المخاوف إلا أن اسرائيل بحسابات المكسب والخسارة تعتبر المستفيد الاكبر من مبادرة الحزام والطريق، وهي تعمل بكل جدية على تعظيم هذه المنافع من المبادرة مستقبلا.

<sup>1</sup> U.S- China, Economic & Security Review Commission, .Op.Cit

<sup>2</sup> Galia Lavi, Jingjie He, and Oded Eran (2015). China and Israel: On the Same Belt and Road? "Strategic Assessment, Volume 18 , No. 3, October.

<sup>3</sup> Ibid

**الموقف الصيني من اتفاقات ابراهام:** بمجرد أن أعلنت ادارة ترامب صفقة القرن ثم ابرام اتفاقات ابراهام وقامت الصين بنقد الادارة الامريكية ولكن الكثير من مراكز الفكر الأمريكية مثل المجلس الاطنطي والإسرائيلية كمعهد القدس للأمن والاستراتيجية<sup>1</sup> أصدرت الكثير من تقديرات الموقف التي تتادي بوجود منافع للصين من تلك الاتفاقات نظرا لما تحصل عليه الصين من بترول من الدول المطبوعة<sup>2</sup>، وكذا اهتمامها بدولة الامارات العربية المتحدة التي وقعا بينهما ما يزيد عن 13 اتفاقية تعاون عام 2018<sup>3</sup>.

## 2- الموقف الروسي من المفاوضات:

تتوافق الرؤية الروسية مع الصينية تجاه القضية الفلسطينية فكلاهما لا ينطلقا من قناعة عقيدية بدعم فلسطين أو إسرائيل، وإنما مصلحة يقرون بحجم التأييد الإسلامي والعربي للقضية، وكذا الكثافة السكانية في المنطقة مقارنة بالصهاينة، علاوة على وجود علاقة تحالف استراتيجي أمريكية إسرائيلية ومن ثم يأتي جعم التتين والدب الروسي للقضية ولكنه دعم مصلي فكلاهما يقيمان علاقات جيدة مع إسرائيل وبينهما استثمارات ضخمة وعلاقات مصلحة لم تصل لدرجة الاستراتيجية.

### أ. الموقف الروسي من أوصلو واتفاقات السلام:

- تعتقد روسيا أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد مؤتمر مدريد واتفاقيات أوصلو (أوصلو 1 وأوصلو 2) أمر ضروري للغاية.
- وتعلن روسيا عن قلقها من عدم وجود اتفاق دائم حول كيفية استئناف عملية السلام ومحادثات السلام.

<sup>1</sup>Tuvia Gering , China's View of the Abraham Accords, 20/10/2020, <https://jiss.org.il/en/gering-chinas-view-of-the-abraham-accords/>, accessed on 12/11/2021

<sup>2</sup> Jonathan Fulton, China is happy about the Abraham Accords and the GCC crisis coming to an end, February 22, 2021, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/china-is-happy-about-the-abraham-accords-and-the-gcc-crisis-coming-to-an-end/>, accessed on 12/11/2021

<sup>3</sup> جريدة الامارات اليوم، 21 يوليو 2018

• وتعتبر أن المحادثات تتطلب عقد اجتماع رباعي على المستوى الوزاري من أجل استئناف الجهود لتنفيذ القرارات المتعلقة بمبدأ الدولتين، مما يتطلب حواراً مباشراً واستئناف عملية التفاوض.

• ترى موسكو أن التهدئة الفورية، لصالح الفلسطينيين والإسرائيليين، ضرورية، وأنها تسعى إلى تحقيق هذا الهدف من خلال استخدام علاقاتها مع الطرفين. ودول أخرى في المنطقة وكعضو في المجموعة الرباعية.

#### **ب. موقف روسيا من اتفاقات ابراهام**

• تعتبر روسيا إن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية يجب ألا يغفل الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية.

#### **ت. الموقف الروسي من الدولة الفلسطينية:**

• تؤمن روسيا بمبدأ حل الدولتين على الحدود المعترف بها دولياً عام 1967 كمدخل لإحلال السلام والأمن بينهما عاصمتها القدس الشرقية. وتلتزم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ومبدأ قيام دولتين مستقلتين، ويؤكد احترام الطرفين لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

• وتنتظر للاستيطان كعمل غير شرعي من قبل إسرائيل ضد في الأراضي الفلسطينية، وتعتبرها تقلل من إمكانية تحقيق سلام عادل وإقامة حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

• وتعتبر أعمال العنف والتصعيد عمل يحول دون التوصل لتسوية ممكنة بل على النقيض يفاقم الوضع

• تؤكد روسيا في المادة 92 من وثيقة إستراتيجية سياستها الخارجية، التي تم تبنيها في نوفمبر 2016، أنها ستواصل حل النزاع العربي الإسرائيلي على أساس القانون الدولي.

• ويأتي اهتمام روسيا بالتمسك بحل الدولتين من معرفتها بأن قضية فلسطين هي دائماً موضع اهتمام المسلمين. من ناحية، ستستغل روسيا وجودها في منظمة التعاون الإسلامي كعضو مراقب لتنمية العلاقات مع الدول الإسلامية، وسيؤدي توجه روسيا لصالح إسرائيل إلى كسر هذا الرابط. خاصة أن الهدف

الرئيسي لسياسة بوتين الخارجية في السنوات الأخيرة هو إعادة روسيا إلى "أعلى مستوى في السياسة العالمية والشرق أوسطية"<sup>1</sup>.

• وجدت روسيا في الموقف الأمريكي المتعنت بعد اعلان صفقة القرن من قبل ادارة ترامب ثم عدم الاهتمام من قبل ادارة بايدن فرصة لها للتدخل لا تريد إضاعتها خاصة بعد أن اتخذت الولايات المتحدة إجراءات أحادية الجانب لصالح إسرائيل.<sup>2</sup> ففي 13 مايو ، دعا بوتين ، مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ، إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال "حل الدولتين" ، مما يعني ضمناً إنشاء فلسطين كدولة مستقلة إلى جانب إسرائيل الأمر الذي عرقلته الولايات المتحدة. تعمل روسيا والأمم المتحدة على تعزيز استئناف المحادثات في إطار اللجنة الرباعية للشرق الأوسط - وهي صيغة تم إنشاؤها في عام 2002 وتضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ، وتهدف إلى التوسط في محادثات السلام في الشرق الأوسط من خلال دعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية. وبناء المؤسسات.<sup>3</sup>

• تقييم روسيا علاقات جيدة مع اسرائيل "علاقة صداقة مزدوجة (وليست استراتيجية) مع وجود خلافات جدية حول بعض القضايا الإقليمية"، ولكنها توازن بينها وبين علاقاتها مع الولايات المتحدة ورغبتها في كسب موقف جديد داخل المنطقة العربية والاسلامية. كما أن اسرائيل لن تسمح أبداً لهذه العلاقات

<sup>1</sup> Strategic Council for Foreign Affaires, RUSSIA'S EFFORT TO PLAY A GREATER ROLE IN PALESTINIAN CAUSE, 19 May 2021. <https://www-scfir.translate.google.com/en/politics/133233/russias-effort-to-play-a-greater-role-in-palestinian-cause/? x tr sl=auto& x tr tl=ar& x tr hl=nl>, accessed on 1 Dec. 2021

<sup>2</sup> Ibid

<sup>3</sup> Danil Bochkov, What Are China and Russia Saying About the Israel-Palestine Conflict?, 21 May 2021, <https://thediplomat-com.translate.google.com/2021/05/what-are-china-and-russia-saying-about-the-israel-palestine-conflict/? x tr sl=auto& x tr tl=ar& x tr hl=nl>, accessed on 12 Dec. 2021

بالوصول إلى مستوى يقلق واشنطن ، لكنها تريد بناء علاقات إقليمية ودولية متنوعة ، لكن ليس لديها مصلحة في استبدال شريكها الاستراتيجي الأساسي<sup>1</sup>.

## خاتمة:

بإستقراء المواقف الدولية المعنية تجاه قضية حل الدولتين، نجد أن المجتمع الدولي يسير نحو حل الدولة الواحدة تمهيدا للقضاء على القضية الفلسطينية كخطوة لتغيير شكل المنطقة ككل.

فجدد أن الموقف الأوروبي استنتج أن التطورات على الأرض لا تجعل حل الدولتين مجديا، في حين يتمسك كل من الصين وروسيا بحل الدولتين وفقا للرؤية العربية للسلام عام 2005 ولكن كلاهما لا ينجس في المفاوضات ومازالا يمارسان ضبط النفس في الخارج بل وتسعي إسرائيل إلى تغيير مواقفها تجاه التغيير الذي يحدث في المنطقة من اتفاقات التطبيع وبالتبعية صفقة القرن التي أعلنتها إدارة ترامب وتديرها إدارة بايدن بدهاء عبر التراخي والبعد عن التوسط لوقف الاستيطان وتهويد القدس والتأكيد على حل الدولتين وظهر ذلك في تصويتها ضد الحق الفلسطيني في مايو 2021 بداخل مجلس الأمن.

ويلاحظ أن الأطراف المعنية اتفقت أن تغيير الوضع على الأرض من استيطان واستيلاء على الأرض وتوقف السلطة الفلسطينية من المطالبة بالاعتراف الدولي بها وانقسامها وانقسام الشارع الفلسطيني بين فتح وحماس هو ما يجعل حل الدولتين غير ممكن أو من الصعوبة لتحقيقه.

وفي الواقع لم يكن مطروح من قبل الكيان الصهيوني ومراكز الفكر الصهيونية داخل وخارج إسرائيل خلاف ذلك الوضع ذاته. تشترك كافة المخططات المطروحة من قبل الكيان الصهيوني أو الصهيونية العالمية في قاسم مشترك ألا وهو الطائفية للإضعاف والتقسيم والتفتيت للتمهيد لابتلاع الأرض ككل وتحقيق حلم أرض إسرائيل الكبرى فالصياغات التي كانت تطرح من قبل لم

<sup>1</sup> Strategic Council of Foreign Affairs, Op.cit

تكن إلا لكسب وقت وتغير الوضع على الأرض الأمر الذي لم تستطع تحقيقه باستمرار وجود الشعب الفلسطيني على الأرض لذا كانت الطائفية هي السلاح المشترك للتقسيم للوصول للمخططات المزعومة. فالاستناد على العرق والأثنيات كسلاح وأساس تنطلق منها كافة المخططات تجاه القضية الفلسطينية خاصة والعربية عامة، سواء المعلن منها أو المنشور من قبل عقول الدول الغربية الموالية للكيان المحتل المتمثلة في مراكز الفكر. فمنذ وعد بلفور ظهرت الطائفية أمام العيان عبر وصفها الشعب الفلسطيني بجماعات غير يهودية مقابل الإشارة للصهاينة كجماعات يهودية.

وتعتقد الباحثة أن المغزي هو تحويل الديانة إلى عرق تنشأ بموجبه حقوق لفاعلين لا يستحقونها، وتسلب بموجبه حقوق عن أهلها عبر التقسيم والطائفية تجنباً لتحويل القضية لتاريخ أو أرض أو حقوق شعب مسلوب. فالعرق تستخدم الصهيونية العالمية لتصفية القضية وإعادة كتابة التاريخ بل والواقع من منظور طائفي، كسمت عام وقاسم مشترك للنهج الصهيوني في التعامل مع إنشاء دولة فلسطينية، وفي إطار هذا القاسم المشترك تتعدد الصياغات لإجهاض الحق الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

وتتعدد الخطط والأطروحات المقدمة في هذا السياق؛ كمخطط برنارد لويس<sup>1</sup>، ومخطط عويد بينون، والشرق الأوسط الكبير، ونظرية تبادل الأراضي، ومخطط إحياء سايكس بيكو الجديد المقدم من مركز American Enterprise Institute عام 2021 وإعادة ترسيم الحدود السياسية لدول المنطقة عام 2021<sup>2</sup>، ومخطط الولايات المتحدة الإبراهيمية والاستناد للطائفية كمحرك مهم لإعلان موت الدول القومية تمهيداً لإقامة اتحاد فيدرالي إبراهيمي تقوده إسرائيل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Douglas Martin, Bernard Lewis, Influential Scholar of Islam, Is Dead at 101, the New York Times, 21/05/2018, <https://www.nytimes.com/2018/05/21/obituaries/bernard-lewis-islam-scholar-dies.html>, accessed on 11/08/2018

<sup>2</sup>

<sup>3</sup>

وجميع هذه الأطروحات مع اختلاف مسمياتها اشتركت في إهدار الحق الفلسطيني سواء عبر التسوية إرجاء قضايا الحل النهائي، وتغير الوضع على الأرض - عبر الاستيطان والاستيلاء- ، ومحاولات تصدير الحق الفلسطيني لدول الجوار العربي كالأردن أو مصر وفقا للصيغة المطروحة، ثم سرعان ما تحول الطرح إلى استبعاد حل إقامة الدولة الفلسطينية جنبا لجنب مع الكيان الصهيوني مستخدمين سلاح الطائفية لتفتيت المطالب العربية وقوى الضغط والتأييد لتحويل وتشيتت الانتباه والمسار، وكذا لتغيب الحق الفلسطيني عبر إنشاء روابط عرقية وهوية مستندة على العرق والطائفة تحقق التميز والهيمنة للكيان الصهيوني كالأبراهيمية كمدخل لفرض حل الدولة الواحدة تتضمن على سبيل الذكر .

في هذا الصدد، فأن التسليم بحل الدولة الواحدة هو الخدعة الأكبر للقضاء على الحق الفلسطيني ومن ثم هو المدخل للوصول للولايات المتحدة الابراهيمية التي ستنشأ على أنقاض الدول العربية والاسلامية ومن ثم فالحل يكمن في الاتي:

- التصعيد الفلسطيني على كافة الأصعدة القانونية عبر رفع قضايا أمام محكمة العدل الدولية ضد الكيان الصهيوني والدول المتواطئة
- شن حروب جديدة ضد الكيان الصهيوني كالحرب السبيرانية
- شن حرب دبلوماسية شاملة
- رفض حل الدولة الواحدة
- القوة مدخل مهم للتصعيد على الأرض
- وقفات دورية للجاليات الفلسطينية والعربية بالدول الغربية لتحريك الرأي العام

- رفض الابراهيمية وتوعية الشعوب العربية بمخاطرها فهي مدخل الوصول لتنفيذ صفقة القرن على الأرض
- التطبيع الشعبي مدخل خطير للوصول لهذا المخطط ويجب التوعية الاعلامية به

- توحيد الصف الفلسطيني مطلب حيوي
- عقد انتخابات فلسطينية وبشان القدس يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة كسلاسل الكتل لتنظيم الانتخابات وهي تقنية تعترف بها كافة دول العالم واستخدمتها الولايات المتحدة الامريكية من قبل بالفعل
- توعية الراي العام الغربي والروسي والصيني بموقف فلسطين الموافق بحل الدولتين فإسرائيل تنفي هذه الحقيقة وتروج لمغالطة رفض الفلسطينيين لوجود اسرائيل بالأساس.
- تهديد إسرائيل هو محدد لتغير الموقف الاوروبي وضمان استدامة الموقف الروسي والصيني ومراجعة الولايات المتحدة لادواتها في المرحلة الانية.

# خيار إعلان دولة فلسطينية تحت الاحتلال

أ.جمال البابا

أ.محمد عوض التلبناني

## مقدمة:

سعى الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة المستندة لحق الشعوب في تقرير المصير؛ من خلال نضاله الوطني الطويل متبعاً طريق الكفاح المسلح، ثم المفاوضات السياسية، ثم من خلال الوسائل القانونية والدبلوماسية والمقاومة الشعبية، بهدف إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة وتجسيد حق العودة للاجئين، على هدى قرارات المجالس الوطنية داخل منظمة التحرير، وقد واكب هذا الصراع والنضال الوطني رزمة من قرارات دولية تدعم إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن مع تعثر المفاوضات، واستمرار دولة الاحتلال في تكريس سيطرتها في شتى ميادين الحياة، وتعمل على خنق واجهاض مقومات السيادة الوطنية، برزت تساؤلات حول جدوى ومستقبل حل الدولتين، وكذا أعيد طرح خيار الدولة الواحدة، وفي هذا السياق تسعى هذه الورقة لإعادة قراءة في مستقبل حل الدولتين من خلال البحث في مبررات إعلان دولة فلسطينية تحت الاحتلال، والمتطلبات القانونية والسياسية لتجسيد هذا الخيار، وكذا تتاول الإشكاليات والمخاطر التي تصاحبه، وذلك من خلال تقسيم هذا الورقة إلى ثلاثة

محاور، نتناول في المحور الأول: المبررات والدوافع للتمسك بهذا الخيار، ونعرض في المحور الثاني: المتطلبات القانونية والسياسية لتجسيد هذا الخيار، بينما نناقش الإشكاليات والمخاطر التي تصاحب هذا الخيار في المحور الثالث والأخير.

## المحور الأول

### المبررات والدوافع للتمسك بخيار دولة تحت الاحتلال

منذ انحسار سيادة الدولة العثمانية عن فلسطين كإحدى الولايات لتلك الدولة، ووقوع فلسطين تحت الاحتلال ثم الانتداب البريطاني، بدء نضال الشعب الفلسطيني ضد مخططات وممارسات سلطات الاحتلال، ودعمها المحموم لتطبيق وعد بلفور الغير شرعي، منذ ذلك الحين والمشاريع والمبادرات والأفكار والأهداف سواء الوطنية أو الدولية تنتقل من حل إلى آخر، ومن رؤية إلى أخرى، فكان هدف القوى الوطنية العربية مواجهة الهجرة اليهودية والمشاريع الصهيونية، من أجل الإبقاء على الوضع الديمغرافي والسياسي لصالح السكان العرب الأصليين، بينما كانت مشاريع بريطانيا ومعها مقترحات دولية أممية تطرح إما فكرة التعايش السلمي بين المهاجرين اليهود والسكان العرب، أو فكرة قيام دولتين وحكومتين في فلسطين، وحتى لا نغوص في التاريخ طويلاً فمنذ لجنة بيل سنة 1937 بدأ يتقدم حل الدولتين تجمع بينهما نوع من الروابط والصلات الاقتصادية والدينية على حل الدولة الواحدة، وهو ما تم إقراره من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 181 والشهير بقرار تقسيم فلسطين، الذي انبثق عنه قيام دولة إسرائيل عام 1948، وفي المقابل لم يتجسد حتى الآن قيام الدولة الثانية المستقلة أي دولة فلسطين<sup>1</sup>.

وقد شكلت أحداث النكبة الأولى لسنة 1948، ثم النكبة الثانية لسنة 1967، صدمة كبرى للوعي والفكر والنضال الوطني، فراوح بين رفض قرار التقسيم وقرارات 242 و 383، والمناداة بإعادة الوضع في فلسطين كلها لما

كان عليه قبل عام 1947، إلى الدعوة من قبل حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح عام 1968 لإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية؛ أي الانحياز لخيار الدولة الواحدة العلمانية لكل مواطنيها، ثم الانتقال لبرنامج النقاط العشر لسنة 1974؛ والدعوة لإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره أو جلاء الاحتلال منه، إي الانتقال لفكرة الدولتين ولو بشكل مرحلي، وهو الخيار الذي تم تدعيمه بإعلان وثيقة الاستقلال عام 1988، وتقويته بالتوقيع على اتفاق أوسلو، والسعي من خلال المفاوضات إلى إقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وفق القرار 242 و 338، وفي كل تلك المراحل لم يشهد المشهد الفكري أو السياسي الفلسطيني إجماعاً على خيار واحد محدد، فكان هناك دائماً معارضة وانقسام حول كل طرح أو مشروع من برنامج النقاط العشر، وصولاً للموقف من اتفاقية أوسلو<sup>2</sup>، ومع تعثر المفاوضات، وإجهاض ممارسات وسياسات دولة الاحتلال لحل الدولتين، من خلال فرض وقائع في القدس وتهويدها، والتوسع الاستيطاني في الضفة، وفشل اتفاق أوسلو في تحقيق الأهداف المرجوة منه، بحيث عادت تتعالى الأصوات لهجر نهج أو حل الدولتين، والانتقال للمناداة والنضال من أجل الوصول لحل الدولة الواحدة، كما وجدت دعوات بإقامة كنفيدرالية بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل أو مع المملكة الأردنية، وعليه كان لازماً علينا طرح الأسانيد التي تدعم خيار إعلان وتجسيد دولة فلسطينية تحت الاحتلال، استناداً لحل الدولتين:

## 1- التنقل بين الخيارات:

وجه انتقاد شديد للقيادة الوطنية الفلسطينية بسبب تخليها عن خيار الدولة الديمقراطية العلمانية الذي رفعته عام 1968، وانتقالها إلى خيار الدولتين من خلال إعلان وثيقة الاستقلال عام 1988، مروراً ببرنامج النقاط العشر عام 1974، واعتبر البعض أن هذا التنقل بين الخيارات يحمل تسرع وعدم صبر وغياب رؤية لدى القيادة الفلسطينية، بل كان ينبغي على القيادة التمسك بالخيار الأول، والعمل الجاد والمضني من أجل الوصول إليه، وليس الانتقال لخيار آخر بمجرد مواجهة هذا الخيار لعقبات وصعوبات كبيرة<sup>3</sup>، ومع الاحترام لوجاهة هذا

النقد، إلا أن هذا النقد ذاته يوجه اليوم لمن ينادي بالتخلي عن خيار الدولتين، والانتقال إلى خيار الدولة الواحدة بسبب العقبات والصعوبات التي تمنع تحقق خيار الدولتين، أي قلة الصبر والتسرع في التنقل من خيار إلى آخر.

## 2- الحلول في مقياس الواقعية وعدم الواقعية:

يعد أحد أهم الأسباب التي دعت القيادة الفلسطينية، ومن خلفها المجتمع الدولي للدفع وتبني خيار الدولتين، هو واقعية هذا الحل وإمكانية تحقيقه، فإذا أصبح هذا الحل أقل واقعية بل صعب التحقق بسبب الممارسات والسياسات الإسرائيلية بتهويد القدس واستشراء الاستيطان<sup>4</sup>، فهل نساعد نحن من جانبنا في تحقيق هذا هدف الاحتلال ونتخلى عن حل الدولتين، وكذا يثار التساؤل هل أصبح حل الدولة الواحدة أكثر واقعية وإمكانية للتحقق حتى ننحاز له؟ لذا نرى أن الانتقال إلى خيار الدولة الواحدة أقرب لقفزة في الفراغ وقفزة في المجهول.

## 3- الخيارات بين موازين القوى:

كما يعد أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت القيادة الفلسطينية إلى قبول حل الدولتين، أي قبول دولة على 22% من مساحة فلسطين التاريخية، هو اختلال موازين القوى، وتفوق دولة الاحتلال وحلفاؤها عسكرياً واقتصادياً، في مقابل ضعف الحالة الفلسطينية وضعف الظهير المساند لها، وفي ذات السياق ينتقد تبني القيادة الفلسطينية لحل الدولتين بحجة أن إسرائيل قوية بما يكفي لرفض حل الدولتين، ونحن أضعف من أن نستطيع فرض حل الدولتين<sup>5</sup>، فهل تبخر ضعفنا وانقلب إلى قوة قادرة على فرض حل الدولة الواحدة على إسرائيل، وما هي القوة التي ستجبر إسرائيل التي اجهضت حل الدولتين أن تقبل حل الدولة الواحدة، فإذا كانت المبررات لحل الدولتين أنها تعيد لنا ما خسره من أرض وحقوق على كامل فلسطين، أي أن خيار الدولة الواحدة أكثر إنصافاً وتحقيقاً للمصالح والحقوق الفلسطينية، فإن حل الدولة الواحدة يتطلب من الطرف القوي أن يتنازل على تفوقه وعنصريته، ويقبل بأن يتشارك مع الشعب الفلسطيني الأرض والموارد وقوة التمثيل السياسي والحكم، وأن يتعايش بكل سلمية وحضارة

ورقي مع شعب ارتكب بحقه المجازر ويتكرر لأبسط حقوقه، وأن يتعامل معه على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، لذي نرى أن في ذلك مغالطة كبيرة وتناقض عجيب لا يمكن تفهمه.

#### 4- وجود مرجعية قانونية دولية تسند خيار الدولتين:

تعد المرجعية القانونية التي تسند خيار الدولة الفلسطينية من أهم الركائز والدوافع والمبررات التي تدعو للتمسك بهذا الخيار، فقد قررت الشرعية الدولية ممثلة بالمنظمات الدولية وما نتج عنها من اتفاقيات دولية وقرارات دولية؛ رزمة من الوثائق التي تشكل مرجعية قانونية مستقرة وراسخة داعمة لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، التي قامت على أرض الواقع ولقيت اعتراف دولي من عدد من الدول والمنظمات الدولية.

وأول تلك الوثائق الدولية هو قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قرر: "تتشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة"<sup>6</sup>.

كما أن قبول عضوية دولة إسرائيل في الأمم المتحدة وفق القرار 273، جاء مقرون ومشروط بقبول إسرائيل دون تحفظ على تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وبالتحديد القرار 194 الخاص باللاجئين، والقرار 181 والخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين، قامت أحدهما بينما منع الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته، لذا فإقامة دولة فلسطين وإعلانها في الأراضي المحتلة يأتي استجابة متأخرة أكثر من 70 سنة لقرارات الأمم المتحدة ومنسجمة معها<sup>7</sup>.

كما أن حدود الدولة الفلسطينية المزمع إعلانها دولة تحت الاحتلال؛ وإقليم تلك الدولة محدد بقرارات دولية تشكل رزمة من الوثائق الدولية المهمة، حيث قررت أن الأراضي المحتلة عام 1967 هي أرض محتلة ولا يجوز الاستلاء عليها بالقوة، وضرورة الانسحاب منها، مع حق الشعب الفلسطيني في

تقرير المصير فيها، وحرمة ابعاد السكان عنها، وعدم شرعية الاستيطان فيها، أو إقامة جدار عازل عليها، أو إحداث أي تغييرات تؤثر على وضع الأرض والسكان تحت الاحتلال، ووجود قوات الاحتلال في هذه الأرض بمثابة قوة احتلال عسكري، وما يمارسه من سلوك وسياسات ينبغي أن يبقى في إطار سلطات سلطة الاحتلال العسكري لهذه الأرض، وفق ما يقرره القانون الدولي، وبالأخص قواعد القانون الدولي الإنساني، حيث تم التأكيد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وتطبيقه على حالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية<sup>8</sup>، وكذا نتائجه ووجوب احترام مبادئ حقوق الإنسان، والالتزام بتطبيق أحكام اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949 على الأراضي المحتلة<sup>9</sup>، وكذا صدرت عدة قرارات دولية في مواجهة إجراءات الاحتلال في مدينة القدس، أو في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء اتخذت تلك الإجراءات شكل ممارسات تتعلق بالاستيطان، أو الابعاد للمواطنين الفلسطينيين، أو الحفريات، أو تقييد الوصول الحر لأماكن العبادة، وغيره من الممارسات الصادرة عن الاحتلال<sup>10</sup>، والتماس بين ذلك الاحتلال وبين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كالحق في الوصول للاماكن الدينية، وحق العودة، وغيرها من الحقوق المشروعة<sup>11</sup>.

وفي المقابل نال النضال الوطني الفلسطيني، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني اعترافاً دولياً بارزاً وصريحاً، عبرت عنه العديد من القرارات الدولية، حيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة صراحة " ...، وتؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف وخصوصاً؛ الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، التي شردوا منها واقتلعوا منها، كما تعترف الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب

الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقاً للميثاق" <sup>12</sup>، وهو القرار الذي تم إعادة التأكيد عليه مراراً ضمن دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة <sup>13</sup>.

وعليه فإن إعلان وتجسيد دولة فلسطينية تحت الاحتلال على حدود عام 1967، يأتي متوافق ومنسجم مع قرارات الشرعية الدولية، وتأكيد على قراراتها، وبالأخص حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره <sup>14</sup>، حيث تم منح فلسطين مركز دولة غير عضو، لها صفة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012 <sup>15</sup>.

بينما التخلي عن خيار الدولتين يحمل تخلي عن رزمة من الوثائق الدولية، التي تقرر حقوق قانونية للشعب الفلسطيني، وتدين وترفض سياسات وممارسات سلطات الاحتلال وتتزع عنها الشرعية، وهل نضمن تقبل المجتمع الدولي ومكونات سواء الدول أو المنظمات الدولية لهذا التغيير وهذا الانتقال عن خيار الدولتين؟

##### 5- ممارسة بعض أشكال السيادة في جزء من أراضي الدولة الفلسطينية:

تشكل كل دولة من ثلاثة عناصر، هي: الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية، التي تمارس السيادة على ذلك الإقليم، فاذا وقع احتلال لكل أو جزء من هذا الإقليم، تبقى السيادة الشرعية للشعب، وإن فقد ممارسة السيادة الفعلية نتيجة الاحتلال <sup>16</sup>، وفي هذا السياق قادت منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني النضال الوطني الفلسطيني، بكونها تشكل السلطة السياسية التي ترعى مصالح ونضال الشعب الفلسطيني، منذ نبيلها هذه الصفة عام 1974 واعتراف الأمم المتحدة بذلك، ثم قامت منظمة التحرير بإعلان وثيقة الاستقلال في الجزائر عام 1988، دون تحديد حدود جغرافية لدولة فلسطين، بصفتها حكومة في المنفى، غير قادرة على ممارسة أعمال السيادة داخل إقليم دولة فلسطين المحتلة، وفي مرحلة لاحقة بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية للاتفاقيات الانتقالية مع إسرائيل، بدءاً من عام 1993 <sup>17</sup>، وفرت تلك الاتفاقيات فرصة لنقل بعض الصلاحيات والاختصاصات من سلطات الاحتلال، إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، بصفتها الجسم أو الجهاز الذي أنشأته منظمة

التحرير، خلال الفترة الانتقالية الناشئة عن الاتفاقيات الانتقالية، وقد سمح هذا الوضع للسلطة السياسية الفلسطينية، نيابة عن منظمة التحرير من ممارسة بعض أعمال السيادة، على جزء من إقليم دولة فلسطين؛ سواء صلاحيات واختصاصات تتصل بالجانب الحكومي، أو العمل التشريعي، أو العمل القضائي، نسجل في هذا السياق محطات رئيسية التالية<sup>18</sup>:

تم إقامة مجلس السلطة يجمع بين سلطة التشريع وإصدار القوانين وبين صفة حكومة تنفيذية، ثم تلى ذلك انشاء مجلس وزراء ووجود حكومة فلسطينية، تمارس صلاحيات مدنية وأمنية وإدارية وتنموية وخدمائية، تتبع لها عدد من الأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات والسلطات الحكومية، ويتبع لها عشرات الاف الموظفين، الذين يقدمون خدمات عامة ويتلون مهام عمومية، منها إصدار وثائق رسمية كجواز السفر ووثائق شخصية وتراخيص حكومية للمزاولة نشاط وغيرها من أنماط السيادة التي تمارسها الجهات التنفيذية، وكذا مع وجود بنية تشريعية تتكون من مئات القوانين الصادرة عن مجلس السلطة، ثم المجلس التشريعي، أو قرارات بقوانين صادرة عن رئيس السلطة، إلى جانب مراسيم رئاسية، ولوائح حكومية تصدر باسم الشعب الفلسطيني، وتنظم شؤونه تحت مظلة القانون الأساسي الفلسطيني، ومع قيام سلطة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها، تتكون من قضاء نظامي ( مدني وجنائي وإداري)، وقضاء شرعي، وقضاء عسكري، ونيابة عامة، ومحاكم متخصصة بالأحداث أو جرائم الفساد- إلى جانب تشكيل محكمة دستورية عليا، كل ذلك يشكل سلطات ثلاث التي تقوم على أركانها الدول الحديثة والديمقراطية، وتصبغ الصفة الوطنية على العمل العام، وتجسد كينونة وطنية للمجتمع الفلسطيني، وتوق الشعب الفلسطيني لتجسيد دولة فلسطينية مستقلة<sup>19</sup>.

## 6- مكتسبات ترسيخ الشخصية القانونية الدولية لدولة فلسطين

شكل حصول منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية، كإحدى

المنظمات الدولية الإقليمية عام 1974<sup>20</sup>، المدخل لولوج فلسطين أروقة هيئة الأمم المتحدة، من خلال حصول منظمة التحرير الفلسطينية على صفة مراقب وظيفي، ثم مراقب دائم في ذات العام<sup>21</sup>، ومع إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وثيقة استقلال دولة فلسطين عام 1988، وصولاً لحصول فلسطين على مركز دولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012<sup>22</sup>، شكل ذلك مساراً نضالي قانوني وسياسي نحو تأكيد وترسيخ الشخصية القانونية الدولية لدولة فلسطين، وذلك عبر طرق أربع أبواب مهمة، وهي عضوية المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية والمتخصصة، واللجوء إلى المحاكم الدولية، والانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، إلى جانب اعتراف عشرات الدول بفلسطين كدولة، وترجمة ذلك وتعزيزه من خلال تبادل البعثات الدبلوماسية معها.

**ففي مجال المنظمات الدولية،** حصلت دولة فلسطين على عضوية عدد من المنظمات الدولية، وتم الطلب من تلك المنظمات الدولية دعم الشعب الفلسطيني وحقوقه، وقد صدرت العديد من القرارات المهمة الداعمة للحقوق الفلسطينية، وتعد دولة فلسطين عضو كامل العضوية في عدد من المنظمات<sup>23</sup>، أبرزها: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الجمارك العالمية، منظمة التعاون الإسلامي، حركة عدم الانحياز، مجموعة السبعة والسبعين والصين، المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني، السلطة الدولية لقاع البحار، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، كما أن النيابة العامة لدولة فلسطين عضو رسمي في الجمعية الدولية للمدعين العامين، كما تتمتع دولة فلسطين بصفة مراقب في عدد من المنظمات الدولية، أبرزها: منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنظمة الدولية للطيران المدني، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، اتحاد الاتصالات الدولي، اتحاد البريد الدولي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة السياحة العالمية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أن نقابة الصحفيين الفلسطينيين تعد عضواً مراقباً في اتحاد الصحفيين الأوروبيين<sup>24</sup>.

أما على صعيد القضاء الدولي، فقد تمكنت دولة فلسطين من أن تكون طرفاً في المعاهدات المنشئة للقضاء والتحكيم الدولي، وهي محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار والمنبثقة عن اتفاقية قانون البحار، والتي تتيح تحديد الحدود البحرية لدولة فلسطين، والحفاظ على مواردنا الطبيعية في أعماق البحر، ومنها الغاز أو حقوق الصيد أو التنقيب وغيرها، وكذا العضوية الكاملة في المحكمة الدائمة للتحكيم، بناء على اتفاقية لاهاي لسنة 1907، وهي المحكمة التي يتم انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية من خلال أسماء القضاة المسجلين، الأمر الذي أصبح معه لدولة فلسطين صفة قانونية دولية تؤهلها اللجوء لمحكمة العدل الدولية والتقاضي أمامها، وهي وسيلة تقاضي حصرية للدول، حيث قبل استعادة فلسطين مركزها القانوني الدولي بصفتها دولة لم يكن باستطاعتها التقاضي أمام محكمة العدل الدولية<sup>25</sup>، وقد قدمت دولة فلسطين شكوى بالفعل أمام هذه المحكمة بسبب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس المحتلة، كما يمكننا الاستفادة من وجود هذه المحكمة عن طريق طلب فتوى أو رأي استشاري من المحكمة، وذلك عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تم استخدام هذه الوسيلة عام 2004، وتم الحصول من محكمة العدل الدولية على فتوى بعدم شرعية جدار الفصل العنصري، المقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، كما شكل انضمام دولة فلسطين لميثاق روما لسنة 1998، والحصول على عضوية المحكمة الجنائية الدولية، فرصة مهمة لرفع ملفات اتهام أمام المحكمة الجنائية الدولية<sup>26</sup>، وبالفعل قامت فلسطين بتجهيز ورفع العديد من الملفات لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية<sup>27</sup>.

أما في مجال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي يعد الانضمام إليها إحدى أهم أدوات القانون الدولي، والتي تمكن فلسطين باعتبار جزء أصيل من المجتمع الدولي، بصفتها دولة من ترسيخ وتأكيدها شخصيتها القانونية المستقلة، لذلك تسعى منظمة التحرير لتعزيز تلك الشخصية القانونية لدولة فلسطين، من

خلال الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبهدف استثمار الآليات التي كرستها لتلك المعاهدات والاتفاقيات بما يخدم حقوق الشعب الفلسطيني، ومشروعه الوطني ونضاله لإنهاء الاحتلال، واسترداد السيادة المنتقصة، فبعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، انضمت دولة فلسطين في شهر نيسان 2014 لعدد (16) معاهدة واتفاق وبروتوكول دولي، وقد تنوعت تلك الاتفاقيات بين تلك الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو القانون الدولي الإنساني، أو القانون الدولي الدبلوماسي وغيره، وفي يوم 2014/12/31 قدمت طلبات للانضمام لعدد (18) من الاتفاقيات والبروتوكولات والإعلانات الدولية منها: اتفاقية قانون البحار، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اتفاقية حقوق السياسية للمرأة، اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية وغيرها<sup>28</sup>، ولا زالت دولة فلسطين تسعى لتكريس الشخصية القانونية الدولية المستقلة، من خلال الانضمام لمزيد من الاتفاقيات، وطلب عضوية المزيد من المنظمات الدولية، وتقوم بتحضير ملفات قضايا لرفعها أمام المحاكم الدولية، كل ذلك يعد مكتسبات مهمة بنيت على تبني خيار الدولتين والسعي لإقامة دولة فلسطين، فهل سيتم اهدار والتخلي عن كل هذا الجهد المضني من خلال التخلي عن خيار الدولتين؟

#### 7- تأكيد الكينونة الوطنية الفلسطينية:

لم تترسخ على مدار التاريخ القريب كينونة وطنية مستقلة لدولة فلسطين، فقد كانت فلسطين على الدوام جزء من دول أخرى، فخلال آخر 600 سنة كانت فلسطين جزء من دولة المماليك أو الدولة العثمانية، وما ظهرت ملامح شخصية قانونية مستقلة، وكينونة وطنية لفلسطين كدولة إلا في عهد الانتداب البريطاني، بهدف تهيئة الظروف لتكون فلسطين دولة لليهود ووطنهم القومي، وبعد النكبة واجهت الكينونة الوطنية الفلسطينية، محاولات طمس متعمد ومحاربة مستمرة، فكلمة فلسطين وعلم فلسطين والهوية الوطنية كان مطلوب محوها، لذلك يشكل تجسيد دولة فلسطينية تحت الاحتلال باتجاه الاستقلال الكامل، خطوة مهمة

وضرورة لضمان حماية الهوية الوطنية الثقافية والدينية والتاريخية واللغوية والاجتماعية وترسيخ الكينونة الفلسطينية، في مواجهة مخططات التبعية أو الذوبان في هويات لغوية واجتماعية واقتصادية لدول أخرى، رسخت منذ عقود كينونتها الواضحة ورموزها الوطنية، من جواز السفر إلى العملة النقدية، والمناهج الدراسية، والتاريخ والذاكرة الوطنية، إلى طابع البريد، وصولاً لمشاركة الفرق في المنافسات الدولية الرياضية والثقافية.

**وفي نهاية استعراض المبررات والدوافع للتمسك بخيار اعلان وتجسيد دولة تحت الاحتلال استناداً لحل الدولتين، وبعد النظر في الخيارات المطروحة اليوم بين استمرار الوضع القائم، أو تجسيد حل الدولتين، أو تفضيل حل كنفيدرالية بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل وربما الأردن، أو هجر كل ما سبق والاتجاه نحو حل الدولة الواحدة، يثار التساؤل هل يمكن التوفيق بين تلك الخيارات والحلول، وعليه نرى أنه يمكن تجنب القفز في الفراغ والمحافظة على مكتسبات الوضع القائم، والسعي للانتقال لتجسيد حل الدولتين يمكن قيام دولة فلسطين، وبعد ذلك يمكن البحث بشكل جدي في خيار الدخول في معاهدة تنشأ اتحاد كونفدرالي مع دولة إسرائيل، توفر إجابات وحلول لكثير من المشاكل التي لا يجد حل الدولتين إجابة لها، فاذا نجح الاتحاد الكونفدرالي يمكن الانتقال إلى حل الدولة الواحدة العلمانية الديمقراطية أو ثنائية القومية<sup>29</sup>.**

## المحور الثاني

### المتطلبات القانونية والسياسية لتجسيد خيار إعلان دولة تحت الاحتلال

كان من المأمول فلسطينياً عند توقيع اتفاق أوسلو أنه بنهاية المرحلة الانتقالية أي في عام 1999 أن يتحقق قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وذلك عبر المفاوضات، ولكن مرت 22 سنة عن هذا التاريخ، دون تحقق هذا الهدف، وبقينا عالقين في منطقة وسطى بين الاحتلال الكامل للأرض، وبين التحرر الكامل وقيام الدولة، وسعى الاحتلال الى تكريس استمرار هذا الوضع القائم واجهاض أي تغيير حقيقي، لذلك نسعى في هذا المحور لمحاولة الإجابة على تساؤل رئيسي: ما هي مظاهر التغيير الذي ستتحقق مع إعلان الدولة تحت الاحتلال عن الوضع الحالي؟ وما هي المتطلبات القانونية والسياسية لتجسيد هذا التغيير أي الانتقال إلى تجسيد دولة تحت الاحتلال؟

وعليه نرى المتطلبات لتجسيد دولة تحت الاحتلال تتدرج ضمن إعادة نظم ثلاثة أنواع من العلاقات: العلاقة مع الاحتلال، والعلاقات الداخلية الفلسطينية، والعلاقة مع المجتمع الدولي، مع عدم انكار أو استبعاد تداخل تلك العلاقات وتأثيرها المتبادل بعضها مع بعض، ولكن لاعتبارات منهجية اخترنا هذا التقسيم رغم انه تقسيم مرن وغير جامد أو قاطع، وذلك وفق التفصيل التالي:

#### العلاقة مع الاحتلال:

منذ عام 1993 قامت العلاقة بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية، بعد الاعتراف المتبادل، وفق ما قرره الاتفاقيات الثنائية الانتقالية، رغم ما شهدته تلك الاتفاقيات من خروقات وتجاوزات إسرائيلية مستمرة وعميقة، أدت إلى إحداث تغيير كبير في الظروف تطلبت من الجانب الفلسطيني إعادة النظر في التزاماته التعاقدية وفق اتفاقيات أوسلو وملاحقها، باتجاه مزيد من التحرر والاكتماء الذاتي والتحرر من القيود الإسرائيلية سواء في الأراضي المحتلة أو

على صعيد المجتمع الدولي، ومع تعالي الأصوات للتحلل من اتفاق أوسلو وصلت للدعوة لحل السلطة، ومن أجل عدم الانجرار نحو العدمية السياسية، والسير في ركب الشعارات الرنانة الجوفاء، يتطلب تجسيد الدولة تحت الاحتلال عدة متطلبات أساسية في العلاقة مع الاحتلال، أبرزها:

- التأكيد على أن إعلان دولة تحت الاحتلال أمر لا يتعارض مع فلسفة وهدف الاتفاقيات الانتقالية<sup>30</sup>، بل يعد ذلك تنويج للهدف من تلك الاتفاقيات أي تطبيق القرارات الدولية الداعية لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ومع الاعتراف بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فإن هذا الانسحاب يؤدي بشكل منطقي إلى قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة، وعليه يجب العمل على دفع إسرائيل ومطالبتها الحثيثة والمستمرة بالانسحاب من الأراضي المحتلة واستخدام الوسائل النضالية الشعبية والرسمية الدبلوماسية والسياسية والقانونية والإعلامية لمحاصرة الاحتلال والاستيطان من أجل انتزاع سيادة الشعب الفلسطيني على أرض دولته.

- الغاء التعامل مع تصنيف أراضي الدولة الفلسطينية وفق اتفاقية أوسلو ( أ ، ب ، ج ) والسعي لبسط السيادة في كافة المناطق وفق المتاح والممكن وبأساليب نضالية ودعم الوجود الفلسطيني في القدس والاعوار وفي المناطق المصنفة (ج) وعدم الاستسلام لواقع نفوذ الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية في تلك المناطق<sup>31</sup>، والتحلل من التزامات وقيود الاتفاقيات الثنائية بشكل تدريجي ومدروس بعيدا على العدمية بما يحافظ على المكتسبات الحالية.

- رسم استراتيجية واضحة في تنظيم العلاقة مع إسرائيل بشكل ينتزع مزيد من التحرر والغاء التبعية والحد من تأثير سلطات وقرارات ونفوذ الاحتلال سواء في ملفات المياه والكهرباء وتكنولوجيا الاتصالات وباقي الخدمات العامة، وفي رسم العلاقات الاقتصادية في مسائل العمالة والمعايير والتصدير والاستيراد وغيرها من الملفات بما يعزز صمود المواطن الفلسطيني وبما يبرز الشخصية القانونية المستقلة لدولة فلسطين في مواجهة دولة الاحتلال، بما يجهز مشاريع الضم أو مشاريع السلام الاقتصادي او معادلات الأمن مقابل الغذاء.

## العلاقات الداخلية الفلسطينية:

• شكل القانون الأساسي المرجعية القانونية الأعلى للسلطة الفلسطينية، فقد نصت ديباجة القانون الأساسي: ((وفي إطار المرحلة الانتقالية التي نجمت عن اتفاق إعلان المبادئ، شكلت مسألة بناء السلطة الوطنية الفلسطينية بأعمدها الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية واحدة من المهام الوطنية العاجلة. وبإنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني عبر الانتخابات العامة الحرة والمباشرة، بات واضحاً أن إقرار قانون أساسي مناسب للمرحلة الانتقالية، هو القاعدة لتنظيم العلاقة المتبادلة بين السلطة والشعب...))، كما عادت ديباجة القانون الأساسي لتؤكد ((إن كون هذا القانون الأساسي المؤقت قد شرع لفترة انتقالية مؤقتة، فهو يشكل بالبداية خطوة أساسية على طريق تحقيق الحقوق الوطنية والتاريخية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، ولا يصادر على أي نحو حقه في مواصلة السعي والعمل من أجل العودة وتقرير المصير، بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشريف... كما أن أحكامه المؤقتة لا تسقط حقاً لفلسطيني، حيثما وجد، في التمتع بحقوق متساوية مع مواطنيه على أرض الوطن))<sup>32</sup>.

وعليه فإن القانون الأساسي كدستور مؤقت يتناسب مع المرحلة الانتقالية، التي نظمتها الاتفاقيات الانتقالية، ورغم أن القانون الأساسي قد ابصر النور وخرج إلى النفاذ بعد قرابة سنتين عن المدة المقررة لنهاية المرحلة الانتقالية أي مايو 1999<sup>33</sup>، إلا أن القانون الأساسي اعتبر المرجع القانوني الأعلى الواجب احترامه من قبل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، واستحدثت المحكمة الدستورية لضمان الالتزام بأحكامه من أي انتهاك أو تجاوز، وحيث إن الاتفاقيات الانتقالية يتوجب مراجعة مدى الالتزام بها، في ضوء المتغيرات التي وقعت، والخروقات الإسرائيلية التي تمت، وعدم استكمال المفاوضات بل تجمدها بشكل كامل، وشق القيادة الفلسطينية طريق آخر، فلم تبقى مرتهلة لتلك المفاوضات، حيث تم الحصول على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة،

والعمل على تجسيد إعلان دولة تحت الاحتلال، كل ذلك يتطلب تغيير المرجعية القانونية والدستورية والسياسية للمرحلة الحالية.

وفي هذا السياق من الخيارات المقترحة، اصدار إعلان دستوري مؤقت من قبل القيادة الفلسطينية وإقراره من قبل المجلس الوطني لمنظمة التحرير أو المجلس المركزي، بحيث يتم تحديد المرجعية القانونية لدولة فلسطين، مع البناء على المواد الواردة في القانون الأساسي، وفي ذات الوقت يمكن تشكيل لجنة أو مجلس تأسيسي يعمل على كتابة مسودة دستور دائم لدولة فلسطين، دون أن يطلب فوراً من المجلس التأسيسي اصدار هذا الدستور، وذلك أخذاً بالاعتبار الإشكاليات والتخوفات التي يثيرها هذا الإصدار فوراً<sup>34</sup>، حيث أن الدستور بحد ذاته لا يجلب السيادة الكاملة للدول، بل بالعكس فالسيادة الكاملة للدول تمكن الشعوب من سن دستور، يعكس بشكل حقيقي واقع وتطلعات الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل دولة، بينما كتابة دستور في وضع غير ملائم وخاضع لإملاءات وتأثيرات وضغوط غير وطنية سينعكس سلباً على نصوص الدستور القادم .

• إعادة الاعتبار للمؤسسات الدستورية الفلسطينية، من خلال تشكيل سلطة تشريعية ممثلة للشعب الفلسطيني، وعدم استمرار الوضع الاستثنائي الحالي، أي ممارسة السيد رئيس الدولة لوظيفة التشريع نظراً لغياب المجلس التشريعي، بحيث يتم تشكل سلطة تشريعية منتخبة، تمثل المجتمع ومكوناته دون التقيد بالتركيبة والتشكيل الذي حدده القانون الأساسي للمجلس التشريعي، والذي انشأ ليكون السلطة التشريعية للسلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، وكانت مدته المحددة في القانون الأساسي قبل تعديله عام 2005 هي مدة المرحلة الانتقالية<sup>35</sup>، بحيث يمكن أن يتشكل البرلمان الفلسطيني المستقبلي من غرفتين أو مجلسين، على غرار عديد من الدول التي سلطتها التشريعية تتشكل من غرفتين أو مجلس (كمجلس النواب ومجلس الاعيان او مجلس العموم او مجلس الشيوخ)، بحيث لا يقتصر تمثيل المجلس التشريعي على السكان المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل يمكن أن يشارك في انتخاب البرلمان أو أحد

مجلسيه، الفلسطينين المقيمين في دول الشتات او دول الاغتراب، مع تحديد العلاقة الدستورية بين برلمان دولة فلسطين والمجلس الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

• تعزيز الممارسة الديمقراطية في الدولة الفلسطينية وتدعيم مبدأ سيادة القانون، ودعم استقلال القضاء سواء الاستقلال الفردي للقضاة أو المؤسسي للسلطة القضائية، والعمل على مكافحة الفساد، وكذا الاستغلال الأمثل للموارد في ضوء تكافؤ الفرص، كل ذلك ضروري في سياق الظهور بمظهر الدولة الحديثة الديمقراطية الجديرة بدعم العالم لها سواء الدعم السياسي او الدعم الاقتصادي وفي كافة المجالات وخاصة انا بحاجة ماسة لذلك الدعم، وتجنب أي تشكيك بعدالة القضاء والتزام الأجهزة الرسمية باحترام سيادة القانون، وهي حجة قد تستخدم بهدف ثني دول العالم على الوقوف إلى جانب دولة فلسطين، والادعاء بانني غير جديرين بالمساعدة وغير جديرين بحكم انفسنا بأنفسنا.

• توحيد الجهود الوطنية الرسمية والأهلية والحزبية، في سبيل تحقيق أهداف المشروع الوطني وتجسيد الدولة المستقلة، بحيث يكون المهمد الوحيد للسيادة الوطنية هو الاحتلال وممارساته، من خلال الكف عن الانتقاص من السيادة الوطنية للمؤسسات الرسمية الفلسطينية، والكف عن منازعة السلطات الفلسطينية في ولايتها القانونية التنفيذية والتشريعية والقضائية، على كافة أجزاء التراب الوطني للدولة الفلسطينية، بحيث يتم وضع حد نهائي وفاعل للانقسام السياسي الحزبي والجغرافي داخل إقليم دولة فلسطين.

### العلاقة مع المجتمع الدولي

• مخاطبة العالم وفق رواية تؤكد ان اعلان وتجسيد دولة تحت الاحتلال لا يتناقض مع هدف ومسار التفاوض وما نتجه عنه من اتفاقيات انتقالية بل تحقيق لهدف كان يتوجب ان تصل إليه هذه المفاوضات لولا الموقف المتعسف من قبل إسرائيل وسعيها لإنكار حقوق الشعب الفلسطيني وأن هذا الإعلان والتجسيد يستند لقرارات الشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير المصير انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة مروراً برزمة من القرارات الدولية<sup>36</sup>، وذلك لتجديد العالم

دولا ومنظمات دولية لمساعدتنا في تجسيد قيام الدولة وتجنيدنا في مواجهة إجراءات إسرائيلية محتملة لضرب السيادة الوطنية الفلسطينية بصفتها قوة احتلال.

• البناء على مكتسبات العمل القانوني والدبلوماسي على الصعيد الدولي في مسعى لتأكيد الشخصية القانونية الدولية لدولة فلسطين وتطوير ذلك المسار فالحصول على عضوية دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة ليست نهاية المطاف في مسعى تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، بل كانت خطوة مرحلية مهمة في مسعى للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، من خلال إعادة تقديم طلب عضوية إلى مجلس الأمن والسعي لحشد تصويت كافي في مجلس الأمن ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة، فمنذ عام 2011 لم تكرر القيادة الفلسطينية محاولة الحصول على عضوية كاملة رغم مخاطر مواجهة فيتو امريكي<sup>37</sup>.

• كما انه في سياق تأكيد السيادة الفلسطينية على إقليم دولة فلسطين والحق في استغلال الموارد الطبيعية، يمكن اقتراح عقد اتفاقيات ثنائية مع كل من المملكة الأردنية ومع جمهورية مصر العربية لترسيم الحدود بين دولة فلسطين من جهة وبين الأردن ومصر من جهة أخرى سواء الحدود البرية او الحدود البحرية، خاصة ان هذا الباب ليس مغلق بشكل كامل بل جرت مباحثات وخطوات في اتجاه ترسيم الحدود البحرية بين فلسطين ومصر في سياق استغلال حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط<sup>38</sup>.

## المحور الثالث

### اشكاليات ومعيقات اعلان فلسطين دولة تحت الإحتلال

أي استراتيجيات عليا يتم تبنيها يتم التعبير عنها بمفاهيم دقيقة، يتفرع عنها سياسات من أجل الوصول اليها، وعلى أساسها توضع الخطوات التكتيكية كأساس لدعم هذه الإستراتيجيات، انطلاقاً من هذه القاعدة وجب علينا وضع خيارات وبدائل مدروسة وقابلة للتحقق كي نكسر ونتغلب على حالة الجمود التي تمر بها القضية الفلسطينية، لقد أدى تعارض المفاهيم بين الجانب الفلسطيني الذي يسعى للحصول على الحد الأدنى من حقوقه الوطنية من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية والجانب الإسرائيلي الذي يتكرر لهذا الحقوق ويتمترس خلف روايات تلمودية ملفقة وحجج أمنية مصطنعة، لقد أدى هذا التعارض الذي يتجلى بتعننت إسرائيل وتكرها لكل الإتفاقات التي وقعت وهروبه من تنفيذ الإستحقاقات المترتبة عليها إلى فشل المسيرة السلمية التي انطلقت في مؤتمر مدريد بداية تسعينات القرن الماضي، وبعد مرور ثلاثون عاماً على انطلاق هذه المسيرة وبعد أن تيقن الجانب الفلسطيني أن هكذا مسيرة لن تؤدي إلى نتائج مرضية بدأ التفكير جدياً بالبحث عن حلول وخيارات أخرى للوصول إلى الأهداف الوطنية بالإستقلال والعودة.

وكان خيار اعلان دولة فلسطين تحت الإحتلال أحد هذه الخيارات رغم ادراكنا للصعوبات التي تواجه هكذا خيار متمثلة بالموقف الإسرائيلي الرفض لمبدأ إقامة دولة فلسطينية إضافة إلى قيامه بمجموعة من الإجراءات أحادية الجانب لا يمكن حصرها والتي تزيد من حجم الصعوبات أمام هكذا خيار يضاف إلى كل ذلك الإنقسام الفلسطيني وقدرة أي حكومة قادمة على فرض سيطرتها على كل اقليم الدولة الأمر الذي ادى إلى سيادة حالة من التشكيك ساهمت في تأزم المشهد السياسي الداخلي وأوجدت تعقيدات جديدة على النظام السياسي الفلسطيني الذي بالضرورة سيؤدي إلى أزمات داخلية ومعضلات خارجية تعتبر كمعيقات لخيار اعلان دولة تحت الإحتلال.

وقبل الحديث عن هذه الصعوبات والإشكاليات لابد ان نحدد أي دولة فلسطينية نريد، دولة تحقق طموحات وتطلعات الشعب الفلسطيني والتي يمكن إختصارها من وجهة نظر الكاتب في النقاط التالية:

- أن تتطابق حدود الدولة المعلنة من حدود الرابع من حزيران 1967 بعاصمتها القدس الشرقية.
  - خلو الدولة الفلسطينية من أي تواجد اسرائيلي عسكري أو مدني.
  - التواصل بين شطري الوطن من خلال قطاع أرضي تحت السيطرة الفلسطينية.
  - السيطرة على المعابر والمجال الجوي والبحري بما في ذلك الموانئ والمطارات.
  - التواصل مع المحيد العربي دون معيقات.
  - دولة قادرة على تحقيق الرفاهية لمواطنيها من خلال الإستغلال الأمثل للموارد دون معيقات مع تحقيق مبدأ تكافئ الفرص وسيادة القانون<sup>39</sup>.
- سنحاول في السطور التالية تسليط الضوء على أهم المعيقات والإشكاليات التي تواجه خيار اعلان فلسطين دولة تحت الإحتلال.

### الموقف والإجراءات الإسرائيلية:

كما سبق الإشارة فإن الموقف الإسرائيلي والاجراءات الاسرائيلية على الأرض تمثل العائق الأبرز أمام خيار اعلان و تجسيد دولة فلسطينية تحت الإحتلال فالموقف الإسرائيلي من فكرة اقامة دولة فلسطينية يمتزج فيه البعد الأيدولوجي مع البعدين السياسي والأمني، هذه الأبعاد لا يمكن فصلها عن بعضها البعض عند محاولة تفسير أي موقف او إجراء يتخذه الساسة الإسرائيليون خاصة من ينتمي منهم للأحزاب اليمينية التي تتحكم بمفاصل الحكم في إسرائيل سواء الصهيونية منها ام الدينية، فالجانب الأيدولوجي ينصب على ان ارض إسرائيل من البحر إلى النهر هي ارض الشعب اليهودي ولا مجال لإقامة

أي كيان آخر غير دولة اليهود وأن أي تواجد لغير اليهود في هذه الأرض هو تواجد مؤقت لحين توفر الظروف لتغيير هذا الواقع.

أما على المستوى السياسي ففي الفترة من عام 1967 حتى توقيع إتفاق اوسلو عام 1993 لم يتم تسجيل أي موقف اسرائيلي يتحدث عن اماكنية اقامة دولة فلسطينية، حتى بعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، لم يسجل موقفاً اسرائيلياً حقيقياً يدعو او يوافق على اقامة دولة فلسطينية بل على العكس جاءت التصريحات والمواقف الاسرائيلية رافضة لهكذا خيار فهذا رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو وفي فترة حكمه الأولي (1996-1999) أنهم الحكومتين السابقتين لرابين وبيرس بالإقتراب من تحقيق ما أسماه "خطر" دولة فلسطينية وأكد أن هدفه السياسي ألا تتطور السلطة الفلسطينية إلى أكثر من حكم ذاتي<sup>40</sup>.

عندما اعلن شارون في 2001 على غير المتوقع ان قيام دولة فلسطينية يمكن ان يمثل حلاً للصراع لا يعدو عن كونه موقفاً تكتيكياً لضمان تماسك الحكومة الاسرائيلية في حينه ومحاولة تقديم نفسه للعالم بصورة أقل تطرفاً خاصة وانه وصل إلى قمة الحكم في إسرائيل في لحظة بدأ العالم يتحدث فيها عن خيار حل الدولتين وأنه الخيار الأمثل لإنهاء الصراع ، ويمكن قراءة تأييد نتنياهو لفكرة اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح في مؤتمر هرتسليا 2009 يمكن قراءته نتيجة ضغوطات ادارة أوباما التي تبنت خيار حل الدولتين، هذا القبول المشروط لبعض الساسة الاسرائيليون بفكرة اقامة الدولة الفلسطينية مقرون بعدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967 بأي حال من الأحوال، ويرفض كذلك أي تقاسم لمدينة القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل<sup>41</sup>.

نختم الموقف الاسرائيلي هنا بما جاء من مواقف لرئيس الحكومة الاسرائيلية الحالي نفتالي بينت الذي أعرب عن معارضته الكاملة لإقامة أي كيان فلسطيني مدعياً ان ذلك سيشكل خطراً فادحاً وأن هذا الكيان سيتحول إلى مصدر للإرهاب والعنف<sup>42</sup>.

أما عن الإجراءات الإسرائيلية التي تمت على الأرض فهي بمثابة معيق جوهري لتجسيد دولة فلسطينية على أرض الواقع ولا يخفى على أحد حجم وطبيعة هذه الإجراءات ولكن للتذكير فقط نورد بعض هذه الإجراءات وتأثيراتها المباشرة على امكانية تجسيد الدولة على ارض الواقع.

بالإضافة إلى سيطرتها على الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة بأشكال مختلفة الا ان إسرائيل تسيطر سيطرة مطلقة على 60% من مساحة الضفة الغربية وهي المنطقة المصنفة منطقة (C) مستغلة مواردها بشكل منفرد من خلال تطبيق إجراءات صارمة على المواطن الفلسطيني تؤثر على تنميته وصموده.

- إقامة إسرائيل 150 مستوطنة في أنحاء الضفة الغربية شيدت فوقها نحو 50 الف وحدة استيطانية سكنية تضم 500 الف مستوطن كما أقامت نحو 140 بؤرة استيطانية "غير شرعية"، تضم مئات المساكن والبيوت المتنقلة وتضم نحو خمسة آلاف مستوطن اضافة إلى تشييد مئات الكيلومترات من الطرق الالتفافية الخاصة بالمستوطنين والتي تقطع أوصال الضفة الغربية وتعيق حركة المواطنين الفلسطينيين في التنقل والسفر.

- بناء جدار الفصل العنصري الذي يبلغ طوله نحو 750 كم<sup>2</sup>، ويقتطع أجزاء مهمة من اراضي الضفة الغربية ويفصل عشرات القرى والبلدات الفلسطينية عن امتدادها الطبيعي وعن بعضها البعض.

- توسيع مدينة القدس الشرقية إلى 70 كم<sup>2</sup>، على حساب اراضي الضفة الغربية وإقامة 18 حياً استيطانياً داخل المدينة تضم نحو 220 الف مستوطن ثم الإعلان عن المدينة، الموحدة بقسميها الشرقي والغربي (123 كم<sup>2</sup>) عاصمة موحدة لإسرائيل بعد عزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني من خلال بناء الجدار الفاصل والأحياء الإستيطانية على أطراف المدينة، اضافة إلى الإجراءات الصارمة تجاه حركة السكان الفلسطيني من والى المدينة<sup>43</sup>.

- السيطرة على المعابر الفلسطينية بصورة مباشرة وغير مباشرة والتحكم في حركة المسافرين والبضائع الفلسطينية من وإلى الأراضي الفلسطينية.

يضاف إلى ما سبق هناك مجموعة لا حصر لها من الإجراءات الإسرائيلية تصب في نفس الهدف ومن ضمنها مصادرة الأراضي العامة والخاصة وهدم المنازل ومنع التنقل والحركة، السيطرة على الموارد الطبيعية خاصة مصادر المياه، والإجراءات الإقتصادية والعقوبات المالية والقائمة تطول. وهناك لابد من التأكيد بأن إسرائيل تتمسك بأن هذه الإجراءات والوقائع على الأرض يجب ان تؤخذ في عين الاعتبار عند الحديث عن أي حلول نهائية مع الجانب الفلسطيني، مستتدة ذلك إلى موقف شبه جماعي من الأحزاب السياسية في إسرائيل، اضافة إلى تسليحها بموقف أمريكي منحاز يدعو إلى وجوب أخذ هذه التغيرات في الاعتبار عند الحديث عن أي حل نهائي بين الطرفين.

خلاصة القول أن إسرائيل ستصدي لأي محاولة فلسطينية لتجسيد الدولة الفلسطينية على أرض الواقع وستعمل على إفشال أي قبول دولي لفكرة تجسيد دولة فلسطينية تحت الإحتلال خاصة لدى حلفائها في الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة وستعمل على إضعاف أي خطوات فلسطينية داخلياً وخارجياً من الممكن ان تساهم وتساند عملية التجسيد الأمر الذي يمثل تحد مهم وإشكالية رئيسية تعترض أي خطوة تهدف إلى الإعلان تجسيد فلسطين كدولة تحت الإحتلال.

### خطر الإنقسام وتبعاته:

بعد اقراره خطة فك الإرتباط مع قطاع غزة قال شارون أثناء لقاء مع مجموعة من شباب حزب الليكود الراضين لهذه الخطة، "استمعوا جيدا لما سأقول بعد تنفيذ خطة فك الإرتباط ستدب الفوضى في القطاع، وسينشب قتال بين فتح وحماس وبذلك يرسل الفلسطينيون رسالة للعالم بأنهم غير جديرين بإقامة دولة فلسطينية وهذا سيساهم في تحقيق هدف إسرائيل التي ترفض اقامة دولة فلسطينية"<sup>44</sup>.

ليس بجديد ان تقوم إسرائيل بالعمل على تجزئة الشعب الفلسطيني ومحاولة تبيد هويته الوطنية وتفتيت تمثيله سواء سياسياً او جغرافياً لقطع الطريق على امكانية اقامة دولة فلسطينية من خلال عزل قطاع غزة والإستفراد بالضفة الغربية.

ونحن هنا لسنا بصدد الحديث عن جذور الإنقسام ومسبباته بقدر اهتمامنا بالنتائج التي ترتبت عليه ليس فقط على حياة الناس ومعيشتهم ولكن التبعات الخطيرة على المشروع الوطني برمته وعلى النظام السياسي الذي اصبح يعاني من ضعف وتعارض في الرؤى والبرامج وتراجع وتقويض المؤسسات الوطنية التمثيلية لكل الفلسطيني على المستويات السياسية والشعبية هذا التراجع بدا يتكرس من خلال الإنفصال الجغرافي والمؤسساتي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الهياكل والبرامج والإجراءات، بحيث أصبحت كل منطقة تمثل حقلاً سياسياً وإدارياً مختلفاً وفي كثير من الأحيان متناقضاً مع الحقل الآخر، الامر الذي انعكس على ضعف الأداء وتشتت الجهود سواء على المستوى الإداري أو المستوى السياسي من هكذا منطلقات يمكن تلخيص الآثار السلبية للانقسام على امكانية اعلان وتجسيد دولة تحت الإحتلال من خلال النقاط التالية:

1- اعطاء مبررات وذرائع لإسرائيل بعدم وجود شريك فلسطيني يمكن الحديث معه عن تسوية سياسية او حتى ترتيبات ميدانية، حيث اعتبرت إسرائيل الإنقسام مُبرراً لعدم قيامها بأي التزامات يفرضها اتفاق أوسلو بحجة ان القيادة الشرعية ومنظمة التحرير لم تعد ممثلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني بل ذهب التشكيك الإسرائيلي إلى قدرة الفلسطينيين وجدارتهم على بناء دولة وإدارتها.

2- إن المرجعيات القانونية للتسوية السلمية والكيانية السياسية تقوم على وحدة الأراضي الفلسطينية الأمر الذي يضاعف الإستجابة الدولية لقرار إعلان تجسيد الدولة على اعتبار أن التعامل الدولي والتعاطف الشعبي يتجه إلى الكل الفلسطيني وأن أي حلول أو قرارات يجب ان تمثل هذا الكل الفلسطيني ولا تمثل جزء او فصيل بعينه على قاعدة أن المشروع الوطني يمثل ويحتوي الكل الفلسطيني.

3- بناء على ذلك فإن الانقسام قد أضعف قيمة ومكانة قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين، وأدى إلى تراجع الإهتمام الدولي "الرسمي" بالقضية الفلسطينية، وأن الحالة الفلسطينية لم يعد ينظر إليها كقضية ملحة إلى ان يستقر النظام السياسي الداخلي الأمر الذي يؤدي إلى تشكيك بعض مكونات المجتمع الدولي بقدرة الشعب الفلسطيني على حكم نفسه بنفسه.

4- صعوبة بناء استراتيجيات عمل وطني او الذهاب إلى خيارات سياسية ومن ضمنها خيار اعلان فلسطين دولة تحت الإحتلال تلتف حولها مكونات النظام السياسي الفلسطيني<sup>45</sup>.

5- أي قرار سيتخذ من القيادة الشرعية الفلسطينية ممثلة في م.ت.ف سيتم إضعافه من خلال التشكيك في هكذا قرار وأنه قرار لا يمثل الكل الفلسطيني وهي حالة أقصد التشكيك أصبحت عامة من بعض الفصائل العاملة في الساحة الفلسطينية خاصة حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة ولا تعترف بمنظمة التحرير كمثل وحيد للشعب الفلسطيني.

6- حالة الازدواجية التي تطال معظم مجالات الحياة السياسية والإدارية في فلسطين حكومة في الضفة الغربية يقابلها لجنة إدارية في قطاع غزة بدون أدنى تنسيق بين الجهتين، ازدواجية وتعارض في العديد من التشريعات والقوانين، الموظفين والرواتب، إبرام الاتفاقيات، الميزانية العامة، الإجراءات الاقتصادية، اللوائح الخاصة بالمعابر والجمارك والسياسة الضريبية، الرسوم والتراخيص، قطاع مصرفي يخضع للحكومة في رام الله وقطاع آخر خاص بقطاع غزة يخضع للجنة الإدارية.

لا يختلف عاقلان في الشعب الفلسطيني أن الانقسام قد أصاب الكل الفلسطيني بالضرر بالإضافة إلى تأثيره السلبي المباشر على الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية في الداخل الفلسطيني فإنه أصاب صورة النضال الفلسطيني على الساحة الخارجية في مقتل سياسياً وشعبياً الأمر الذي يستدعي إنهاء هذه الحالة دون إبطاء أو تأخير.

## تأزم المشهد بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني:

يدور الحديث في هذا الجزء من البحث حول العلاقة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني من خلال تسليط الضوء على مؤسساته التمثيلية القائمة تكوينها ووظيفتها والعلاقة فيما بينها وهي حالة ستتغير بالضرورة على استحقاقات الإعلان عن دولة تحت الاحتلال هذه العلاقة التي تتسم بالتشابك أحياناً والتعارض أحياناً أخرى الأمر الذي سيؤثر سلباً على الصفة التمثيلية للمؤسسات القائمة وهي حالة بالضرورة ستتغير على المؤسسات المزمع انشاؤها استجابة لقرار الاعلان المذكور.

وفي هذا الإطار لابد من التأكيد أن النظام السياسي هو "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمتربطة فيما بينها وبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها و ضماناته قبلها، كما أنها تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة، وكيفية تفاعلها مع بعضها والدور الذي تقوم به كل منها"<sup>46</sup>.

والنظام السياسي الفلسطيني بمكوناته المختلفة رغم خصوصيته لا يشذ عن التعريف السابق، رغم أنه يحمل خصوصية أملت لها الأوضاع التي عاشها ويعيشها الشعب الفلسطيني منذ نشأته عام 1948 حتى وقتنا الراهن.

على مدى عقود ظلت منظمة التحرير الفلسطينية سلطة وحيدة محكمة بالنظام السياسي الفلسطيني وممثلة لكل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده ولم تلبث السلطة الوطنية الفلسطينية التي انبثقت عن الاتفاقات المرحلية مع إسرائيل لتصبح مع الوقت منافساً قوياً لمنظمة التحرير مكرسة ما يسمى ازدواجية السلطة والتمثيل على الرغم من كونها سلطة مؤقتة وتحمل وظيفة مؤقتة رغم أن القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2002 والمعدل 2003 يؤكد دون أدنى شك ليس فقط على تبعية السلطة للمنظمة وإنما على كون المنظمة هي المرجعية الوطنية التمثيلية العليا للنظام السياسي الفلسطيني.<sup>47</sup>

ومع نجاح القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير في الحصول على دولة مراقب في الأمم المتحدة أضيف مكون ثالث للنظام السياسي الفلسطيني واستناداً إلى هذا الإنجاز وغيره من القواعد القانونية والسياسية التي سبق الإشارة إليها التي يمكن الاستناد إليها لإعلان فلسطين دولة تحت الاحتلال أضيفت حالة من الضبابية على طبيعة العلاقة السياسية والقانونية بين المكونات الثلاث.

إن تبني خيار إعلان دولة تحت الاحتلال يقتضي علاقة تكاملية بين المكونات السلطوية خاصة مع احتمالية إيجاد أجسام جديدة كاستحقاق لإعلان الدولة مثل المجلس التأسيسي والحكومة التوافقية والمجلس التمثيلي الأمر الذي يتطلب حداً معيناً من التنسيق والقبول من مكونات النظام السياسي كي تصبح هكذا خطوة ممثلة للمكونات الداخلية وتلقى قبولاً إقليمياً ودولياً.

إن إجراء تحول بنيوي للسلطة الفلسطينية الحالية باتجاه تطويرها إلى سلطة دولايتية هو الخيار الأمثل من خلال تحول تدريجي مستند إلى قاعدة قانونية ممثلة بالإعلان الدستوري وقاعدة سياسية متمثلة في قبول مكونات النظام السياسي والمشاركة في هكذا خطوة ثم القاعدة الاقتصادية والمالية التي تعتبر من المتطلبات الرئيسية للدولة العتيدة يضاف إلى كل ذلك توفر حراكاً سياسياً ودبلوماسياً لتسويق هكذا خطوة وتثبيتها والدفاع عنها.

نختتم حديثنا في كيفية معالجة ازدواجية العلاقة بين م.ت.ف ودولة فلسطين على أساس أن إشكالية السلطة الفلسطينية قد تم تجاوزها من خلال تطوير مؤسساتها وأجسامها التمثيلية إلى مؤسسات وأجسام دولة مستنديين إلى إعلان دستوري وممارسة واعية تعمل في هذا الاتجاه.

كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين غير كاملة العضوية تأكيداً على عدم المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة ورغم ذلك فإن ما حصل في الأمم المتحدة لن يخرجنا من جدلية موضوعي الوظيفة والتمثيل بين منظمة التحرير ودولة فلسطين خاصة عند الحديث عن الجهة الممثلة جغرافياً وجماعياً

للشعب الفلسطيني أو تحديد مفهوم الجنسية والمواطنة وتحديد مضمون التمثيل لتلك الجهة أمام المجتمع الدولي هذه القضايا تتطلب تحديد العلاقة بين الجسمين وظيفياً وتمثيلاً والأسس الحاكمة الضابطة سياسياً وقانونياً بين الكيان المتبلور وبين م.ت.ف.

وتم التأكيد في القرار الأممي على "حق الشعوب في تقرير مصيرها" كما تم التأكيد على "حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً طبقاً للقرار 194" وبذلك فإن حق تقرير المصير في دولة فلسطين لا يتعارض بتاتاً وليس له أي علاقة قانونية بحق العودة.<sup>48</sup>

هذا التداخل بين الجسمين من حيث الوظيفة والتمثيل خاصة في قضايا الجنسية والمواطنة وملف اللاجئين والمرجعية السياسية والقانونية. تعرض له العديد من المهتمين الذين قدموا وجهات نظر مؤسسة لعلاقة راسخة بين م.ت.ف ودولة فلسطين والتي يمكن حصرها في نموذجين اثنين.

وجهة النظر الأولى تتطرق من أن المنظمة هي الإطار الأشمل الأقدر على توحيد الشعب الفلسطيني ومعالجة حقوقه الكاملة وقضاياها الوطنية على اعتبار أن إعلان دولة فلسطينية تحت الاحتلال على حدود الرابع من حزيران 1967 والعمل على تجسيدها على أرض الواقع لن يقدم حلاً لجميع القضايا الوطنية على رأسها قضية اللاجئين والمواطنة الجنسية والهوية كل هذه القضايا والمسائل المرتبطة بها تستدعي أن تظل م.ت.ف هي المرجعية السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده من ضمنها الدولة الفلسطينية.

أما وجهة النظر الثانية وانطلاقاً من النظرية الوظيفية فإن مفهوم الوظيفة ينفي القدسية على أي كيان سياسي الذي تتغير مكانته الوظيفية طبقاً للمهام التي يؤديها إن العمل بهذا المبدأ لا يعني إنهاء دور م.ت.ف الفلسطينية في حال تجسيد الدولة بل يجب استنباط مجموعة من الأدوات لعمل المنظمة بعد نقل جزء من صلاحياتها إلى الدولة التي من المتوقع أن تمارس كافة واجباتها القانونية أمام المجتمع الدولي بصفتها ممثلة للفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم وتظل

المهمة الرئيسية لمنظمة التحرير متابعة ملف اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تنفيذ القرارات الخاصة بهم وعلى رأسها القرار 194 مع ضرورة أن تقدم الدولة الوليدة حماية دستورية لكل الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم حماية تحقق لهم المواطنة والجنسية وتحافظ على الهوية الوطنية.

## الخاتمة:

يمتلك الشعب الفلسطيني رزمة من الوثائق التي تشكل مرجعية قانونية مستقرة داعمة لحقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة، وعليه فإن اعلان وتجسيد دولة تحت الإحتلال على حدود الرابع من حزيران 1967 ينسجم ويتوافق مع قرارات الشرعية الدولية هذه القرارات التي على أساسها منحت فلسطين دولة (غير عضو)، لها صفة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012 بعد مسار نضالي وقانوني وسياسي رسخ الشخصية القانونية للدولة الفلسطينية، هذا المسار الذي يجب ان يستمر ويتطور من خلال انتقال تدريجي سلطة وطنية إلى مؤسسات دولة والاستمرار كذلك في الإنضمام إلى المزيد من الإتفاقيات وطلب عضوية كاملة في المزيد من المنظمات الدولية، مع التأكيد هنا أن الإعلان عن دولة تحت الإحتلال لا يتعارض مع فلسفة الإتفاقيات الإنتقالية التي تنص على تسليم الأرض ونقل الصلاحيات تدريجياً للجانب الفلسطيني وصولاً إلى المفاوضات النهائية التي من الطبيعي ان تقضي إلى الإستقلال واقامة دولة فلسطينية طبقاً للمرجعيات التي انطلقت على اساسها عملية السلام.

ورغم استناد قرار اعلان دولة تحت الاحتلال إلى هذه الأسس القانونية والسياسية الراسخة الا ان هكذا خيار تعترضه العديد من المعوقات والإشكاليات يأتي على رأسها الرفض الإسرائيلي لفكرة الدولة الفلسطينية من منطلقات أيديولوجية وأمنية واهية، يضاف إلى هكذا موقف حالة الإنقسام، والتشكيك التي تسود الساحة الفلسطينية الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على فعالية قرار فلسطيني بهذا الحجم خاصة في ظل ازدواجية المؤسسات وتنازع الصلاحيات في قضيتي التمثيل والوظيفة.

أياً كان الخيار الذي سيتم تبنيه فلسطينياً في ظل حالة الإنسداد والتراجع، يجب أن يتم المحافظة على مجموعة من المبادئ الرئيسية:

- 1- دعم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه.
- 2- إنهاء المرحلة الإنتقالية وتحديد العلاقات مع الإحتلال.
- 3- خلق حالة من الإشتباك مع الإحتلال على كافة الأصعدة، شعبياً، سياسياً، قانونياً، دبلوماسياً، خاصة وأن العالم في معظمه ما زال يتبنى حل الدولتين.
- 4- تكامل العمل بين المؤسسات التمثيلية والإدارية للشعب الفلسطيني بعيداً عن التعارض وتنازع الصلاحيات، وإنهاء حالة الإنقسام.
- 5- إن الاعلان عن فلسطين دولة تحت الإحتلال رغم ما فيه من تحديات الا انه يمثل فرصة لإنطلاقة جديدة وتشكيل حالة التقاف على خطوة استراتيجية متقدمة وراسخة وتمثل قاعدة لعمل فلسطيني مشترك خاصة وان الإعلان يستوجب خلق وتشكيل أجسام تمثيلية جديدة من الممكن أن تستوعب الجميع.

## المصادر

1. منى مثقال أبو رمضان، أثر عضوية فلسطين في الأمم المتحدة على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (2012-2016)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر بغزة، 2017.
2. أمين إبراهيم الغلبان، الاستراتيجيات الفلسطينية وأثرها على الاحتلال الإسرائيلي (1988-2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، 2019.
3. مصطفى الحسيني، غروب حل الدولتين، مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت)، المجلد 19، العدد 76، خريف 2008.
4. أسامة أبو ارشيد، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية، عرضت ضمن ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني (14 و 15 تشرين الثاني - نوفمبر 2015)، من منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.
5. عبد الناصر قاسم الفرا، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، بحث محكم منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، أبريل 2009.
6. محمد عوض التلباني، القانون الدولي ونظرية الأمن الإسرائيلية، منشورة كفصل ضمن كتاب محاضرات في الأمن القومي - نظرية الأمن الإسرائيلية وعملية السلام-، صادر عن دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية - مدينة غزة، 2020.
7. محمد رفعت عبد الوهاب وحسين عثمان عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999.
8. محمد عز الدين حمدان، أربعة أعوام على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، تقدير موقف صادر عن المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، غزة، 2016.
9. خالد خليل الشيخ عبد الله، مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (1988-2012)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر بغزة، 2013.
10. فتحي عبد النبي الوحيدي، التطورات الدستورية في فلسطين (1917-1995)، ط 2، مطابع الهيئة الخيرية بقطاع غزة، 1996.

11. محمد عوض أحمد التلاني، تحديات قانونية للأمن القومي الفلسطيني، فصل من كتاب الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات، إصدارات مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2016.
12. وثائق فلسطين، (280) وثيقة مختارة (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، بدون دار نشر، 1987.
13. عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسسي (1947-1977)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1979.
14. عمر حسن عبد الرحمن، حل كونفدرالي لإسرائيل وفلسطين، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكناز الدوحة رقم (29)، الدوحة، ديسمبر 2020.
15. التقرير السنوي العشرين (1 كانون ثاني حتى 31 كانون أول 2014)، وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، 2015.
16. أسئلة وأجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، منشورات إدارة شؤون الاعلام في الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
17. تقرير اخباري على موقع النجاح الاخباري، منشور بتاريخ 2018/2/20 على رابط (<https://nnarchive.najah.edu/news/sys/2018/02/20/101219>).
18. تقرير صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينيين بتاريخ 2018/2/12 على رابط (<http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/13662>).
19. ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945.
20. اتفاقية قطاع غزة منطقة اريحا وملاحقها الموقعة في 1994/5/4.
21. الاتفاقية الفلسطينية-الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقعة في واشنطن بتاريخ 28 أيلول 1995.
22. قرارات مجلس الأمن: قرار رقم (242) الذي اقر في الجلسة رقم (1382) عام 1967. - قرار رقم (237) والصادر بتاريخ 14/6/1967. - قرار رقم (217) والصادر بتاريخ 15/9/1969.
23. قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: رقم (181) والصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947. - رقم (273) والصادر بتاريخ 11 أيار (مايو) 1949. - رقم (24/67) الصادر بتاريخ 30/11/2012. - رقم (82/68) والصادر بتاريخ

12/11/2013-. رقم (83/86) والصادر بتاريخ 2013/9/11-. رقم (3236) الصادر بتاريخ 1974/11/22-. رقم (176/43) الصادر بتاريخ 1988/12/15-. رقم (17/66) الصادر بتاريخ 2011/11/30-. رقم (158/68) الصادر بتاريخ 2012/12/20-. رقم (119/67) الصادر بتاريخ 2012/11/29-. رقم (3237) والصادر بتاريخ 11/ 22 /1974.

## المراجع

- <sup>1</sup> منى متقال أبو رمضان، أثر عضوية فلسطين في الأمم المتحدة على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (2012-2016)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر بغزة، 2017، ص 17.
- <sup>2</sup> أمين إبراهيم الغلبان، الاستراتيجيات الفلسطينية وأثرها على الاحتلال الإسرائيلي (1988-2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، 2019، ص 25 وما بعدها.
- <sup>3</sup> مصطفى الحسيني، غروب حل الدولتين، مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت)، المجلد 19، العدد 76، خريف 2008، ص 8 وما بعدها.
- <sup>4</sup> أسامة أبو ارشيد، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية، عرضت ضمن ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني (14 و 15 تشرين الثاني - نوفمبر 2015)، من منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص 3 وما بعدها.
- <sup>5</sup> أسامة أبو ارشيد، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية، مرجع سابق، ص 4 وما بعدها.
- <sup>6</sup> راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) والصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947.
- <sup>7</sup> راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (273) والصادر بتاريخ 11 أيار (مايو) 1949.
- <sup>8</sup> راجع قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم (242) الذي أقر في الجلسة رقم (1382) عام 1967.
- <sup>9</sup> راجع قرار مجلس الأمن رقم (237) والصادر بتاريخ 14/6/1967.
- <sup>10</sup> راجع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم (217) والصادر بتاريخ 15/9/1969. وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (24/67) الصادر بتاريخ 30/11/2012. وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (82/68) والصادر بتاريخ 11/12/2013.
- <sup>11</sup> عبد الناصر قاسم الفراء، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، بحث محكم منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، أبريل 2009، ص 45 وما بعدها. وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الذي أقر في الجلسة رقم (128) بتاريخ 11/12/1948. وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (83/86) والصادر بتاريخ 11/9/2013.

- 12 راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3236) الصادر بتاريخ 1974/11/22. وأنظر: عبد الناصر قاسم الفراء، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مرجع سابق، ص 41 وما بعدها.
- <sup>13</sup> راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (176/43) الصادر بتاريخ 1988/12/15.
- وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (17/66) الصادر بتاريخ 2011/11/30. وراجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (158/68) الصادر بتاريخ 2012/12/20.
- <sup>14</sup> محمد عوض التلباني، القانون الدولي ونظرية الأمن الإسرائيلية، منشورة كفصل ضمن كتاب محاضرات في الأمن القومي - نظرية الأمن الإسرائيلية وعملية السلام-، صادر عن دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية - مدينة غزة، 2020، ص 128.
- <sup>15</sup> راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (119/67) الصادر بتاريخ 2012/11/29.
- <sup>16</sup> محمد رفعت عبد الوهاب وحسين عثمان عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 16 وما بعدها
- <sup>17</sup> خالد خليل الشيخ عبد الله، مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (1988-2012)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الازهر بغزة، 2013، ص 182 وما بعدها.
- <sup>18</sup> فتحي عبد النبي الوحيد، التطورات الدستورية في فلسطين (1917-1995)، ط 2، مطابع الهيئة الخيرية بقطاع غزة، 1996، ص 458 وما بعدها.
- <sup>19</sup> محمد عوض أحمد التلباني، تحديات قانونية للأمن القومي الفلسطيني، فصل ضمن كتاب الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات، من إصدارات مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2016، ص 190 وما بعدها.
- <sup>20</sup> وذلك وفق قرار مؤتمر القمة العربية السابع المنعقد في الرباط. أنظر: وثائق فلسطين، (280) وثيقة مختارة (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، بدون دار نشر، 1987، ص 425.
- <sup>21</sup> عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسسي (1947-1977)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1979، ص 225.
- وراجع قرار الجمعية العامة رقم (3237) والصادر بتاريخ 1974 / 11 / 22.
- <sup>22</sup> محمد عوض التلباني، تحديات قانونية للأمن القومي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 197 وما بعدها.
- <sup>23</sup> محمد عز الدين حمدان، أربعة أعوام على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، تقدير موقف صادر عن المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 2016، ص 4.
- <sup>24</sup> تقرير اخباري على موقع النجاح الاخباري، منشور بتاريخ 2018/2/20 على رابط <https://nnarchive.najah.edu/news/sys/2018/02/20/101219>.
- تقرير صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينيين بتاريخ 2018/2/12 على رابط <http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/13662>
- <sup>25</sup> أسئلة وأجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، منشورات إدارة شؤون الاعلام في الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 2. وراجع المادة (92) من ميثاق الأمم المتحدة.
- <sup>26</sup> التقرير السنوي العشرين (1 كانون ثاني حتى 31 كانون أول 2014)، وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، 2015، ص 21.

<sup>27</sup> محمد عوض التلبناني، القانون الدولي ونظرية الأمن الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 132 وما بعدها.  
<sup>28</sup> من هذه الاتفاقيات الدولية: 1- اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1907 ومرفقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية. 2- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. 3- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. 4- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. 5- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. 6- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. 7- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. 8- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. 9- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. 10- اتفاقية حقوق الطفل. 11- اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. 12- اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية. 13- اتفاقيات جنيف الأربع. 14- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. 15- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر: التقرير السنوي العشريون - وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين، مرجع سابق، ص 21 وما بعدها. وبتاريخ 12/12/2015 فلسطين تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ "اتفاق باريس". انظر: وكالة الأنباء الفلسطينية وفا على الرابط: (<http://www.wafa.ps>).

<sup>29</sup> عمر حسن عبد الرحمن، حل كونفدرالي لإسرائيل وفلسطين، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم (29)، الدوحة، ديسمبر 2020، ص 5 وما بعدها.

<sup>30</sup> تنص المادة (1) من اتفاقية قطاع غزة منطقة أريحا وملاحقها الموقعة في 1994/5/4 تحت عنوان الهدف من المفاوضات: "إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ... من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ... لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الامن 242 و 338".

<sup>31</sup> راجع المادة (10) تحت عنوان إعادة الانتشار من الاتفاقية الفلسطينية- الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقعة في واشنطن بتاريخ 28 أيلول 1995.

<sup>32</sup> راجع ديباجة القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003  
<sup>33</sup> تنص المادة الثالثة من الاتفاقية الفلسطينية- الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقعة في واشنطن بتاريخ 28 أيلول 1995، تحت عنوان بنية المجلس الفلسطيني: (( المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيشكلان سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية للشعب الفلسطيني والتي سيتم انتخابها من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، القدس، وقطاع غزة للفترة الانتقالية المتفق عليها في الملحق 1 من إعلان المبادئ... المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاقية غزة . أريحا الموقعة في 4 أيار 1994.

<sup>34</sup> عصام خليل ورشاد توام، فلسطين بين دستور الدولة والحاجة إلى ميثاق وطني (مقاربات إستراتيجية في النظام السياسي الفلسطيني)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2014، رام الله، ص 83 وما بعدها.

<sup>35</sup> ينص البند 3 من المادة (47) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003: مدة هذا المجلس هي المرحلة الانتقالية، والتي عدلت بموجب المادة (1) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2005 لتصبح: ولاية المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه.

<sup>36</sup> راجع المادة (1) من اتفاقية قطاع غزة منطقة اريحا وملاحقها الموقعة في 1994/5/4.

<sup>37</sup> راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (119/67) الصادر بتاريخ 2012/11/29.

<sup>38</sup> خليل موسى، ماذا يعرقل ترسيم الحدود البحرية بين مصر وفلسطين؟، مقال منشور على رابط:

)  
[https://www.independentarabia.com/node/266026/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-\(%D9%88%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D8%9F](https://www.independentarabia.com/node/266026/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-(%D9%88%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D8%9F)

<sup>39</sup> جمال البابا مركز التخطيط الفلسطيني- الدولة الفلسطينية-2006

<sup>40</sup> عرب 48- 2013/2/25

<sup>41</sup> الحدث 2015/6/16

<sup>42</sup> هآرتس 2021/9/15

<sup>43</sup> حركة السلام الآن/ ديسمبر 2020

<sup>44</sup> هاني المصري – كلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين- مسارات- نوفمبر 2017

<sup>45</sup> ابراهيم أبراش- الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني- سما الاخبارية- 2021

<sup>46</sup> ثروت بدوي- النظم السياسية- دار النهضة – القاهرة 1989

<sup>47</sup> مجد الوجيه مهنا- السلطة الفلسطينية- دولة فلسطين- منظمة التحرير الفلسطينية- العلاقات السياسية والقانونية بعد

إعلان الدولة – مركز التخطيط الفلسطيني- 2013

<sup>48</sup> مجد الوجيه- مرجع سابق.

# الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين الانتدابية، كحل شامل لقضية فلسطين.

أ. عوض عبد الفتاح

## معنى هذا الحل

حل الدولة الواحدة هو حل شامل لقضية فلسطين، ويعني إقامة دولة ديمقراطية واحدة بين البحر والنهر، وينصف كل تجمعات الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتهم اللاجئين، الذين يتم تعويضهم عن معانات وعذابات التهجير من خلال عودتهم الى ديارهم، واستعادة املكهم، وتأهيلهم كمواطنين متساوين، مع كل من يعيش على هذه الارض في دولة حرة، ومتحررة من نظام الاستعمار الكولونيالي والفصل العنصري، الصهيوني.

تستند الدولة المنشودة على القيم الديمقراطية بمفهومها الليبرالي الديمقراطي، والتعددية السياسية، والعدالة الاجتماعية، والاقتصادية، والتعددية الثقافية والاثنية، وتتموضع مجددا كجزء من المنطقة العربية، والشرق الاوسط عموما، بتعدديتها الدينية، والقومية والاثنية، وجزء من نظام عالمي عادل، منشود، الذي تناضل من أجله الشعوب وحركاته السياسية والاجتماعية التحررية. إن إعادة الاعتبار للبعدين العربي والاممي، لقضية فلسطين، لا ينبع من

الارتباط الحضاري بالأمة العربية، والارتباط الانساني والأخلاقي بالمجتمع الإنساني، فحسب، بل أيضاً، من كون تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني التحرري، لا يتم بدون جبهة تحالفات واسعة.

إن حل الدولة الواحدة هو نقيض التجزئة والتشتت، الجغرافي والديمقراطي، والسياسي، ونقيض الظلم الاستعماري المتراكم والمستمر. أي هو بمثابة المصل الذي يقوض ركائز التقسيم والفصل العنصري، والتجزئة والتيه السياسي. واعتماد هذا الحل، كمشروع مقاوم، وتحرري، وبنائي، يعني إسترداد الرواية الفلسطينية، وإعادة بناء الوعي الشعبي، في كافة تجمعات الشعب الفلسطيني، حول فلسطين كوحدة جغرافية واحدة، وكشعب واحد، ومصير واحد.

ومع أن مشروع هذا الحل عاد ليفرض نفسه في النقاش العام بعد أن كان انحصر في دوائر محدودة، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، يظل بالنسبة للبعض، خاصة أنصار فكرة التقسيم وحل الدولتين، طوبواً وبعيد المنال. غير أن الحقائق على الأرض التي فرضها المستعمر، في ظل الحماية الدولية، وفي ظل غياب وحدة وطنية، ورؤية تحررية فلسطينية، وإستراتيجية مقاومة سليمة، حوّلت حل الدولتين إلى فانتازيا ووهم.

## خلفية تاريخية.

### الحل ليس انحرافاً بل تصويماً للانحراف.

ليس حل الدولة الديمقراطية أو العلمانية جديداً، أو مقطوع الجذور. ولا انحرافاً عن الإرث التحرري الفلسطيني، والعربي، ولا هو سباحة في الوهم. بل هو إستئناف لإرث أصيل ونبيل لحركة التحرر الوطني الفلسطيني منذ السنوات الأولى للعدوان البريطاني الفرنسي الاستعماري على المنطقة العربية. ففي عام 1919 خاطب ائتلاف الجمعيات الاسلامية والمسيحية في القدس، الانتداب البريطاني بالرسائل الرسمية، مطالبة باستقلال فلسطين، وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة يعيش فيها الجميع، المسلمون والمسيحيون واليهود، بمساواة تامة. كذلك

رفع المؤتمر العربي الأول في القدس عام ١٩٢١، نفس المطلب. وتواصل هذا التوجه المبدئي حتى صدور قرار التقسيم الظالم، والذي رفضه شعب فلسطين، والقوى الوطنية والقومية للشعوب العربية، لما شكله من ظلمٍ فادحٍ بحق الوطن وشعبه . لكن الحركة الصهيونية رفضته وعملت بلا كلل وتحت حماية الاستعمار البريطاني لتقويض عروبة فلسطين، و أي حل يقوم على العدالة والانصاف.

مع تجدد الحركة الوطنية الفلسطينية، بنسختها الحديثة، بعد النكبة الكبرى، في ١٩٤٨، على يد طلائع الشباب الفلسطيني، وتمكنهم من الوصول الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في النصف الثاني من ستينات القرن الماضي، بديلا عن قيادتها التقليدية، أُضيف إلى شعار "العودة والتحرير"، شعار الدولة الديمقراطية/ العلمانية، الى الميثاق الوطني الفلسطيني، وكان ذلك بمبادرة حركة فتح، كبرى الفصائل الفلسطينية، والتي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية، لعقود. وسجل مراقبون أنه بطرح هذا الحل، تكون الحركة الوطنية الفلسطينية قد أقدمت للمرة الاولى على تصالح مع الوجود اليهودي الوافد، ولكن كمواطنين متساوين، في ظل دولة فلسطينية ممتدة على كامل فلسطين، ومتحررة من الاستعمار الصهيوني، وهو ما اعتُبر تطوراً مهماً في حركة النضال الفلسطيني، لما ينطوي على بعدٍ إنساني، وتقدمي، وطاقه تحشيدية على المستوى العالمي، خاصة بين شعوب الغرب التي كانت، ولاتزال، تتعرض شرائح واسعة منها لعملية شطف دماغ عن النضال الفلسطيني، و لمعتقدات زائفة ومضللة، عن حقيقة واقع وطبيعة الوجود الصهيوني، ممثلاً بالكيان الاسرائيلي، وكأن وجوده مبررٌ اخلاقياً، او كيان ديمقراطي عادل.

## الارتداد عن إرث الحركة الوطنية.

بغض النظر عن صحة قراءة الظروف العربية والعالمية والمحلية، التي سادت آنذاك والضغط، التي مورست على أثرها، والاعراض التي قُدمت، فإن منظمة التحرير الفلسطينية، انتقلت، عام ١٩٧٤، إلى ما أصبح يعرف بالحل

المرحلي، والذي وبغض النظر عن النوايا، وضع بذور "حل الدولتين"، وبداية لمسلسل التراجع . وقد قادت الرؤية القاصرة، والاختفاقات المتكررة، والاختفاء الكثيرة، وبطبيعة الحال انهيارات عربية ودولية، مروعة، إلى الانغماس في، وقبول حلول جزئية، والبعيدة كل البعد عن طموحات الحد الأدنى من الشعب الفلسطيني. وجسد اتفاق أوسلو ذروة التفريط، والانحراف عن الاهداف الوطنية الفلسطينية، والذي لايزال يدفع شعب فلسطين أكلافاً خيالية، جرائه، بل أدخلنا في نفق مظلم، جعلنا غير قادرين حتى الآن على الخروج من ورطته وقيوده السياسية والمادية والاخلاقية. كان ذلك مقامرة غير محسوبة، وغير مدروسة لطبيعة بنية تفكير النخبة الصهيونية، وطموحاتها المدفوعة بأيدولوجيا التوسع والتهويد، الراسخة، وليس بدوافع براغاماتية فحسب.

**وتتمثل الاثمان الباهظة التي دفعها الشعب الفلسطيني في الامور**

**التالية:**

أولاً؛ إقدام القيادة الفلسطينية على الاعتراف باسرائيل، دون الاشتراط بالاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية والاعتراف بالمسؤولية عن النكبة وجريمة طرد اللاجئين، وإقدام هذه القيادة على التنصل من النضال الفلسطيني المسلح، الذي اضطر للجوء اليه كاستراتيجية للتحرير والعودة، بعد أن رفضت إسرائيل عودة اللاجئين، بل لاحقتهم وقتلت كل من تجرأ على العودة، على الحدود. وعنى هذا التوقيع إخراج فلسطيني الـ ٤٨، وأقربائهم اللاجئين، من الصراع ، ومن الحل، وأيضاً الموافقة ضمناً على بنية إسرائيل اليهودية العنصرية، التي تؤيد دونية هذا الجزء من شعب فلسطين تحت حكم الدولة اليهودية، ومواصلة إستعمارهم.

**ثانياً، التخلي وترك مسألة اللاجئين وكذلك القدس، تحت رحمة** المفاوضات مع عدوٍ ظل يحتفظ بكامل القوة العسكرية، وبكامل الارض. عملياً تم التخلي عن تجمعين فلسطينيين، هامين، وتم اختزال فلسطين جغرافياً، بل

حتى في الاعلام الرسمي وشبه الرسمي الفلسطيني، في ٢٢٪ من فلسطين (الضفة والقطاع).

**ثالثاً،** إحقاق منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة الفلسطينية، وتجفيفها من كل ما مثلته من قيم تحررية وثورية، وحدوية ورمزية، ومعنوية، والتي باتت معتقلة تحت الاحتلال. إنها خسارة فادحة أن يتم التقريط بأداة التحرير بما مثلته، وقبل أن يتم التحرير او تحقيق الحد الأدنى من برنامجها السياسي. وتتجسد فداحة الخسارة المضاعفة، في العجز، بل غياب الإرادة، عن إعادة بنائها، والتغطية على هذا القصور الفادح باللغو الفارغ، المكرر عن ضرورة إعادة بنائها، والذي يعود الى ما قبل اوسلو، وليس بعد ظهور حركة حماس. وعلى أنقاض منظمة التحرير التي إستندت تركيبها وعملها الى الديمقراطية.

**رابعاً؛** تبني النموذج النيوليبرالي، في الاقتصاد الفلسطيني، ونشر خرافة التنمية تحت الاحتلال، من خلال وصفات الدول المانحة، وصندوق النقد الدولي، التي ركزت على فكرة بناء الدولة بدل ممارسة الضغط على إسرائيل، وفرض العقوبات عليها، لوقف مشروعها الاستيطاني الاحلالي. لقد انتجت هذه السياسات الاقتصادية تشوهات في بنى المجتمع الفلسطيني، وأفرزت طبقة وسطى مرهونة للقروض والبنوك، الأمر الذي يفسر ترهل روح المقاومة.

**خامساً،** التخلي عن مفردات التحرر والمقاومة (حتى الشعبية)، ووحدة الشعب والارض، واستبدالها بمفردات هجينة، مثل "العملية السلمية" و "النزاع بين الطرفين" و "الطرف الاسرائيلي"، و "العملية السلمية" و " المفاوضات بين الطرفين" و "وقف العنف من كلا الطرفين"، وغيرها من المصطلحات التي ساهمت وتساهم في تشويه الوعي السياسي والوطني، التحرري، الذي تبلور وترسخ في عقول وقلوب شعبنا عبر الصمود والمقاومة والتصريحات الكبيرة. وهذا التشويه السياسي والاخلاقي ساهم في إضعاف روح النضال والتمرد.

**سادساً؛** الإنقسام الكارثي داخل الحركة الوطنية، بين فتح وحماس، والذي بات عصياً على الحل، بعد أن تأسس، ونمت مصالح لكل من قيادة الطرفين؛

مصالح فردية وطبقية، ومصالح فئوية/حزبية تتعلق بالرغبة باحتكار الهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية. واستغلت إسرائيل هذا الانقسام لتعزيز هيمنتها ومشروعها الاستعماري.

**سابعاً؛** خسارة دول كبرى صديقة، وداعمة للحق الفلسطيني، وخسارة حركة التضامن العالمية، الشعبية، والتي لم تتعافى وتستعيد دورها الفاعل إلا بعد أن اطلقت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، حركة المقاطعة، من مدينة رام الله، عام ٢٠٠٥. لقد ظنت تلك الدول، والمجتمع المدني العالمي الداعم لقضية فلسطين، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، أن القضية الفلسطينية في طريقها الى الحل، قبل أن تتبين تغول المشروع الاستعماري الاستيطاني والفصل العنصري داخل الارض المحتلة عام ٦٧، وتكتشف لاحقاً أن مشروع الابرتهايد الكولونيالي، هو امتداد بنيوي لإسرائيل نفسها، وليس طارئاً عليها. ففي الأشهر الاولى للانتفاضة الثانية، التي حاول الشهيد ياسر عرفات من خلالها إصلاح خطيئة اوسلو، أظهر الكثير من القوى الدولية المتبينة، لفظياً، حل الدولتين، استغراباً من إقدام الشعب الفلسطيني على تفجير انتفاضة عارمة بعد اوسلو.

**ثامناً؛** قبول الولايات المتحدة الامريكية، الراعية للمشروع الصهيوني في فلسطين، وسيطاً، في المفاوضات، وبما يسمى العملية السلمية، التي استخدمت غطاء لحماية أمن إسرائيل ومشروعها الإستيطاني الاحلالي.

## كيف يتحقق حل الدولة الواحدة، في بيئة إسرائيلية

### وعربية، ودولية، بأسة، وانقسام فلسطيني مستمر؟

يميل ميزان القوى المادي بصورة كبيرة لصالح العدو. إذ فضلا عن تمتعه بقوة عسكرية واقتصادية فائقة، لديه دعم دولي رسمي كامل. وكما كان عليه الحال دائماً، على المستوى الدولي، فإنه ليس في الأفق أي احتمال لفرض عقوبات على إسرائيل، أو حتى لممارسة ضغط عليها من حلفائها، وأصدقائها التقليديين، في الغرب والشرق، ولذلك ليس في الأفق أي نوع من الحلول العادلة

جزئياً أو كلياً. ولا يوجد أي استعداد لدى إسرائيل بكافة نخبها، التي انزاحت نحو اليمين المتطرف، بالتخلي عن أي مما سلبته من الفلسطينيين. بل بالعكس، يشهد الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، تحولا عميقاً في أيديولوجيته وسياساته، وتحول الابرتهويد الصهيوني من نظام مضمّر الى نظام أبرتهويد سافر، ومفضوح، ومدعم بالدستور . ويعكس هذا التحول شعوراً بالقوة، وبالفرصة المواتية التي يعتقد أنه يمكن إسدال الستار كلياً على قضية فلسطين، ومن خلال اعتماد نهج "تقليص الصراع" بدل إدارة الصراع. ويتمثل هذا التوجه او سياسة إسرائيل الحالية، بسياسة الامن مقابل الاقتصاد، التي تدعمها الادارة الأمريكية بزعامة بايدن.

لكن هذا ، ليس الوجه الوحيد للمشهد ، أو لمعادلة القوة. إن سياسات المستعمر العدوانية، كما كل مستعمر، لها دينامياتها، وعواقبها غير المقصودة، والتي تستولد رداً غير متوقع من الضحية وانصارها في العالم. مثلاً لم تكن إسرائيل تتوقع أن تصدر تقارير من منظمات دولية مهمة، مستقلة، ومنظمة حقوق انسان إسرائيلية، في السنوات الثلاث الاخيرة، تشخص إسرائيل كنظام أبرتهويد، في كل فلسطين التاريخية، وهو النظام الذي يعتبر في عرف منظمة الامم المتحدة جريمة بحق الإنسانية. ولم تتوقع، أن تنطلق قبل ذلك حركة مقاطعة، من منظمات شعبية فلسطينية، وتكتسب زخماً على المستوى المدني العالمي، والتي دفعت حكومة إسرائيل إلى الاستنفار ، وتخصيص مئات الملايين من الدولارات، لمواجهةها، وشن حرب إعلامية تعتمد "التصفية المدنية" لقاداتها، أي تشويه سمعتهم. كما فوجئت من تفجر هبات شعبية محدودة، خاصة في القدس منذ عام ٢٠١٤، وربما قبل ذلك، والتي حققت تراكماً لافتاً عبر عن نفسه بالهبة الشعبية الشاملة المجيدة، هبة الامل والكرامة، او هبة الوحدة ، في جميع ارجاء فلسطين، ايار الماضي عام ٢٠٢١. وكما تابع الجميع، شكلت تلك الهبة الشاملة، التي اجتاحت فلسطين كلها، ودخول المقاومة في قطاع غزة على الخط، صدمة لقيادة الكيان الإسرائيلي، والذي ظن أنه تمكن من كَيّ وعي شعب فلسطين، بعد أن نجح جزئياً في كَيّ وعي جزء من قياداته ونخبه. لقد جاءت

تلك الهبة بمبادرة شعبية، من تحت، دون تدخل الهياكل الفوقية العاجزة، والمسترخية، وتحديدًا من طلائع الجيل الشاب، الذي بات يلعب دوراً مركزياً، بوعي أو بغير وعي، في تشكل الفضاء الثالث، الذي لم يتحول بعد الى تيار منظم لإسباب ذاتية وموضوعية.

## إستراتيجية تحقيق هدف التحرير والتحرر ، وإقامة الدولة الديمقراطية الواحدة.

هذا هو التحدي الأكبر أمام المنادين باستعادة برنامج حركة فتح وبرنامج حركة التحرير الوطني الفلسطيني - منظمة التحرير الفلسطينية، أي العودة والتحرير، والعودة الى الدولة الديمقراطية العلمانية، في كل فلسطين. ولا بد من التصدي له، والعمل والاجتهاد بصورة فردية وجماعية لتوفير تصور معقول لهذه الاستراتيجية، وكذلك لمضمون الدولة المنشودة. و يكتسب توفير جواب لهذا السؤال او التحدي، أهميته، لكون هذا السؤال او التساؤل هما الأكثر رواجاً في أوساط النخب الفلسطينية، ويتلخصان في الصيغة التالية ؛ "كيف نستطيع تحقيق هدف كبير جداً في الوقت الذي فشلنا في تحقيق هدف أكثر تواضعاً! " وكيف نحقق ذلك ونحن منقسمون بصورة كارثية!

طبعاً لا يمكن تحقيق ذلك بدون تغيير ميزان القوى، لصالح النضال الفلسطيني، أي تعزيز قوة الشعب الفلسطيني وحركته التحررية، و إضعاف المستعمر من خلال إحداث قضم تراكمي في قوته وقدرته على التحكم بشعبنا، وصولاً الى اللحظة التي يُجبر فيها على الجلوس على الطاولة، والتنازل عن هيمنته، وتفكيك منظومته الاستعمارية وأنظمة الفصل العنصري، تمهيداً لمرحلة انتقالية. وتجربة جنوب أفريقيا، رغم ما لها وما عليها، هي تجربة فريدة وملهمة، من حيث قدرة الشعب على الانتصار، ومن حيث الاستعداد للتعايش المتساوي في ظل ديمقراطية سياسية، وتسامح وعفو، وعيش مشترك. وسيتعين على الحركة الوطنية الفلسطينية دراسة نواقص هذه التجربة أيضاً، وخاصة غياب

العدالة الاقتصادية فيها، لتفادي الوقوع في نفس الخطأ كبير . إنّ الحل في فلسطين لن يكون مطابقاً تماماً، فلكل تجربة، رغم انتمائها لنفس العائلة الكولونيالية والفصل العنصري، خصوصيتها، وتعميقاتها.

إنّ المسيرة نحو التحرير والعودة، والدولة الديمقراطية طويلة ومعقدة، وتتطلب نضال حقيقي وعمل شاق. ولا يمكن أن تتقدم بدون إستعادة مصادر قوة الشعب الفلسطيني، واولها عدالة قضيته ووضوحها، وثانيها وحدة الشعب الفلسطيني، الذي تجمّع، في الستينات، تحت راية منظمة التحرير الفلسطيني، ببرنامجها الواضح حتى التوقيع على اتفاقية اوسلو . لقد تخلت المنظمة او بالأحرى الفريق الذي قاد منظمة التحرير ، وبطريقة غير ديمقراطية، عن كل ذلك وعن برنامج المنظمة، والاكتفاء ب ٢٢٪ من فلسطين، مقابل وهم أو وعد، لم ينص عليه الاتفاق، بالحصول على دولة في المفاوضات النهائية. وحين إتضحت نية إسرائيل، و انتصب الواقع الاستعماري، الذي فرضته على الارض، صارخا بهذه الحقائق، كانت قد أصبحت المنظمة والحركة الوطنية متشظية، وفاقدة للرؤية والبرنامج النضالي ولأداة التحرير . لقد حولت إسرائيل، عمليا وقانونيا كل فلسطين إلى منطقة خاضعة لها، وبات الشعب الفلسطيني كله خاضعاً لنظام أبارتهايد واستعماري واحد، مع أنظمة سيطرة خاصة بكل منطقة أو تجمع فلسطيني. ولهذا، ومن أجل إستئناف وتجديد المسيرة الكفاحية، لا بد من استعادة مصادر القوة التي فقدناها. وهذا يتم من خلال الشروط التالية؛

**أولاً ؛** إستعادة الوعي، الوعي بفكرة فلسطين الواحدة، والشعب الواحد، وبالمصير الواحد، بما يتجاوز التقسيمات الاستعمارية. وهذا يشمل إعادة تعريف قضية فلسطين باعتبارها قضية تحرر وطني، وليست قضية نزاع على حدود، يخوضه شعب فلسطين وحركته الوطنية ضد كيان استعماري غريب. ويشمل ذلك إعادة تعريف إسرائيل ككيان كولونيالي، استعماري استيطاني، أفرز نظام ابرتهايد متوحش وبالعنصرية. وتجدر الإشارة إلى عودة الدراسات الاستعمارية الإستيطانية في النشاط الاكاديمي في دوائر الجامعات الغربية والامريكية تحديداً، وعقد مقارنات بين هذه التجارب الماضية مع التجربة الاستعمارية الصهيونية

المستمرة، مما يشكل تطوراً مهماً، مع أنه للأسف، نلاحظ منذ فترة طويلة تأخر غالبية النخب البحثية التقليدية (انصار حل الدولتين خاصة) عن مواكبة هذا النشاط العلمي النقدي، الذي يساهم في عملية تقويض نظرية المشروع الكولونيالي الصهيوني، ونسف زيفها. والفكرة المركزية في هذه الدراسات أن الصراع ليس حيادياً، او بين طرفين متساويين في الحق، وأن الاستعمار كفعل عنيف، هو بنية وليس حدثاً، حسب باتريك وولف، الإستراتيجي، أحد أبرز الباحثين في هذا الحقل الدراسي. ونحن الفلسطينين، نشير غالباً إلى دراسة الباحث والمفكر الفلسطيني، فايز الصايغ، الذي سبق غيره في تشريح إسرائيل ككيان إستعماري ونظام أبرتهايد مجرياً مقارنة مع جنوب أفريقيا. وعنوان الدراسة، الصادرة عام ١٩٦٥، " الاستعمار الصهيوني في فلسطين". ومما كتبه: " بينما يُقرُّ رُسل الأبرتهايد من الافريكانر في جنوب أفريقيا بخطيئتهم بكل جرأة، يلجأ ممارسو الأبرتهايد الصهاينة في فلسطين إلى الخداع لإثبات برائتهم منه". وأشار الصايغ إلى الفلسطينين الذين بقوا داخل حدود إسرائيل لعام ١٩٤٨، والذين تجاهل العالم معاناتهم وتشنت عائلاتهم وأقربائهم في بلدان اللجوء، وكتب عن خضوعهم لحكم عسكري ولنظام أبرتهايد، رغم فرض المواطنة الإسرائيلية عليهم.

**ثانياً؛** بلورة رؤية تحررية واضحة، ديمقراطية وإنسانية، تقبل كل من يعيش في فلسطين، كمواطنين متساوين، في دولة متعددة الثقافات، وتتبنى ديمقراطية دستورية تضمن حق وأمن كل مواطن، بغض النظر عن الدين أو الأصل الثقافي أو الإثني، نتوجه بها إلى العالم، كرؤية إنسانية، وكشعار تعبوي تحشدي، الذي من شأنه أن يأسر خيال العالم، ويساهم في تغيير الرأي العام العالمي، ويدفع الحكومات والنخب الغربية بتغيير رأيها، نحو البدء بفرض المقاطعة على نظام إسرائيل. ويمكن إستلهاج إستراتيجية حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي طرح منذ عام ١٩٥٦، في ميثاقه الوطني، دولة ديمقراطية واحدة يعيش فيها السود والبيض بمساواة على أنقاض نظام الفصل العنصري. وقد ثابر المؤتمر على هذا الطرح دون أن يتزحزح عنه، او يتأرجح، بين الحلول، وتوجه به العالم، كخطاب

إنساني أخلاقي، مدعوماً بمقاومة شعبية داخلية، مستمرة، ومنهجية، إلى أن اضطر المجتمع الدولي للرضوخ وفرض الحظر والمقاطعة على نظام الفصل العنصري، حتى سقوطه.

**ثالثاً؛** إستعادة البعد العربي للقضية الفلسطينية، باعتبارها في الأصل قضية عربية، ولها امتدادها العربي والاسلامي، ورأسخة في وجدان الشعوب العربية والاسلامية. ونشهد مؤخراً بدايات لعودة القضية الفلسطينية(بفضل النضال الفلسطيني وبسبب وحشية الممارسات الاستعمارية الصهيونية)، الى حركات الشعوب العربية، التي انشغلت في العقد الأخير في معاركها الوجودية في مواجهة حكام سفاحين، وانظمة متعفنة، ومتوحشة. وكان لافتاً ذلك الاهتمام الشعبي المتجدد أثناء هبة الامل والكرامة، أو هبة الوحدة المجيدة، أيار الماضي. وهناك حاجة لمراجعة حقيقية لعلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية ببعدها العربي القومي، والاسلامي، واستخلاص العبر ليس من حيث توقع تضامن الشعوب العربية مع نضال الفلسطينيين، كما هو حاصل حتى الآن، بل أيضاً من حيث تضامن الفلسطينيين، وتحديداً قياداتهم وأحزابهم وفصائلهم ومتقفيهم، مع هموم الإنسان العربي وحقه في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم، ضد أنظمة الاستبداد والفساد والمتواطئة، التي فشلت في بناء دول وتحرير فلسطين و الارض العربية المحتلة.وقد حلت هذه الأنظمة محل الاستعمار في القمع ومصادرة الحريات و زج المناضلين في المعتقلات وتعريضهم للتعذيب الذي تفوق وحشيته الخيال. بهذه المواقف النبيلة تكتمل صورة الشخصية الفلسطينية المناضلة، والداعية الى التحرر من الاستعمار والاستبداد الصهيوني، مما يكسبها ويكسب النضال الفلسطيني دعماً حقيقياً وشاملاً، ومصداقية وصدق، بدلاً عن الإزدواجية والإنفصام الأخلاقي.

**رابعاً؛** العمل على استعادة مكانة حركة التحرر الوطني الفلسطيني، في حركة التحرر العالمية التي تناضل من أجل نظام عالمي بديل عن النظام النيو لبرالي المتوحش، و في داخل حركات الشعوب الاصلانية، وغيرها، التي تطالب بحقوقها الثقافية، وبالتعويض، وبحقوقها الاجتماعية والاقتصادية. لقد احتلت، في

السابق، حركة التحرر الوطني الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير ، مكانة طبيعية، ومرموقة في حركة تحرر الشعوب، والقوى التقدمية والاشتراكية العالمية، ونالت التأييد والتعاطف الكبيرين، واحتراماً خاصاً، من هذه القوى. ونلاحظ في العقد الاخير، نهوضاً، وتطورات مشجعه في عودة حركات التضامن العالمية، والتشبيك الحاصل فيما بينها، وما عكسته من تقاطعية النضالات، الوطنية، والاجتماعية، والثقافية، والإثنية، والجنسية، ورغم غياب المعسكر الإشتراكي، وما وفره آنذاك التنافس بين المعسكرين للمقاومة الفلسطينية، من مساحة للفعل الثوري . ففي أثناء الهبة الاخيرة، خرج عشرات الملايين، في بلاد الغرب والجنوب، مساندة لقضية فلسطين، لأن قضية فلسطين رمز للتحرر والعدالة. لا شك إن إسرائيل قوية في اوساط الحكومات، ولكنها مدانة، وتعرض للنبذ المتزايد، في أوساط الشعوب.

إن إسرائيل هي امتداد لمشروع رأسمالي امبريالي غربي، وولدت فكرتها ومشروعها في رحم هذا المشروع العدوانى، الغربى، أواخر القرن التاسع عشر ولا يزال هذا النظام، الذي تشكل إسرائيل جزءاً عضويًا منه، ( بيع اسلحة وتسويق اجهزة مراقبة وضبط للمعارضين ) قائماً وفاعلاً، في عدوانيته، ضد فلسطين وضد شعوب العالم. ويشهد العقدان الاخيران، يقظة متجددة واسعة بين الشعوب، ووعياً بجذور البؤس والفقر والحروب والفجوات الاجتماعية الواسعة، المتمثلة بهذا النظام الاقتصادي والاجتماعي الظالم. وبناء على هذا التشخيص، يصبح ضرورة وطنية، وواجباً انسانياً، الانخراط بفاعلية في حركة نضال الشعوب. وهذا يتطلب من الحركة الوطنية الفلسطينية المتجددة الآخذة في التشكل من تحت، بلورة رؤيتها التحررية الوطنية والديمقراطية والانسانية، وأن تتطابق مع ممارساتها، وألا تتوانى عن نقد نظامها السياسي الذي أخفق في التحول إلى نموذج مغاير للأنظمة العربية السائدة.

**خامساً؛** اعتماد إستراتيجية مقاومة، طويلة الأمد، تقوم على البعد الشعبى أساساً، وتعتمد البناء الداخلي، والتخطيط السليم والتقدير الصحيح لقدرات الشعب في كل مرحلة نضالية وتاريخية، بحيث لا تُحمّله أكثر مما يحتمل. ونحن في

"حملة الدولة الديمقراطية الواحدة" نرى بالمقاومة الشعبية المدنية غير العنيفة، الاستراتيجية الاساسية، التي تسمح بكل مكونات وتجمعات الشعب الفلسطيني، وفئاته الاجتماعية والمهنية والمنقفة، بالانخراط في النضال والمساندة. ليس هذا بطبيعة الحال انكاراً لحق الشعب الفلسطيني بصفته واقعا تحت الاحتلال ونظام استعماري استيطاني، في اعتماد كل اشكال المقاومة التي تتيحها القوانين الدولية، ولكن المرحلة الاخيرة من نضالات الشعب الفلسطيني، رغم التضحيات البطولية التي قدمها، ورغم ثلاثين عاماً من المفاوضات والعمل الدبلوماسي، لم يتحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، سوى أنها أبقى القضية الفلسطينية حية، وهو بطبيعة الحال منجز هام، ولكنه كان يمكن تحقيقه بأقل بكثير من التضحيات التي دفعها الشعب الفلسطيني.

**سادسا ؛** تطوير وتقديم كل الدعم للمقاومة المدنية التي تقودها حركة ال بي دي أس، وهذا يتطلب وقف التطبيع الفلسطيني مع المستعمر، وسحب الاعتراف به، إذ لا يعقل أن تطالب حركة المقاطعة، التي يديرها أبناؤنا وبناتنا، وأخواتنا وأخوتنا، وحفاؤنا من أحرار العالم، بمقاطعة إسرائيل، في الوقت الذي نمارس فيه العلاقات الطبيعية مع نظام الابرتهايد الذي يمارس القتل والنهب اليومي.

### **كلمة اخيرة؛** من الخطأ الفادح، مواصلة المراوحة في الصيغة القديمة

للحلول. إن الدوغمائية قاتلة للتفكير، ومعيقة لإطلاق المخيال السياسي، ومكبلة لطاقت الشعب الكبيرة. ليس بالضرورة الإتفاق على فكرة حل الدولة الواحدة، وإن كنت أنا شخصيا كالكثيرين، مؤمناً بهذا الحل والذي واصلتُ التمسك به طيلة حياتي السياسية. لكن لم يعد ممكناً تجاهل وحدة الشعب الفلسطيني، وواجب العمل على إستعادة فكرة فلسطين الواحدة، وترسيخها في عقول وذاكرة وحياة الاجيال الفلسطينية الجديدة، وضرورة إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، أي التحرير والعودة، مع الاخذ بعين الاعتبار ما استجد في ساحة

الصراع المحلية والعربية والدولية، ومن تطور في الفكر السياسي وحقوق الانسان وحرية الفرد والعدالة والمساواة.

لن يكون النصر بضربة واحدة، فسيمر النضال في مراحل عدة، وستتخلله تضحيات ومعاناة كبيرة، وواجبنا، في سياق المراجعة ووضع التصورات، أن نقلل من هذه المعاناة والخسارات ، وان يكون المردود مطابقاً لهذه التضحيات لا العكس. إن الاستراتيجية المركزية المطلوبة في ظرفنا الحالي، هو المقاومة الشعبية المدنية، داخل فلسطين وخارجها، والتي تساهم في تحييد استخدام الترسانة العسكرية الاجرامية الصهيونية، وتستقطب حلفاء يهود معادين للنظام الاستعماري والفصل العنصري، وتُعرِّي وحشية وعدم عدالة هذا النظام ، لا تجاه الفلسطينيين ولا تجاه اليهود البسطاء الذين تستخدمهم قياداتهم وقوداً في حروب لا نهاية لها، بتأثير عملية شطف الدماغ، وإظهار العرب وكأنهم سبب نكبتهم في اوربا الاستعمارية.

## ختم..

لم يعد ممكناً ولا جائزاً تجاهل التحولات داخل حلبة الصراع، على المستوى الميداني، الجغرافي، او الفكري والثقافي، ومواصلة التفكير والتصرف وكأن الواقع ثابتٌ، وأن الانسان مصمم كقالب جامد. على الأرض، إسرائيل كرسست بالعمل والقانون (قانون الغاب) فلسطين وحدة جغرافية واحدة تخضع لسيطرتها، من خلال نظام فصل عنصري، وإستعمار إستيطاني. ليس في الضفة الغربية مشروع احتلالي وحسب، ولا هو إحتلال مؤقت، بل هو أيضا إستعمار إستيطاني إحتلالي عنيف ومتوحش، ويراد له أن يبقى أبدياً. لقد قابلت إسرائيل تفريط القيادة الفلسطينية ب ٧٨٪ □ من فلسطين، باستيلائها فعلياً ورسمياً على كل فلسطين.

وفي ميدان الفكر ، تطور فئات من الأكاديميين والنشطاء المثقفين، من خلال مراجعة نقدية للتجربة الفلسطينية، ودراسة المشروع الاستيطاني الاسرائيلي، فهماً جديداً، ورؤية تحررية، تقدمية، لكيفية الخلاص من هذا المشروع العدواني ولكيفية انقاذ المشروع الوطني التحرري الفلسطيني.

أما في ميدان الفعل الشعبي، فإن الساحة الفلسطينية تشهد نمو ما بات يعرف بالفضاء الثالث، الذي يراد له التحول إلى تيار شعبي كفاعل سياسي مؤثر وحاسم في مهمة إستنهاض الشعب الفلسطيني. ومكونات هذا التيار، اللجان الشعبية، والجراكات الشبابية، والأطر الأدبية والثقافية، والاكاديمية، المنتشرة في كل فلسطين، فضلا عن الجراكات اللافتة في بلاد الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية، التي تشهد تغيرا داخل التجمعات اليهودية. لقد جسدت هبة آيار الماضي ٢٠٢١، ذروة الفعل، وتجسيدها لمسار تراكمي من النشاط العفوي والمنظم، وجسدت الوعي المتراكم، خاصة عند الجيل الجديد، الوعي المتزايد بفلسطين الواحدة ، من البحر إلى النهر. ربما ما ينقص هذا التيار، المبادرة للتشبيك والتنظيم، والتي ستحتاج الى بعض الزمن.

## تعقيب الجلسة الأولى

د. أحمد يوسف

بداية كل الشكر لدائرة العمل والتخطيط الفلسطيني على تنظيم هذا المنتدى، في الحقيقة اثناء تقليبي لأوراق المنتدى رجعت بالذاكرة إلى ورقة كان قدماها المركز في 2010 تتحدث عن مشروع ايغورا ايلاند الخاص بالدولة البديلة.

بالنسبة للحالة الفلسطينية/ نحن في وضع مزري لا نستطيع فيه اتخاذ

قرار.

- فيما يتعلق بالحلول، تحدث الأخ عصام يونس وهو رجل يعمل في مجال المنظمات المدنية، ونحن كنا نشاهد في المجتمعات الغربية مدى تأثير هذه المنظمات في المجالين القانوني والأخلاقي، أما في ظل ما يسود قانون ميزان القوى فلا إعتبار الا للمصالح، فطالما أنه ليس هناك تهديد فعلي لمصالح الغرب في المنطقة فلن يكون هناك اعتبار لمصالحنا.

- إن كل ما ذكره د.عصام كادوات لمواجهة التغول الإسرائيلي، تحتاج في الاساس إلى إعادة اللحمة للموقف الفلسطيني عبر بوابة إنهاء الإنقسام. يجب ان تكون هناك رؤية موحدة، والإتفاق على إجراء إنتخابات تضخ دماء جديدة للحقل السياسي الفلسطيني، أعتقد أن الإنتخابات مهمة جداً، يجب ان ننهي هذا الإنقسام. يجب أن يتوحد الموقف الفلسطيني حتى نكون قادرين على

إسماع العالم موقفنا ورؤيتنا وأيضاً نستجلب كل هذه الدعم والتأثير على سياسات ومواقف الدول التي تدعم وتؤيد إسرائيل في مواقفها.

- إن آلية التأثير عبر المنظمات غير الحكومية واسعة، لكن لأجل أن نكون مؤثرين، لا يمكن ان نستمر في الحديث بصوتين، وكأننا دولتين.

## النقطة الأخيرة التي أود أن أقولها:

أعتقد ان حل الدولتين شبه انتهى، خلال زيارتي لسويسرا في العام 1998 اطلعت على تركيبة سويسرا الغربية والثقافية المتعددة، وفي هذه الجولة طرحت فكرة فدرالية الدولة المقدسة، وقضية حل الدولتين.

هذه الأرض عاش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود طول مئات السنين الا ان جاءت الحركة الصهيونية وخلقت هذه الصراعات. اليوم هناك عدة طروحات تداول على سبيل المثال، دولة واحدة، حل الدولتين، كنفدرالية مع الأردن.

الآن هذه الندوة الرائعة لأي تصور لمستقبل المنطقة يعني لا حل دولتين ولا حل دولة، في ظل الحل الإبراهيمي تصبح المنطقة مجال رحب للتحرك الإسرائيلي كيفما شاء وبالتالي تنتهي القضية الفلسطينية.

ما أود ان أقوله: نحن بالدرجة الأولى حتى نعرف إلى أين نسير مطلوب منا كفلسطينيين:

1- توحيد صفوفنا.

2- الإنتخابات فرصة لو جرت لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني بطريقة تعزز رؤيتنا وتقدمنا للعلام بأننا في صف واحد.

3- بقاء الإنقسام بهذا الشكل يشكل مستقبلاً مظلماً للقضية الفلسطينية، وتتحمل التنظيمات بالدرجة الأولى تبعات هذا الإنقسام وهي لا تبعث على الخير.

4- تشاؤم العقل مقابل تفاؤل الإرادة.

5- لدينا ارادة، لدينا مرجعيات.

- 6- لا يمكن ان تبقى المنطقة كما هي عليه.
- 7- لا يمكن ان تبقى الولايات المتحدة بهذه الهيمنة.
- 8- لا يمكن ان يبقى المجتمع الدولي صامتاً أمام انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني.
- 9- اعتقد ان ما نملكه من حق، لكن هذا الحق يحتاج إلى قوة تحمله وتحميه.

## تعقيب الجلسة الثانية

أ.هاني حبيب

### شكراً جزيلاً لكم

من الجيد ان هذا المؤتمر يحول انتباهنا من قضايا يومية إلى قضايا تخص جوهر الصراع، وهو الخيارات الفلسطينية فيما يخص قضية الدولة.

في الحقيقة أن الخيارات الثلاثة، او الحلول الثلاثة وأنا أضع كلمة حلول بين مزدوجين هي حلول من الجانب الفلسطيني. نحن كفلسطينيين نواجه هذه السيناريوهات وهذه الحلول في بعض الأحيان إن لم يكن في معظمها نتجاهل الحلول التي تضعها إسرائيل في هذا السياق وهذا مطلوب التركيز عليه، بالإضافة إلى جملة هذه الحلول والنقاش حولها واختيارنا ما هو الأنسب لقضيتنا. لذا علينا ان نقرأ المشهد الإسرائيلي، أقصد الموقف الإسرائيلي من كل حل من هذه الحلول، ومدى واقعيته بالنسبة لإسرائيل.

فيما يتعلق بخيار الدولة الواحدة، هذا الخيار هو خيار فلسطيني وكان من الثوابت الفلسطينية منذ اندلاع الثورة الفلسطينية، وكان ممثلاً في أدبيات م.ت.ف، وميثاقها وفي فصائل م.ت.ف، في ذلك الوقت كانت في معظمها تتبنى قيام دولة فلسطينية على انقاض دولة إسرائيل، الدولة الواحدة هو انشداد للأصل، إنشداد إلى تراث م.ت.ف، الأدبي السياسي. ومن زاوية أخرى، ما كان صالحاً بالأمس قد لا يكون صالحاً الآن، باعتبار ان التطورات والتفاوت في

ميزان القوى بدرجة اساسية هي من ستطرح شكل الحلول في الفترة القادمة، وليس المقترحات التي تدل على صدق وطنيتنا وإبداعنا، لذا فإنه يجب أخذ المواقف الإسرائيلية تجاه هذه الحلول في الإعتبار لأننا لا نلعب وحدنا في هذا السياق.

فيما يتعلق بحل الدولتين، في اعتقادي أن حل الدولتين غير واقعي، أود أن أذكر هنا أن الحلول الثلاثة مرفوضة اسرائيلياً.

حل الدولتين هو انعكاس لتفاوت ميزان القوى، فعندما تراجع الوضع الفلسطيني سياسياً وعسكرياً وفي شتى الصعد طرحت هذه المشاريع.

حل الدولتين خلافاً لما أشار إليه الزميل عوض عبد الفتاح، يحظى بميزة الإعتراف بالدولة، وهو ايضا يحظى بإسناد دولي مما يجعله الأقرب للتبني من الجانب الفلسطيني باعتبار أنه جزء من الحلول التي يمكن التفاوض عليها مع الإحتلال.

بالعودة إلى حل الدولة الواحدة مقارنة مع هذا الأمر، فهو لا يحظى الا بتأييد بعض التجمعات الفلسطينية في الداخل، أعتقد انه في كل الأحوال يبقى حل الدولتين هو الحل الذي من شأنه الرد على بعض الصيغ الإسرائيلية بالنظر إلى بعض السيناريوهات التي تواجهها إسرائيل سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى البحثي وأهمها قبل اربع سنوات طرح مجلس ابحاث الأمن القومي الإسرائيلي مشروعاً سُمي "الطُرق" وهو يقوم على استقطاع أراضي فلسطينية لهدف بناء مستوطنات وشوارع التفاضية تحقق الأمن لهذه المستوطنات وترك ما تبقى من اراضي معزولة للفلسطينيين لإقامة دولتهم كما يشاؤون. وحسب هذا المشروع غزة خارج السياق.

في الآونة الأخيرة يتم تداول مصطلح تقليص الصراع. الذي يتبناه رئيس وزراء إسرائيل نفتالي بينيت وهو سياسة من سياستين، حل الصراع وإدارة الصراع يأتي هذا المشروع وهو يختلف عن الحل الإقتصادي الذي يقترحه وزير خارجية إسرائيل يائير لبيد، باعتبار ان تقليص الصراع غايته جعل الفلسطينيين يشعرون بالراحة نسبياً مع تدمير أقل مع بقاء الإستيطان وبقاء القدس كاملة بيد إسرائيل.

حسب قناعاتي كل هذه الحلول غير واقعية وهي ترجمة لميزان قوى مائل لصالح إسرائيل، اعتقد أن إعلان دولة على الأرض الفلسطينية هو الحل الأمثل، لكن يجب الإستناد في ذلك إلى قرار التقسيم وهو قرار دولي، ونحن يجب ان نقاتل في الساحة الدولية، معظم الدول التي اعترفت بإسرائيل في بداية قيامها كان إعترافاً مشروطاً بالإعتراف بقرار التقسيم، إذاً هناك مرجعية دولية لهذا الخيار، بالإضافة إلى أنه يمنحنا أكثر من حل الدولتين من حيث مساحة الاراضي بالإضافة أنه يشمل القدس، فحسب التقسيم جزء كبير من المدينة للفلسطينيين والباقي دولي.

بالنسبة لميزان القوى، أي سيناريو يطرح بدون تعديل في ميزان القوى لا يربو عن كونه إبداع فلسطيني نظري، لذلك فإن أي تعديل في ميزان القوى يعود لنا كفلسطينيين، وهنا أركز على دور م.ت.ف، التي يجب ان تستعيد دورها في الساحة الفلسطينية الداخلية وفي علاقاتها الخارجية.

بمعنى أنه يجب تطوير اداءها من خلال استعادة هيكلاتها التنظيمية وفي نفس الوقت على الفصائل والتجمعات الفلسطينية ومنظمات العمل الوطني التصدي لأي محاولة لإيجاد بديل لـ م.ت.ف، لذا فإن تقوية وتعزيز م.ت.ف، هو الأساس الذي يمنع أي طرف يحاول ان يجد بديلاً - لـ م.ف.ف.

شكراً لكم.

## مداخلات المنتدى

◀ د.الهام شمالي:

أود السؤال حول خيار إعلان دولة فلسطينية تحت الإحتلال، ومدى قبول المستوى الرسمي الفلسطيني لهذا الطرح، ومدى إمكانية تنفيذ هذا الخيار؟

◀ د.رامز عاشور:

بالحديث عن ورقة اعلان دولة فلسطينية تحت الاحتلال، هناك تساؤلات كثيرة تحتاج إلى إجابات، بداية في مجال العلاقة مع الاحتلال كيف يمكننا وضع استراتيجية فلسطينية لإلغاء التبعية والحد من تأثيرات نفوذ الإحتلال ونحن لا نملك القدرة على مقاطعة البضائع الإسرائيلية على سبيل المثال؟ داخليا نحتاج أولاً إلى مبادرة فلسطينية لإنهاء الإنقسام الفلسطيني الذي أصبح يشكل عائقاً أمام وحدة الصف الفلسطينية، وأمام وضع برنامج وطني فلسطيني، ويحد من قدرتنا على التشبيك السياسي مع منظمات دولية سياسية وحقوقية.

◀ أ.عبد العزيز قديح:

كيف يمكن اخراج هذه الخيارات إلى النور، اعتقد ان الأولى لنا هو اسقاط مشروع شارون الذي ارتكز على شرذمة الوضع الفلسطيني، لذا لابد من البدء بإنهاء الإنقسام واستعادة وحدتنا الوطنية، لا يمكن أن يكون لنا أي تأثير لتطبيق أي خيار من هذه الخيارات، بدون شك فإن الشعب الفلسطيني يرى في خيار

الدولتين الخيار الواقعي الأقرب للتحقق. وعليه فإننا نرى أن الأمر الملح الآن هو الخروج من مربع الإنقسام والأنجع لتحقيق ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية.

◀ د. أحمد عدوان:

دعوني أكون المتشائل الوحيد في هذه الجلسة، هل التنظيمات الفلسطينية لديها النضج الكافي لمعرفة أن إطالة عمر النقاضي والصراع مع الإحتلال الإسرائيلي سيفقدنا مزيداً من شباك الفرص؟، لماذا لا نبحث حل الدولة الواحدة وليس كما يطرح الأستاذ عوض عبد الفتاح حل الدولة الواحدة ثنائية القومية؟

## الردود

◀ د. هبة جمال الدين:

عند الحديث عن حل الدولتين يجب مراجعة ما يصدر عن مراكز البحث سواء الأمريكية او الإسرائيلية، حيث طرح مؤتمر هرتسليا هنا الحل قبل ذلك من خلال وجود دولة فلسطينية تحت الوصاية، وما هو موجود حالياً للأسف لو وقعنا في مطب حل الدولتين سنسير وفق لما يخططون له وما تريده إسرائيل في اتجاه دولة فيدرالية واحدة وهم بالأساس لا يريدون تفعيل ذلك، وانما يريدون منا ان نوافق على ذلك مع أجل الوصول إلى الدولة الواحدة، ويبدو أن هذا مؤامرة اسرائيلية كي يشارك الفلسطينيون في ذلك والتي تؤدي إلى الولايات المتحدة الإبراهيمية من خلال صفقة القرن.

نحن نقول كعرب ان إسرائيل لم تقض على الشعب الفلسطيني ولم تحصل على الأرض، وبالتالي الحديث عن دولة واحدة يعني تقزيم القضية الفلسطينية وبالتالي ما هو الحل؟

الحل هو المقاومة بكافة اشكالها، فالمقاومة ليست مسلحة فقط، وإنما هناك العديد من الأنواع، والتي منها القانونية والشعبية وبالتالي هناك العديد من

القضايا التي يمكن رفعها ضد اسرائيل في المحاكم الدولية، وهذا يتطلب فلسطينياً الإرتباط بعضوية هذه المنظمات الدولية كما فعلت إسرائيل.

وكذلك اعلامياً لماذا لا يقوم تلفزيون فلسطين بإظهار وإبراز المقاومة الشعبية (وابراز الأخبار الي تعارض وتقضح التطبيع)، نحن بحاجة إلى ان ننزل إلى الشارع ونزلزل الأرض تحت أقدام إسرائيل.

أيضاً الأوروبيون ذكروا أن الفلسطينيين لا يقاومون على الأرض، مع أنهم يريدون دولة، وبالتالي نحن غير مستعدين ان نتمسك بالقضية وإسرائيل تكسب على الأرض.

يجب التتيبه أن حل الدولتين مقبول دولياً ولكن هو مرحلي من أجل الوصول إلى الدولة الإبراهيمية

### ◀ أ.جمال البابا:

سأجيب على تساؤل د.إهام شمالي، هل اعلان وتجسيد دولة فلسطينية تحت الإحتلال يعطي مبرراً لإسرائيل للذهاب إلى مزيداً من الخطوات تشمل ابتلاع اراضي والضم؟

هذا المؤتمر لم يأت من حالة ترف أكاديمي انما ينطلق من مأزق ناتج عن إنسداد الأفق السياسي التي تعيشه الحالة الفلسطينية، أما نقاط القوة التي لدينا كفلسطينيين: أننا نشكل الأغلبية السكانية داخل حدود فلسطين التاريخية وعليه يجب فرض حالة اشتباك مع الإحتلال سياسياً قانونياً وشعبياً.

### ◀ أ.محمد التلباني:

إنسداد افق المفاوضات دفعنا إلى التوجه نحو المحاكم الدولية وقد حصلنا على عضوية مراقب في الأمم المتحدة، نحن نحافظ على الكينونة الوطنية الفلسطينية، نحاول أن نرسخ نوع من السيادة الفلسطينية، بالتأكيد ان الإنقسام بمثابة نكسة أخرى أصابت الشعب الفلسطيني، يجب وضع رؤية فلسطينية محددة للحصول إلى الهدف المنشود.

## ◀ أ. عوض عبد الفتاح:

البيئة السياسية الإقليمية والدولية هي في غاية الخطورة بالنسبة للقضية الفلسطينية لكن هناك نقاط ضوء في الخريطة الفلسطينية يجب النظر اليها وأولها ان نصف السكان الموجودين في فلسطين التاريخية هم فلسطينيون.

الأمر الثاني: أن صورة إسرائيل كدولة ديمقراطية تتآكل وتتعرض للهجوم بشكل متواصل من قبل الحركات المدنية العالمية المتعاطفة مع القضية الفلسطينية، كما أن هناك تغييراً في الرأي العام الأمريكي تجاه إسرائيل.

لا نستطيع ان نواصل التمسك في الفكر القديم التقليدي، وعلينا أن نخرج من هذا المربع حتى لو لم نفتتح بفكرة حل الدولة الواحدة، وعلينا أن لا ننشغل بقضية ما هو المقبول على إسرائيل، نحن بحاجة إلى التفكير بأنفسنا، نحن نطرح فكرة أن تكون فلسطين خالية من الإستعمار.

هناك عدة أشكال للدولة المطروحة، دولة ثنائية القومية، دولة ديمقراطية، نحن في نقاش مستمر عن أي شكل من أشكال الدولة المنشودة الذي يلاءم الواقع الفلسطيني إما ثنائية القومية او دولة تقوم على المواطنة الفردية.